الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع
السنة الثانية علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

ميادين علم الاجتماع

من إعداد:

د. ابن فرحات غزالة

السنة الجامعية: 2019/2018

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

اسم المقياس: **طبيعة المقياس:**	ميادين علم الاجتماع سداسي
مطبوعة موجهة إلى:	طلبة السنة الثانية علم اجتماع
أهداف المقياس	يهدف المقاس إلى: – التعريف بأهم التخصصات في علم الاجتماع من خلال التركيز على أساسيات هذه التخصصات. – إعطاء الطالب صورة ملمة عن كل تخصص من خلال إمداده بالمعلومات الأساسية من تحديد للمفاهيم وتعريف بالتخصص، النبذة التاريخية عن النشأة والتطور، الخصائص والأهداف، أهم الرواد والنظريات، المناهج وأدوات البحث المعتمدة وعلاقة كل تخصص بالعلوم الأخرى. – تعريف الطالب بأهم الموضوعات النظرية والميدانية التي تناقشها وتدرسها هذه التخصصات.
البرنامج الرسمي للمقياس:	– مدخل عام – علم اجتماع الجريمة – علم اجتماع التنمية – علم اجتماع التربية – علم اجتماع الاعلام والاتصال – علم اجتماع الصحة – علم اجتماع السكان – علم اجتماع السياسي

فهرس المحتويات

- تقديم	**-**
علم اجتماع الجريمة	
تمهيد	**1**
أولا: ماهية الجريمة	**1**
1-التعريف الاجتماعي للجريمة	**1**
2-التعريف النفسي للجريمة	**1**
3-التعريف القانوني للجريمة	**1**
4-التعريف الإسلامي للجريمة	**2**
ثانيا: التصنيف الاجتماعي للجريمة	**2**
ثالثا: مفهوم علم اجتماع الجريمة	**3**
رابعا: موضوعات علم اجتماع الجريمة	**3**
خامسا: الطرق المنهجية في علم اجتماع الجريمة	**5**
1-الطريقة التاريخية	**5**
2-طريقة المقارنة	**6**
3-طريقة المسح الميداني	**6**
سادسا: صعوبات البحث في علم اجتماع الجريمة	**7**
سابعا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الاجرامي	**7**
1-المقاربة الكلاسيكية في تفسير الجريمة	**7**
2-المقاربة الوضعية في تفسير الجريمة	**9**
3-المقاربة الاجتماعية في تفسير الجريمة	**14**
4-المقاربة التوفيقة	**16**
5- المقاربة الحديثة	**17**
- قائمة المراجع	**18**

علم اجتماع التنمية	
تمهيد	**21**
أولا: مدخل مفاهيمي	**21**
1-مفهوم التنمية	**21**
2-التنمية المستدامة	**22**
ثانيا: جوانب التنمية	**22**
ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية	**22**
رابعا: مفهوم علم اجتماع التنمية	**23**
خامسا: التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي	**23**
سادسا: القضايا التي يدرسها علم اجتماع التنمية	**24**
سابعا: بعض التيارات والمدارس النظرية الكبرى في علم اجتماع التنمية	**26**
1-مدرسة التحديث	**26**
2-مدرسة التبعية	**27**
3-تيار التنمية المحلية	**28**
4-تيار التنمية البشرية	**29**
- قائمة المراجع	**30**
علم اجتماع التربية	
تمهيد	**32**
أولا: مفهوم علم اجتماع التربية	**32**
ثانيا: نشأة وتطور علم الاجتماع التربوي	**33**
ثالثا: الأبعاد الأساسية لعلم اجتماع التربية	**35**
رابعا: موضوعات علم اجتماع التربية	**36**
خامسا: مناهج البحث المستخدمة في علم اجتماع التربية	**37**
سادسا: الأطر النظرية لعلم اجتماع التربية	**38**
1-النظرية الوظيفية	**38**
2-نظرية التغير والصراع	**40**

3-النظرية التفاعلية الرمزية	**40**
4-النظرية المعرفية	**41**
سابعا: علاقة علم الاجتماع التربوي بالعلوم الأخرى	**42**
1-العلاقة بعلم الاجتماع	**42**
2-العلاقة بالتاريخ	**43**
3-العلاقة بعلم الأخلاق	**44**
4-العلاقة بعلم النفس	**44**
5-العلاقة بعلم الاقتصاد	**45**
6-العلاقة بعلم السياسة	**46**
7-العلاقةبالأنثروبولوجيا	**46**
قائمة المراجع	**47**

علم اجتماع الإعلام والاتصال

تمهيد	**49**
أولا: مدخل مفاهيمي	**49**
1-مفهوم الإعلام	**49**
2-مفهوم الاتصال	**50**
ثانيا: عناصر عملية الاتصال	**50**
ثالثا: خصائص الإعلام والاتصال	**52**
رابعا: مفهوم علم الاجتماع الإعلامي	**53**
خامسا: أهمية وأهداف علم الاجتماع الإعلام والاتصال	**53**
سادسا: مناهج البحث في علم الاجتماع الإعلام والاتصال	**54**
1- المناهج الكيفية	**55**
2-المناهج الكمية	**55**
سابعا: النظريات الاجتماعية المفسرة للإعلام والاتصال	**56**
1-النظريات السيكولوجية المفسرة للإعلام والاتصال	**56**
2-النظريات السوسيولوجية المفسرة للاتصال والإعلام	**58**

ثامنا: علاقة علم اجتماع الإعلام بالعلوم الأخرى	**62**
1-علم الاجتماع	**62**
2-الأنثروبولوجيا	**62**
3-علم النفس	**63**
4-علم الاقتصاد	**63**
- قائمة المراجع	**64**
علم اجتماع الصحة	
تمهيد	**66**
أولا: مفاهيم علم اجتماع الصحة	**66**
1-مفهوم الصحة	**66**
2-مفهوم علم الاجتماع الصحي	**67**
ثانيا: فروع علم الاجتماع الطبي	**67**
1-علم الاجتماع في الطب Sociology in Médecine	**68**
2-علم اجتماع الطب Sociology of Médecine	**68**
ثالثا: خصائص علم الاجتماع الصحي	**68**
رابعا: أهمية علم الاجتماع الصحي	**69**
خامسا: أهداف علم الاجتماع الصحي	**71**
1-الأهداف العملية	**71**
2-الأهداف المنهجية	**71**
سادسا: مجالات اهتمام علم اجتماع الصحة	**72**
سابعا: منهج البحث في علم الاجتماع الصحي	**73**
ثامنا: الصعوبات التي تواجه البحث في علم الاجتماع الصحي	**74**
- قائمة المراجع	**75**

علم اجتماع السكان

تمهيد	**77**
أولا: مفهوم علم اجتماع السكان وموضوعه	**77**
ثانيا: عوامل ظهور علم اجتماع السكان	**78**
ثالثا: موضوعات علم اجتماع السكان	**79**
رابعا: مناهج البحث الاجتماعي للسكان	**80**
خامسا: مصادر البيانات في علم اجتماع السكان	**81**
1- مصادر البيانات الثابتة	**81**
2-مصادر البيانات غير الثابتة	**81**
سادسا: نظريات علم اجتماع السكان	**82**
1-النظريات الطبيعية	**82**
2-النظريات الاجتماعية	**83**
3-النظريات البيولوجية	**85**
4-النظريات الاقتصادية	**86**
5-النظريات الثقافية الاجتماعية	**87**
سابعا: علاقة علم اجتماع السكان بالعلوم الأخرى	**87**
1-علاقة علم اجتماع السكان بعلم الاجتماع	**88**
2-علاقة علم اجتماع السكاني بالتاريخ	**88**
3-علاقة علم اجتماع السكان بعلم السكان(الديموغرافيا)	**88**
4-علاقة علم اجتماع السكان بالعلوم الطبيعية	**89**
5-علاقة علم السكان بالصحة العامة	**89**
6-علاقة علم السكان بعلم الاقتصاد	**89**
- قائمة المراجع	**90**

علم اجتماع السياسي

تمهيد	**92**
أولا: مدخل مفاهيمي	**92**

1-مفهوم السياسة	**92**
2-مفهوم علم الاجتماع السياسي	**92**
ثانيا: العوامل المساهمة في نشأة وتحديث علم الاجتماع السياسي	**94**
ثالثا: أهداف علم الاجتماع السياسي	**94**
رابعا: مجال البحث في علم الاجتماع السياسي	**95**
خامسا: مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي	**96**
1-المنهج التاريخي	**96**
2-المنهج المقارن	**97**
3-المسح الاجتماعي	**97**
سادسا: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي	**98**
1-الفكر السياسي الاجتماعي الاغريقي	**98**
2-الفكر السياسي الاجتماعي المسيحي (توما الاكويني نموذجا)	**100**
3-الفكر السياسي الاجتماعي الاسلامي (ابن خلدون نموذجا)	**100**
4-فكر الاجتماع السياسي في عصري النهضة والتنوير	**102**
سابعا: علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى	**105**
1-علاقته بعلم الاجتماع	**105**
2-علاقته بعلم السياسة	**105**
- قائمة المراجع	**107**
قائمة المراجع العامة	**110**

تقديـــم:

كما هو معلوم يهتم علم الاجتماع بالدراسة النظرية والتطبيقية للوقائع والظواهر الاجتماعية في إطار مقاربات نظرية ومنهجية قصد تفسيرها ومن ثم فهمها. فهو علم يحاول دراسة المجتمع من كل جوانبه. ولأن المجتمع تطور وأصبحت ميزته الأساسية التعقيد وما انجر عنه من كثرة الموضوعات والأحداث المجتمعية واختلافها، ولأن ميزة العصر هي الاختصاص، فقد عجز علم الاجتماع العام الالمام بكل هذه المواضيع الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع جديدة لهذا العلم، كل منها يحاول دراسة جانب من هذه الظواهر وفق المنهجية العلمية والتقنيات والأدوات البحثية المناسبة لكل اختصاص أو فرع.

وقد جاء هذا العمل في إطار المسار التكويني لطلبة السنة الثانية .L.M.D علم الاجتماع، وتحديدا في مقياس " **ميادين علم الاجتماع** " بهدف مساعدة الطالب على معرفة وفهم أهم التخصصات التي يشملها علم الاجتماع. ونظرا لغزارة المادة العلمية في كل اختصاص وثراءها، فقد حاولنا التقيد بما جاء في البرنامج الوزاري لهذا المقياس، وعرضه في شكل وبأسلوب مبسط يستطيع كل طالب فهمه. وقد أدرجنا لكل محور قائمة المراجع الخاصة به، حتى يتمكن الطالب من البحث فيها.

وقد شمل البرنامج الوزاري المحاور التالية:

- **علم اجتماع الجريمة**
- **علم اجتماع التنمية**
- **علم اجتماع التربية**
- **علم اجتماع الإعلام والاتصال**
- **علم اجتماع الصحة**
- **علم اجتماع السكان**
- **علم اجتماع السياسي**

علم اجتماع الجريمة

تمهيد

أولا: ماهية الجريمة

ثانيا: التصنيف الاجتماعي للجريمة

ثالثا: مفهوم علم اجتماع الجريمة

رابعا: موضوعات علم اجتماع الجريمة

خامسا: الطرق المنهجية في علم اجتماع الجريمة

سادسا: صعوبات البحث في علم اجتماع الجريمة

سابعا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الاجرامي

قائمة المراجع

تمهيد:

يعتبر علم اجتماع الجريمة من الميادين الأولى ظهورا في علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر. وقد كان ظهوره استجابة لحاجة اجتماعية ملحة ارتبطت بزيادة نسب الجرائم في المدن الكبيرة لاسيما بعد تصنيعها وارتفاع كثافتها السكانية التي لم تلق الاهتمام الكافي بتلبية حاجياتها. وسنحاول في هذا المقام التعرض إلى هذا الميدان بنوع من التفصيل.

أولا: ماهية الجريمة:

عرفت الجريمة وفق عدة مقاربات أهمها:

1-التعريف الاجتماعي للجريمة: تعددت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم أهمها:[1]

- الجريمة هي كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة. فهو بمثابة خروج عن السلوك الذي يضعه المجتمع لأفراده.
- الفعل الذي يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويتعارض مع القيم والأفكار المجتمعية.
- ويعرفها راد كليف براون: بأنها انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه.

2-التعريف النفسي للجريمة: يركز المنظور النفسي للجريمة على ما يلي:

- الجريمة هي حقيقة واقعية وإشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.2
- الجريمة هي انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه شيء ف عملية إشباعها، وهي ثلاث أنواع: غريزة القتال والدفاع، غريزة الاقتناء وغريزة الجنس.

3-التعريف القانوني للجريمة:

تعددت التعاريف القانونية لهذا المفهوم حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] – غني ناصر حسن القريشي، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص-ص 23-24.

[2] – رمسيس بنهام، **الوجيز في علم الإجرام**، منشأة المعارف، ط1، الاسكندرية، دون سنة، ص 30.

- السلوك الذي يخرق قانون العقوبات.
- الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم إذا أحدثها إنسان أهل للمسؤولية الجنائية.
- سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير.
- ارتكاب فعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانونا ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون.

4-التعريف الإسلامي للجريمة: يركز علماء الشرع في تعريفهم للجريمة على:

- إن الجريمة هي نتاج لانحراف الفرد عن الطريق السوي الذي وضعه له الخالق وهي كذلك نتاج عن إغواء الشيطان للإنسان.
- هي كل عمل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله لعباده سواء بفعل ما نهى الله ورسوله عن فعله أو الامتناع عما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بفعله أو الهدف من العقوبة هو تحكيم الشرع الله تعالى وحفظ مصالح وآمن المجتمع وإقامة العدل وزجر المحرم وتقويم اعوجاجه وردع غيره.1

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجريمة تشير إلى كل سلوك محرما قانونا أو عرفا. يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا، مع توافر عنصر الحرية واختفاء عنصر الإكراه في صاحبه.[2]

ثانيا: التصنيف الاجتماعي للجريمة:

تصنف الجرائم من الناحية الاجتماعية الى عدة أنواع أهمها:[3]

- جرائم ضد الممتلكات، كالسرقة والحريق العمد وتسميم الماشية.
- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب وهتك العرض.
- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة إشاعة الفوضى والتخريب.

---

[1]-جمال معتوق، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي (أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف)**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014، ص-ص 38 – 39.

[2] - نبيل السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، دار الشروق، ط1، جدة، 1993، ص76.

[3]- غباري محمد سلامة محمد، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة، 2005، ص-ص 16 -17.

- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع مثل: الصيد في غير موسمه، أو صيد الطيور المحرم صيدها، أو تبديد ثروات المجتمع.
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم عامة ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة.

ثالثا: مفهوم علم اجتماع الجريمة:

يشير علم اجتماع الجريمة إلى عملية البحث في العوامل ذات الصفة الاجتماعية في أسباب وممارسة الجريمة أي مدى مسؤولية المجتمع عنها، فدراسة عوامل الجريمة وشؤون العقاب تستهدف في النهاية وضع السياسة الملائمة لمكافحة عواملها وتكييف الرد الاجتماعي على الجريمة بما لا يقع بالضرر على المجتمع وبما ينفع إن أمكن.[1]

ويقول صلاح الدين عباسي في تعريفه لهذا العلم: " هو ببساطة العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة، الفرد المجرم والاجرام في إطار محيط محدد ومنظومة علاقات محددة وفي زمن محدد."[2]

وتركز مختلف التعاريف التي خصت هذا العلم على مجموعة من النقاط أهمها:

- هو علم السلوك الاجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة.
- علم دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم من الأفراد الذين وقعت عليهم الجريمة دون أي ذنب من جانبهم.
- العلم الذي يدرس أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع.

رابعا: موضوعات علم اجتماع الجريمة:

تتمثل أهم موضوعات علم اجتماع الجريمة في:[3]

- مفهوم علم اجتماع الجريمة وطبيعته ومجاله وأغراضه النظرية والتطبيقية ومشكلاته.

---

[1] – طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008، ص– ص 30–33.

[2] – ABBASSI Salah Eddine, **La criminologie : Objet, objectifs et moyens**, Conférence le 26-11-2013, Gai Moulin, Paris, 2013.

[3] – إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008، ص –ص 24 –25.

- علاقة علم اجتماع الجريمة بالعلوم الأخرى كالقانون الجنائي، علم النفس، علم الأحياء، علم الإحصاء وعلم الاقتصاد، الفلسفة وعلم الأخلاق، الخدمات الاجتماعية وعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية.
- التفسيرات البيولوجية والوراثية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والفلسفية واللاهوتية للجريمة.
- العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في الجريمة كالبيئة، الثقافات الفرعية، المناطق السكنية الحضرية والريفية، التوزيع العمري والنوعي والمهني للسكان، الحالة الاقتصادية ووسائل الاعلام الجماهرية، وطبيعة الأسرة من حيث ثقافتها ووعيها الاجتماعي ومشكلاتها...إلخ.
- الآثار الاجتماعية والنفسية والحضارية للجريمة على الفرد والجماعة والمجتمع.
- الطرق الوقائية والعلاجية للجريمة ودور المجتمع فيها.

وعليه يتضح أن علم اجتماع الجريمة يهدف إلى بلوغ غرضين أساسيين هما: غرض اجرائي متعلق بدراسة الجريمة والمجرمين للحد من آثارها السلبية. وغرض علمي والمنهجي يهدف الى تنمية وتطوير الدراسات الاجرامية وزيادة عدد الاخصائيين في علم اجتماع الجريمة وبقية العلوم السلوكية.

ويسعى علم اجتماع الجريمة إلى تحقيق الأهداف الإجرائية الآتية: [1]

1. معرفة أسباب ونتائج الجريمة على الفرد والمجتمع.
2. تشخيص العوامل الموضوعية والذاتية للوقاية من الجريمة مع تحديد طبيعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لمعالجتها وتطويق أسباب بلورتها وانتشارها في المجتمع.
3. تحديد العوامل الشخصية المؤثرة في الجريمة كعامل العمل، العمر، الجنس...إلخ وتحديد العوامل البيئية والاجتماعية والحضارية المؤثرة كطبيعة العائلة وعمليات التنشئة الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي.
4. تحديد أهم الجرائم التي يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر ومقارنتها بالجرائم التي يعاني منها سابقا.

أما الأهداف العلمية والمنهجية لعلم اجتماع الجريمة فتتجسد في:[2]

[1] – غني ناصر حسن القريشي، مرجع سابق، ص 30.

[2] – إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص –ص 27 – 28.

1. تثبيت الحدود العلمية والمنهجية بين علم اجتماع الجريمة والعلوم السلوكية الأخرى من جهة وبين علم الاجتماع والعلوم البيولوجية والطبية من جهة أخرى.
2. العمل على زيادة وتراكم المعرفة العلمية لحقل علم الاجتماع الجريمة بزيادة الأبحاث والدراسات العلمية والنظرية منها والميدانية.
3. زيادة عدد الباحثين والمتخصصين في علم اجتماع الجريمة وفي مختلف أنواع الجريمة.

خامسا: الطرق المنهجية في علم اجتماع الجريمة:

يعتمد البحث في علم اجتماع الجريمة طرقا منهجية مختلفة أهمها:

1-الطريقة التاريخية:

تعتبر الطريقة التاريخية من أولى الطرق التي استعملها علم اجتماع الجريمة في جمع الحقائق والمعلومات. فالباحث الذي يعتمد هذه الطريقة في دراسته للظواهر أو السلوك الاجرامي لا يكتفي بالوصف والتحليل في الحاضر بل يدرس الماضي والجذور التاريخية، حتى يستطيع التنبؤ بمستقبلها واشتقاق القوانين التي تفسر مسيرتها ومظاهرها وتغيرها من نمط الى آخر.

وقد تمكنت هذه الطريقة من إبراز أهم المراحل التي مر بها التفسير العلمي للجريمة والذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

- التفسير اللاهوتي الديني حيث كان الناس ينظرون إلى الجريمة على أنها شر يلحق بالجماعة أو المجتمع من قبل الله لذنب اقترفه أفراد هذه الجماعة.
- المرحلة الفلسفية حيث أصبح للجريمة تفسيرا مثاليا وأخلاقيا يستند إلى التناقض الموجود بين السلوك المنحرف وبين المثل والقيم والمقاييس التي يعتقد بها المجتمع كمعايير محددة للسلوك والعلاقات.
- مرحلة عصر التحضر والتنمية والتصنيع الذي اعتمد التفسيرات العلمية الواقعية التي تأخذ بالأسباب الموضوعية والذاتية للجريمة وعلاقتها بالمرض النفسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمجرم، إضافة الى تأثير النضج الحضاري للمجتمع في السلوك الاجرامي، فكلما تقدم المجتمع ماديا وحضاريا كلما ارتفعت معدلات الجريمة فيه والعكس صحيح.[1]

[1]- احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص -ص 37 -39.

2-طريقة المقارنة:

يقصد بهذه الطريقة مقارنة البيانات الخاصة بالجريمة على مستويين: الأول خاص بالمقارنة بين المجتمعات المتباينة في درجة نموها وتحضرها وتطورها الحضاري. أما الثاني فهو يخص الفترات الزمنية المتباينة في نفس المجتمع، لأنه لا يمكن إدراك خطورة الجرائم ومظاهرها والقوانين التي تسيرها دون مقارنتها بالجرائم في المجتمعات الأخرى بمختلف مستوياتها وعبر مختلف الازمنة. فمثلا كلما ينمو المجتمع يتطور ماديا وحضاريا كلما ترتفع معدلات الجرائم والعكس. كما أن معدلات الجرائم في المناطق الصناعية والحضرية أكثر من معدلات الجرائم في المناطق الريفية والقروية. (وهذه مقارنة)

هكذا نلاحظ أن طريقة المقارنة تساعدنا على فهم ظاهرة الارتفاع التدريجي في معدلات الجرائم المرتكبة في المجتمعات كما تساعدنا على معرفة خطورة الجريمة خلال الحقب التاريخية المختلفة ومقارنة معدلاتها بين مجتمع وآخر، وكذا مقارنة النظم والمؤسسات العقابية والاصلاحية التي تستخدم في الوقاية من الجريمة ومعالجتها.[1]

3-طريقة المسح الميداني:

تعتبر طريقة المسح الميداني أكثر طرق البحث استخداما في علم اجتماع الجريمة، كون هذه الطريقة تساعد على جمع حقائق ومعلومات جديدة عن العلم وظواهره السلوكية والمؤسسية، مما يساهم في التأكد من صحة ومصداقية نظرياته الأساسية. كما تساعد هذه الطريقة على اجراء الدراسات الميدانية حول المشكلات الاجتماعية بغية تشخيصها وتحليل أسبابها ونتائجها ثم علاجها.

وتستعين طريقة المسح الميداني في البحث والدراسة وتقصي الحقائق الخاصة بالجريمة والسلوك الاجرامي على العينات الإحصائية واستمارات الاستبيان والمقابلات الرسمية وغير الرسمية، كذلك طرق ومناهج الإحصاء المستعملة في تبويب المعلومات وتحليلها تحليلا كميا وعلميا. فأول ما يبدأ به الباحث دراسته هو تحديد موضوعه الدراسي الذي يريد بحثه والتخصص فيه، كمثلا البحث في العوامل السببية للجريمة، الدور الوقائي للعائلة من الجريمة، دور القانون والعدالة في الحد من ظاهرة الجريمة، الخصائص الاجتماعية والثقافية لضحايا الجريمة والظروف الاجتماعية للسجناء.[2] وغيرها من المواضيع الاجتماعية التي تمس هذا الميدان.

---

[1] – احسان محمد حسن، المرجع نفسه، ص-ص 40 -42.

[2] – إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص -ص 43 -44.

سادسا: صعوبات البحث في علم اجتماع الجريمة:

يمكننا تحديد المشكلات الإجرائية والعلمية التي تواجه الدراسة في هذا الميدان في النقاط الآتية: [1]

- صعوبة الدراسة والتشخيص للسلوك الاجرامي كونها قد تشمل أكثر من اختصاص إضافة إلى كون عوامله قد تكون متشعبة يمكن معرفة الظاهر منها فقط.
- صعوبة تحديد الأضرار الناتجة عن السلوك الاجرامي، إذ يمكن أن تتسع دائرة الضحايا لتشمل الجماعة، المؤسسة والمجتمع الكبير.
- إن إجراءات الردع والعقاب والإصلاح الاجتماعي قد لا تحرر المجرم المدان من سلوكه الاجرامي لاسيما إذا كان سبب الجريمة قائما.
- صعوبة تحديد المفاهيم وبالتالي التفسيرات نتيجة الاختلافات الواضحة بين المجتمعات سواء من حيث الأيدولوجيا، العقيدة، الحضارة...إلخ.
- حساسية الموضوعات التي يدرسها علم اجتماع الجريمة لا تساعد المختص على بحثها وتحليلها بصورة حيادية فمثلا عند التطرق إلى موضوع الاغتصاب قد لا يكون تعامل الباحث مع الفاعلين في هذه الظاهرة من معتدين أو ضحايا محايدا، كما أن عملية جمع المعلومات قد تكون صعبة بسبب حساسية الموضوع.

سابعا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الاجرامي:

اختلفت وتعددت النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي حيث كان لبعضها توجه بيولوجي عضوي وأخرى كانت قانونية، بينما ركز بعضها على الجانب النفسي والبعض الآخر على العوامل الاجتماعية ومساهمتها في بروز مثل هذه السلوكات. وسنحاول فيما سيأتي توضيح أهم هذه المقاربات.

1-المقاربة الكلاسيكية في تفسير الجريمة:

ظهرت هذه المدرسة نهاية القرن 19م وقد اعتمد روادها تفسير السلوك الاجرامي للأفراد من منظور فلسفي، محاولة منهم إيجاد حلول لهذه السلوكات. ومن أهم راد هذه المدرسة نذكر:

[1] – المرجع نفسه، ص-ص 29-31.

- سيزار بيكاريا Cesare Beccaria 1794[1] 1838-

يعتبر سيزار بيكاريا **Cesare Beccaria** مؤسس المدرسة الكلاسيكية في علم الاجرام وتذهب نظريته التي عرضها في كتابه "جرائم وعقوبات" Des délits et des peines سنة 1764م، بأن الأعمال الخطيرة على الدولة أو الناس الآخرين هي التي ينبغي منعها أو تحريمها، وأن العقوبات لا ينبغي أن تكون أكثر قسوة عما يمنع الناس من ارتكاب الجرائم، أي تحريم الأفعال الخطرة فقط على الدولة.

كان ضد فكرة العقوبات القاسية كالإعدام والتعذيب حيث اعتبر أن معرفة العقوبة مقدما التي سوف تلحق بالجاني وإدراك الفرد مقدما مبلغ ما سيلقاه من عقاب كاف لمنعه عن ارتكاب الجريمة. وهو بذلك يحبذ مبدأ الوقاية عن الردع،

طور فكرة المسؤولية الفردية المبنية على الطرح المسيحي الخاص بمبدأ الإرادة الحرة حيث افترضت أن الفرد يتأمل السلوك الخير والسلوك الشرير وبالتالي فهو يستطيع أن يختار بينهما. الألم وعلى ذلك يرتكب الانسان الجريمة لأن اللذة أو المتعة الصادرة من الفعل الاجرامي من أعظم من الألم الذي يمكن توقعه.

- جيرمي بنتام Jeremy Bentham 1748-1832

نشر عام 1811م كتابا شرح فيه نظريته العامة حول المنفعة وعنونه " نظريات العقوبات والجزاءات" Théories des peines et des récompenses. وكان الافتراض الذي يكمن وراء هذا الاقتراح أن للإنسان آراء حرة ويستطيع أن يختار عما إذا كان سوف يستفيد شخصيا من ارتكاب الجريمة من عدمه بمعنى ذلك أن بنتام يخضع السلوك الاجرامي لنظريته العامة في المنفعة.

يقول بنتام أن الفرد يحسب لأفعاله وفق ثنائية تكلفة (العقوبة) / فائدة (اللذة)، فالفرد يبحث عن اللذة وتجنب العقوبة. فإذا كان العقاب أو الألم أكثر من اللذة أو المتعة أو الفائدة الناجمة عن الجريمة، فإن المجرم سوف يتعقل ويبتعد عن ارتكاب الجريمة والمخالفة. وبالتالي يظهر الدور الوقائي للعقوبة. ومازال هذا الرأي الكلاسيكي والفلسفي والقضائي عن الجريمة تعتنقه كثيرا من المحاكم المعاصرة.[2]

---

[1] - Kaluszynski Martine, **Quand est née la criminologie ? Ou la criminologie avant les archives**, in : "Revue Hypermédia", 1 jan. 2005, P. 08. Consulté le 15/02/2019.

[2]- عبد الرحمن العيسوي، **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1992، ص-ص 57 - 85.

- فيليب بينال Philippe Pinel 1745 – 1826

وهو طبيب فرنسي كان له الفضل في إقحام الجانب العضوي والطبي في تفسير الجريمة، وخاصة اعتماد ما يسمى بـ"**المسؤولية العقابية**" فيما يرتبط بالمرضى العقليين والمتخلفين عقليا. حيث وضع تصنيفا أوليا للأمراض العقلية وأبرز تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على سلوك الأفراد، ومن ثم مسؤوليتهم. كما أشار إلى أنه يمكن الشفاء الذي لن يتحقق إلا بالعلاج والتداوي في مؤسسات مختصة ومكيفة لذلك.[1]

2-المقاربة الوضعية في تفسير الجريمة:

انطلقت المدرسة الوضعية بعد ظهور كتاب شارلز داروين Charles Darwin "أصل الأنواع" بالإضافة الى التطور الفكري المتعلق بالطبيعة الإنسانية. وتنطلق أفكار هذه المدرسة من المبدأ القائل بأن كل الأحداث أو السلوكات الإنسانية لها أسباب وتبريرات كافية، لذلك نجدها تؤكد على ضرورة البحث التطبيقي أو التجريبي (مثل العلوم الطبيعية) في هذه الأسباب.

ترى المدرسة الوضعية أن السلوك الإنساني تقدره قوى خارجة عن السيطرة والوعي الفردي مرتبطة بتكوينه العضوي أو النفسي. ويتفرع عن هذه المقاربة ثلاث مدارس أساسي: المدرسة الإيطالية، المدرسة البيولوجية أو الأنثروبولوجيا الأمريكية والمدرسة النفسية.

- المدرسة الوضعية الايطالية:

ترجع المدرسة الإيطالية الوضعية في تفسير الجريمة الى الطبيب الإيطالي سيزار لومبروزو Cesare Lambroso (1835-1909) وهو طبيب إيطالي يعتبر مؤسس أو أب علم الإجرام. حيث كانت جل أبحاثه في المدة ما بين عام (1878-1846) على العساكر والسجناء، محاولا هو وأتباعه أن يؤسسوا نتائجهم على معطيات موضوعية وتجريبية جديدة.[2]

كانت نظريته في الأول تقول إن النزعات الاجرامية وراثية أي أنها موروثة أو موجودة من الميلاد في الفرد ولم يكتسبها من التعلم أو الاحتكاك والتفاعل بالبيئة المحيطة به، والصفات الوراثية تنتقل من الآباء والأجداد للذرية عبر ما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الجينات، لذلك يمكن معرفة وتشخيص المجرم من مجرد ملاحظة مورفولوجيته وصفات جسمه. حيث يكون شكل المجرم مرتد إلى

[1] - Pinel Philippe, **Traité médico philosophique sur l'aliénation mentale ou la manie**, l'Harmattan, Paris, 2006, P. – P. 155 – 156.
[2] - Kaluszynski Martine, op. cit., P. 11.

الوراء أي إلى المراحل المبكرة والأنواع البدائية من البشر وعلى ذلك نلمس أن لومبروزو قرر الحقائق الآتية:

أ. أن الانسان المجرم يختلف عن الانسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي وهذا النقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي ويؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجريمة مثلما يرتكب المصابون بالأمراض العقلية والعصبية أفعالا إجرامية تحت تأثير النقص العقلي.

ب. المجرم مرغم وليس مخير فليس في جريمته خطيئة شخصية بل هي تعود إلى عوامل خارجية.[1]

ج. كل شخص صدر عنه فعل إجرامي يجب أن يتخذ معه التدابير الكفيلة بألا يقع في الجريمة مرة أخرى، ويستوي أن يكون الشخص مجنونا أو عاقلا.

د. الجريمة هي نتيجة تفاعل ظروف شخصية بالأساس وبالتالي فإنه يتعين على القاضي دراسة الحالة الشخصية بصفة شاملة.[2]

في المرحلة الثانية من أبحاثه أدرك لومبروزو ما للمؤثرات الاجتماعية من تأثير على ارتكاب الفرد للجريمة بعد أن كان يعزوها كلية للسمات الجسمية الفيزيقية والتي ترتد إلى الوراثة.

وقد خلص لومبروزو المجرمين إلى خمس طوائف:[3]

1- **المجرم بالولادة:** ويتميز عن الانسان العادي من النواحي الخلقية والعضوية كاختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي اليها، وكبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين، وكبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس والتواء الأنف واعوجاجه أو وجود بروز فيها امتلاء الشفتين وبروزهما، والطول أو القصر الملحوظ في الأنف أو فلطحته، والطول الزائد للذراعين، أما السمات الداخلية والنفسية للمجرم بالميلاد-الولادة- فمنها: ضعف حاسة السمع، انعدام أو ضعف الإحساس بتأنيب الضمير.

2- **المجرم المجنون:** وهو الشخص المصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر وينبغي أن يوضع في مصلحة عقلية.

---

[1]- رمسيس بنهام، مرجع سابق، ص 95.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص 95 -96.

[3]- جمال معتوق، مرجع سابق، ص-ص 92 -95.

3- **المجرم بالعادة:** وهو الشخص الذي يرتكب جرائمه تحت تأثير ظروفه الاجتماعية التي أهمها الاتصال بالمساجين وإدمان الخمر والوقوع في البطالة مما يكسبه استعدادا اجراميا، وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال.

4- **المجرم بالصدفة:** وهذا النوع من المجرمين لا يرتكب الجريمة بسبب ميل أصيل لديه، وانما بسبب مؤثرات خارجية، وقد يرتكب جريمته بدافع حب التقليد أو الظهور وهذا النوع يسهل علاجه.

5- **المجرم بالعاطفة:** وهو الشخص الذي يتسم بحساسية مفرطة تجعله سريع الخضوع للانفعالات العابرة والعواطف المتباينة كالحب والغضب والحقد والغيرة.

هكذا نلاحظ كيف أن لمبروزو قد مهد لظهور علم جديد يهتم بالدراسة العضوية والنفسية للمجرم هو الأنثروبولوجيا الجنائية.

- المدرسة الأنتروبولوجية الأمريكية:

جاءت هذه المدرسة كردة فعل طبيعية على الانتقادات الموجهة للمدرسة الوضعية الايطالية ومن أهم روادها نذكر:

- **أرنست هوتون Ernest Hooton:** وهو عالم أمريكي مختص في علم الأنثروبولوجيا البيولوجية قا بدراسة السجناء وتوصل إلى النتائج التالية:

أ-إن المجرمين يتوزعون على فئات مختلفة تتميز بصفات معينة حددها في: حجم الأذنين، شكل الأنف، مدى ضخامة الفكين، العينين، طول القامة، الوزن، شكا الجمجمة.

ب-المجرمون يعانون من انحطاط خلقي يتمثل في وجود تشوهات في تكوين أعضائهم وهي في عمومها موروثة.[1]

- **وليام شيلدون William Scheldon:** استعان كثيرا بعلم الجينات والتصوير في تفسير مسألة الانحطاط المرتبط بالمجرمين وتوصل إلى تصنيف هؤلاء في ثلاث مجموعات هي:

أ. **النموذج الداخلي:** يضم الأفراد الذين يتميزون بضخامة الجهاز الهضمي وترهل أعضاء الجسم وبالتالي يكونون في حالة ارتخاء دائم، فهم يميلون إلى الراحة وقلة الحركة بخلاف السلوك الاجرامي الذي يفترض من صاحبه الخفة والحذر والانتقال السريع.

ب. **النموذج العظمي:** ويضم الأفراد الذين يتمتعون بقوة بدنية وعضلات مفتولة. فضخامة الجسد تغري صاحبها بالمغامرة وإبراز القدرات والرغبة في السيطرة على الآخرين. لديهم ميول عدوانية

[1] - Pierre Grapin, **L'anthropologie criminelle**, PUF, Paris, 1973, P. 54.

تتجسد في ارتكاب الجرائم الواقعة على السلامة والتكامل الجسدي كالقتل، الضرب والاغتصاب.

ج. **النموذج الدقيق:** ينطبق على ذوي الضعف البدني والهزال، أجسادهم ضعيفة وصدرهم منخفض ولديهم ضمور في الجهاز العضلي والعظمي والهضمي، مما يجعلهم بعيدون عن المغامرة والتصرفات الطائشة التي لا تمثل طموحاتهم وتصوراتهم في الحياة الاجتماعية.[1]

- مدرسة التحليل النفسي:

يعتبر عالم النفس النمساوي "سيجموند فرويد" Sigmund Freud (1856-1939) مؤسس مدرسة التحليل النفسي التي أولت عناية خاصة للعوامل النفسية التي تميز كل مجرم، فيكفي أن نجري تحليلا لشخصية المجرم حتى نتعرف على مدى استعداده للسلوك الاجرامي. وعرفت نظريته باسم "نظرية التحليل النفسي في تفسير السلوك الاجرامي الجانح". وفقا لهذه النظرية الانسان يبدأ حياته بغريزتين أساسيتين هما غريزة الجنس أو الحب أو الحياة وغريزة الموت أو الكره، أما شخصية الراشد الكبير فتتكون من ثلاث عناصر هم:

الأنا الدنيا أو الهو: هي مستقر للميول الفطرية والنزعات الغريزية والشهوات، تسعى للإشباع الآني المباشر والفوري للشهوات. وهي تسير وفقا لمبدأ اللذة حيث تسعى للحصول على أقصى درجات الاشباع والمتعة وتجنب الألم ولا تهتم بالواقع أو بالحقيقة كما لا تولي أي اعتبار للقيم والضوابط الاجتماعية وليس لديها فكرة عن الزمن أو الواقع.

الأنا الوسطى: هي بمثابة النفس العاقلة التي تعمل على كبح جماح الهو وترويضها وإقامة الانسجام بين النزعات الغريزية وما يعد مقبولا اجتماعيا. فضبط الشهوات وجعلها تتوافق مع المحيط الطبيعي الخارجي يمثل أحد المهام الرئيسية المسندة إليها، من خلال خلق التوازن بين النزعات الغريزية وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية التي تمثل ضمانة رئيسية لاستمرار الحياة الطبيعية في المجتمع.[2]

تقوم مقام الضمير الخلقي الذي يؤدي وظيفتين هما:

[1] - Lawrence A. Pervin, Olivier P. John, **La personnalité : De la théorie à la recherche**, De Boeck and larcier, Bruxelles, 2005, P. 265.

[2] - Poulain – colombier J., **Le mouvement psychanalytique, psychanalyse et anthropologie**, volume 2, L'Harmattan, Paris, 1999, P. 75.

أ. وظيفة الردع والمحاسبة والعقاب الداخلي على كل ما يرتكبه الفرد من ذنوب ومعاصي وآثام وكل ما يأتيه من الخصال الخاطئة، ويشبه عمله هنا بعمل القاضي الذي يفرض العقاب على الأعمال السيئة.

ب. وظيفة منع وقوع الجريمة قبل وقوعها والوقوف ضد ما توسوس به النفس الآمارة بالسوء، ويشبه عمل الضمير هنا عمل رجل الشرطة أو رجل الجمارك الذي يمنع الجريمة قبل وقوعها.[1]

ج. الأنا الأعلى وتمثل مجموع القيم والمبادئ السامية المستقاة من الدين والتعليم والأخلاق والقانون أو مجموع العادات والتقاليد الموروثة. فهي تعد بمثابة الضمير وكل ما هو خير في الانسان وتراقب وتوجه الأنا وتمنحها قوة التروي والكبت وتحملها المسؤولية عن أي تقصير في أدوار وظيفتها.

وتميل مدرسة التحليل النفسي أو النظرية التحليلية في تفسير الجريمة الى القول بوقوعها يتجه الى أي من الأسباب الثلاث الآتية:

أ. العجز عن التحكم في الدافع الاجرامي "الذات الدنيا" بسبب ضعف أو عجز الذات الوسطى أو العليا ووقوفهم دون النمو المطلوب ويقال أن المجرم لديه قدرة قليلة لكبت الدوافع الغريزية أي الدوافع الاجرامية وذلك نتيجة لوقوع خطأ في النمو، وعلى ذلك يصبح الفرد الذي تسيطر عليه الذات الدنيا مجرما نتيجة لذلك.

ب. قد يؤدي النمو الزائد عن الحد في الذات العليا الى تكوين ما يسمى بالمجرم العصبي، ذلك لأن الضمير الحاد جدا لا يوفر أي اشباع لمطالب الذات ومؤدى هذه النظرية أن المبالغة في اهمال تكوين ذوات الانسان أو التشدد الزائد في تكوين الذات العليا قد يؤدي الى حدوث الجريمة.

ج. تقع الجريمة نتيجة عجز الأنا عن تكييف الميول والنزعات الغريزية باتجاه ينسجم مع التقاليد الاجتماعية السائدة أو عجزها عن التسامي بها أم كبتها في اللاشعور.

د. تقع الجريمة نتيجة لتخلف الأنا الأعلى أو ضعف دورها في الرقابة والتوجيه والردع وفي جميع هذه الأحوال فإن الهو تجد نفسها بدون رقيب فتنطلق على هواها لتشبع حاجاتها بأية وسيلة بما فيها السلوك الاجرامي. وعندما تستعيد الأنا الأعلى بعد ذلك قوتها أو وجودها تقوم بتوجيه اللوم الى

---

[2]– نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعدها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص 67.

الأنا التي سمحت بهذا السلوك وهنا يتولد الشعور بالذنب لدى الفرد الذي قد يؤدي به إلى ارتكاب جريمة ثانية للتحرر من هذا الشعور عن طريق تحمله العقوبة المقررة لها ويطلق على هذا النوع من التحليل النفسي عقدة الذنب. فالمجرم وفق هذا التحليل يعيش ويعاني من وضع نفسي متوتر للغاية وبشكل مستمر يدفعه إلى ارتكاب جرائم مختلفة، وتزداد نسبة ارتكاب الجرائم كلما اقترن ذلك بوجود ظروف تزيد من انفعال المجرم.[1]

لقد كان لهذه المدرسة التأثير الكبير على تطور علم الإجرام لكن يبقى عملها مقتصرا على البحث مع الأفراد الذين يعانون أمراضا نفسية دون غيرهم، مما ينفي إمكانية تعميمها على كل الحالات.

3-المقاربة الاجتماعية في تفسير الجريمة:

لم تلق النظريات العضوية والنفسية في تفسير الجريمة استحسان دعاة التفسير الاجتماعي الذين قابلوها برفض شديد كون الجريمة هي نتاج تداخل مجموعة من العوامل الخارجية سواء كانت اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية أوما يسمى بالبيئة الخارجية. وتضم هذه المقاربة مجموعة من النظريات أهمها:

- المدرسة الجغرافية أو الخرائط:

تتلخص أفكار هذه المدرسة في أن السلوك الاجرامي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتغيرات المناخية أو الأحوال الجوية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين بعض الجرائم والعوامل الطبيعية كالحرارة والبرودة. فقد لاحظ جيري Guerry وجود اختلاف بين الأقاليم الفرنسية وطبيعة الجرائم حيث تنتشر في الشمال جريمة الاعتداء على الأموال، فيما نجد في الجنوب جريمة الاعتداء على الأشخاص ونه استنتج أن لعامل الحرارة تأثير على سلوك الأفراد، سماه قانون الحرارة الاجرامي.

وأشار كيتلي Quetelet Adolphe (1796-1874) لوجود علاقة بين الجريمة والعوامل الطبيعية وأكدت تحليلاته الاحصائية تأثير عوامل سوسيولوجية كالسن، الجنس، مستوى الفقر والتعليم وتقسيم الثروة على انتشار الجريمة.[2]

[1] - Mai – sous Dantec, **D'un crime immotivé : L'énigme et le passage**, Publications de l'université de Rouen, Rouen, 1999, P. 109.

[2] - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, **Histoire des savoirs sur le crime et la peine**, Larcier, Bruxelles, 2008, P.- P. 158- 159.

- المدرسة الاقتصادية في تفسير الجريمة:

تعتبر هذه النظرية أن السلوك الاجرامي هو نتيجة حتمية ومنطقية لنظام اجتماعي واقتصادي ينعدم فيه التوازن ويكرس مبدأ الطبقية في المجتمع. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن تبني نظام يعتمد الملكية الشائعة أو المشتركة يضع حدا لأي تفاوت بين الأفراد ويجعلهم في حالة اكتفاء واستغناء عن البدائل الأخرى ومنها الجريمة. وقد أرجع بونجر Bonger الأفعال الاجرامية وخاصة الجرائم ضد الممتلكات إلى الفقر الذي يعانيه أبناء الطبقة العمالية في ظل نظام التنافس الرأسمالي. فالفقر ينبع من المنافسة الاقتصادية الغير ناجحة وتقلبات السوق التي تعتبر من لوازم المجتمع الرأسمالي.[1] ومن هنا يصبح علاج الجريمة وفقا لهذه النظرية من خلال إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وقيام مجتمع لا طبقي.

- المدرسة الاجتماعية:

أصحاب هذه المدرسة يعتبرون المجرم هو من صنع المجتمع. ومن روادها نجد:

- غبريال تارد Gabriel Tarde:[2] يعتبر أن الجريمة هي نتيجة مباشرة للتطور العمراني والحضري خاصة في المدن الكبرى حيث يتعلم الأفراد الجريمة في الشارع مكونين عصابات الاجرام المختلفة. أنشأ "قانون التقليد" فالأفراد مولعون بتقليد الأشخاص الذين يرون فيهم مثلهم الأعلى ويبرز ذلك في المدن الكبرى. فالسلوك الاجرامي ليس وراثيا بل مكتسبا من جيل إلى جيل ومن قرية إلى المدينة. فالمجرم لا يسلك طريق الاجرام نتيجة خلل عضوي بل هو نتيجة مؤثرات خارجية كالتحريض والاختلاط التي ترتبط بالبيئة الجغرافية ومن أهم الجرائم التي ينطبق عليها هذا القول جرائم المخدرات والدعارة والتشؤد وغيرها.

- إيميل دوركايم Emile Durkheim:[3] يعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية وضرورية لتطور المجتمع وهي مرتبطة بنظام المجتمع وثقافته، كما يرى أنه في حالة بلوغ الجريمة حدا معينا، فإن مرد ذلك أن النظام الاجتماعي لم يعد قادرا على أداء دوره كضابط اجتماعي لسلوكات الأفراد. كما أن ضعف الروابط الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الاحساس بالانتماء إلى الجماعة. فالأفراد الذين لا يستطيعون ابرام علاقات اجتماعية يفشلون في تحقيق مشاريعهم، هم أكثر تهميش وبالتالي يفقدون القدرة على مجاراة الواقع الاجتماعي ويعتقدون أتهم غير معنيين بالقوانين التي تنظم المجتمع. فيجعل سلطة الالتزام ضعيفة وبدون معنى فيكون ذلك سببا في النزوع إلى الجريمة.

---

[1] - - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, P. 217.
[2] - Maurice Cusson, **La Criminologie**, 3 éd., Hachette, Paris, 2000, P. 56.
[3] - Durkheim E., **Le suicide**, PUF, Paris, 1960.

– **ميلتون Melton:**[1] تشير نظريته إلى أن ضعف الروابط والتواصل بين الأفراد يخلق وضعا يتميز بالتصدع والتفكك وانعدام الانسجام وزيادة النزعة الفردية محل الولاء، التي تظهر أهم مؤشراتها في زيادة معدلات الجريمة كما ونوعا. فكلما زاد حجم المجتمعات البشرية اشتد التباين فيما بينها وزادت الهوة بين فئات المجتمع: فقراء وأغنياء، جاهلين ومتعلمين ...إلخ. وهذا التعارض في المصالح والأهداف يشكل خطرا على المجتمع ويستوجب تدخل الدولة أو السلطة لإعادة النظام فتصبح القيم الاجتماعية رسمية قانونية يجب احترامها.

– **المدرسة الثقافية:**

يعتبر العالم الأمريكي ساثرلند Sutherland أبرز ممثلي هذا الاتجاه الذي يعتبر السلوك الاجرامي يكتسب عن طريق التعلم كما هو الشأن في الحرف والصناعات، ووسيلة هذا التعلم هو الاتصال عبر التخاطب العادي أو عن طريق الإثارة والتقليد.[2] يرى أن الفرد يعيش في وسط اجتماعي لابد أن يتأثر بثقافته ما لم توجد ثقافة أخرى محيطة تتصارع معها. فالفرد يكون في مواجهة عدة نماذج ثقافية وجميع الأفراد متساوون في تعرضهم للمؤثرات الخارجية غير أنهم يتفاوتون في القدرة على المقاومة، فمن كانت له ميول اجرامي اختار هذا السلوك والعكس وهذه الأنماط السلوكية يكتسبها الفرد عبر التنشئة الاجتماعية منذ الصغر.

4–المقاربة التوفيقة:

حاول أصحاب هذه المقاربة التوفيق بين الرأي القائل بتأثير العوامل النفسية والعضوية على سلوك الأفراد والرأي القاضي بتأثير العوامل الخارجية ومن بين روادها بنينيو دي تيليو Benigno di tillio الذي اعتبر الجريمة سلوك فردي بيولوجي اجتماعي فالفرد المجرم له استعداد لذلك مع ترافق ذلك مع استجابة الدوافع الغريزية للمؤثرات الخارجية. فالمجرم يتميز بضعف المقاومة وسرعة الاستجابة لهذه المؤثرات. أرجع السلوك الاجرامي إلى العوامل التالية:[3]

– عوامل تكوينية: هي عوامل سابقة على الاجرام.

---

[1] – عليلي عبد الصمد، **الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافتهم**، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2012–2013، ص 88.

[2] - Robert Cairo, **Introduction aux sciences criminelles : Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel**, 6eme éd., L'Harmattan, Paris, 2008, P. 114.

[3] - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, op. cit., P. 51.

– عوامل مهيأة: تعمل على إيقاظ الاستعداد الاجرامي وإثارته.

– عوامل مفجرة: تؤدي مباشرة لارتكاب الجريمة.

يشير هذا الباحث أن الجريمة لا تتحقق إلا بوجود عامل اجتماعي خارجي يتحول بدوره إلى دافع نفسي لارتكاب الجريمة، لذلك كان من الضروري البحث في كل العوامل المرتبطة بالمجرم.

5– المقاربة الحديثة:[1]

تركز معظم الدراسات الحديثة على مدى مسؤولية الضحية في إثارة المجرم وتشجيعه على أداء هذا السلوك. ودراسة السلوك الاجرامي يكون وفق مقاربة دينامية تقوم على ثلاث عناصر هي: شخصية المجرم، الظروف التي تتم فيها الجريمة والضحية وموقعها من هذه الدينامية. ومن أهم أفكار هذه المقاربة نذكر:

– ارتكاب الضحية لخطأ جسيم ينجر عنه مباشرة وقوع فعل الاجرام ويشجع المجرم على ذلك مثل: عدم بذل أي جهد من قبل الضحية لتجنب المجرمين أو الاقتراب من الأماكن التي يتردد عليها المجرمين دون أي احتراس.

– في بعض الجرائم قد يكون للضحية دور حاسم في وقوع الجريمة مثل جريمة الاغتصاب التي يزداد انتشارها في المجتمعات التي تمنح حرية جنسية كبيرة للمرأة.

– تقع الجريمة نتيجة علاقة تفاعلية بين المعتدي والضحية، مما يقتضي تحليل الظروف النفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بكل طرف في إطار علاقة دينامية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان والزمان الذي وقعت فيه الجريمة.

– تركز هذه المقاربة على الأحاسيس التي تتكون لدى المجرم الذي يتوجب عليه التحرر من أحاسيسه الداخلية والعاطفية ويتخلص من كل ما من شأنه أن يثيره تجاه الضحية وإلا فإنه سيقع في فخ تأنيب الضمير.

– اقتناع المجرم بمشروعية سلوكه الاجرامي تحت تأثير الصورة النمطية المكونة في ذهنه عن الضحية (فرد تعيس يستحق الألم دون شفقة).

[1]– عليلي عبد الصمد، مرجع سابق، ص – ص 96 – 102.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

- جمال معتوق، **مدخل الى علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014.

- عبد الرحمن العيسوي، **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1992.

- غباري محمد سلامة محمد، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة، 2005.

- غني ناصر حسن القريشي، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2011.

- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، دار الشروق، ط1، جدة، 1993.

- رمسيس بنهام، **الوجيز في علم الإجرام منشأة المعارف**، ط1، الاسكندرية، دون سنة.

- طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008.

- الرسائل والأطروحات:

- عليلي عبد الصمد، **الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافتهم**، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2012–2013.

- نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعدها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

- Les livres :

- Pinel Philippe, **Traité médico philosophique sur l'aliénation mentale ou la manie**, l'Harmattan, Paris, 2006.

- Pierre Grapin, **L'anthropologie criminelle**, PUF, Paris, 1973.

- Lawrence A. Pervin, Olivier P. John, **La personnalité : De la théorie à la recherche**, De Boeck and larcier, Bruxelles, 2005.

- Poulain – colombier J., **Le mouvement psychanalytique, psychanalyse et anthropologie**, volume 2, L'Harmattan, Paris, 1999.
- Mai – sous Dantec, **D'un crime immotivé : L'énigme et le passage**, Publications de l'université de Rouen, Rouen, 1999.
- Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, **Histoire des savoirs sur le crime et la peine**, Larcier, Bruxelles, 2008.
- Maurice Cusson, **La Criminologie**, 3 éd., Hachette, Paris, 2000.
- Durkheim E., **Le suicide**, PUF, Paris, 1960.
- Robert Cairo, **Introduction aux sciences criminelles : Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel**, 6eme éd., L'Harmattan, Paris, 2008.

- Les publications et revues scientifiques :

- Kaluszynski Martine, **Quand est née la criminologie ? Ou la criminologie avant les archives**, in : "Revue Hypermédia", 1 jan. 2005, P. 08. Consulté le 15/02/2019.

- Les conférences :

- ABBASSI Salah Eddine, **La criminologie : Objet, objectifs et moyens**, Conférence le 26-11-2013, Gai Moulin, Paris, 2013.

علم اجتماع التنمية

تمهيد

أولا: مدخل مفاهيمي

ثانيا: جوانب التنمية

ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية

رابعا: مفهوم علم اجتماع التنمية

خامسا: التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي

سادسا: القضايا التي يدرسها علم اجتماع التنمية

سابعا: بعض التيارات والمدارس النظرية الكبرى في علم اجتماع التنمية

قائمة المراجع

تمهيد:

بدأ ظهور التنمية كمفهوم نظري وتطبيقي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني وما صاحبها من تزايد في حركة المد الاشتراكي. فأصبحت التنمية شعارا للطموح والجهد والانجاز على المستوى القومي والعالمي. وقد اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية مزيدا من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين والمخططين، مما ساهم في ظهور تيارات فكرية متنوعة اختلف أصحابها في تحديد غايات التنمية، مستوياتها وأهدافها. وهنا تبرز أهمية علم اجتماع التنمية في الكشف عن أهم مظاهر التنمية الاجتماعية في الرقي بحياة الفرد في مختلف النواحي.

أولا: مدخل مفاهيمي:

1-مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من **العناصر** الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو مستمرين سواء أكانت بشكل جزئي أو شامل، تتفاوت بأشكالها وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية والمضي قدما بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية."[1]

وفي تعريف آخر جاء أن التنمية هي عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين الجهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.[2]

وعليه تصبح التنمية هي العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، وبالتالي هي عملية تغير ثقافي دينامية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين. وترتبط التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء المجتمع في دفع هذا التغيير وتوجيهه.

---

[1]-محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 35.

[2]- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 33.

2-التنمية المستدامة:

يعرفها عاطف غيث بأنها: " عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.[1]

ثانيا: جوانب التنمية:

حتى يتمكن أي مجتمع من تحقيق التنمية، وجب عليه العمل على تحقيق التكامل بين مختلف الجوانب المكونة لهذه العملية وعدم إغفال الجوانب الأخرى، وهو ما يطلق عليه بالتنمية المتكاملة. وتتمثل هذه الجوانب في:[2]

- **الجانب السياسي:** لا تتحقق التنمية إلا بتوفر الاستقرار السياسي.
- **الجانب الاقتصادي:** لابد من زيادة الناتج القومي لكي يتم زيادة دخل الفرد لمواجهة احتياجاته الأساسية.
- **الجانب الثقافي:** يتمثل في التخلص من العادات والتقاليد البالية (السلبية) مثل: اللامبالاة، عدم الإحساس بقيمة الوقت، عدم الانتماء للمجتمع، مقابل ظهور بعض القيم الجديدة مثل: زيادة الدافع للإنجاز، الإحساس بقيمة المشاركة، القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، ضرورة الحوار والتواصل مع الأجيال.
- **الجانب الاجتماعي:** الاهتمام بالتعليم وبالصحة وحق كل فرد في مسكن لائق والحصول على عمل مناسب. القضاء على الأمية وتنمية الموارد البشرية.

ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية:

تحاول التنمية الاجتماعية تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها الآتي:[3]

---

[1]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 40.

[2]- صفوان الطرابلسي، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

[3]- مصطفى وسام درويش، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية: 2015، ص-ص 7-17.

- تنمية الموارد البشرية وتشجيع أفراد المجتمع على التغيير والانتقال إلى وضع أكثر تطورا ويجب أن تكون الرغبة في التطور نابعة من داخل أبناء المجتمع.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد بتعزيز وضعهم الاجتماعي، من خلال محاربة المشكلات التي تركها الوضع الاقتصادي المتدهور سواء إن كانت مشكلة البطالة أو الهجرة وغيرها.
- إيجاد التوازن في التنمية بين مختلف عناصرها.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق تنمية أفضل.
- التخلص من كافة المشكلات التي تعترض المجتمع سواء تتعلق بالمستوى التعليمي أو الوضع الاجتماعي.

رابعا: مفهوم علم اجتماع التنمية:

هو محاولة علمية تهدف تطبيق كل المفاهيم والنظريات والقوانين والمبادئ والأطر الاجتماعية ومناهج البحث في علم الاجتماع علم التنمية وعلى قضية التخلف من أجل تفسيرها وفهمها وتحليلها والتعامل بها مع قضية التخلف.[1]

ويهتم علم الاجتماع التنمية اهتماما خاص بدراسة الوقائع والمشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام وهنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والدائرة حول موضوع التغيير الثقافي من اجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية او التي تخدم تلك العملية[2].

خامسا: التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي:

يؤكد بعض المهتمون أن مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي يشيران إلى موضوع واحد، مع تأكيد مفهوم التنمية يحمل معنى أكثر تحديدا من مفهوم التغير الاجتماعي. فالتنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات والإمكانيات الكافية، وعندما تحول المصطلح من اللغة العادية الى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطوري مثله في ذلك مصطلح التقدم.

[2]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 20.

[3]-محمد محمود الجوهري، **علم التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015، ص 67.

ويؤكد المفهوم الاقتصادي للتنمية على سياسة الهيئة المسؤولة عن المعونة سواء على مستوى الدولة أو على المستوى العالمي التي تهدف إلى بناء نظام اقتصادي في المجتمعات النامية يكون قادرا على إنتاج السلع الكافية لتحسين مستويات المعيشة لكافة أفراد الشعب.

- ومن الخصائص المميزة للتنمية أنها ليست عملية تطور تدريجي تلقائي حيث أنها تتم على أساس التداخل المستمر والمقصود في المجتمعات، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءا من بناء الدولة.
- فالتنمية كمصطلح يستخدم دوليا على نطاق واسع لان لا تشير الى عملية نمو تلقائية وإنما إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة، ولهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية.

سادسا: القضايا التي يدرسها علم اجتماع التنمية[1]:

يدرس علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها. وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول تسليط الضوء على القضايا التالية:

- **قضية دوافع التنمية:** حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية، الاجتماعية، الاقتصادية والتيارات الإيديولوجية التي تدفع إلى التنمية والتي تساعد عليها.
- **العناصر المنشطة لعملية التنمية:** والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية من جماعات أو هيئات أو طبقات...إلخ، التي تحرك المجتمع وتدفعه إلى انجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية، والفئات والقطاعات الاجتماعية التي تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال.
- **المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع:** يكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعي الأفراد بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

[1]- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص- ص 68- 69.

- **نتائج التنمية وآثارها:** وهنا نتساءل عن النتائج المقصودة وغير المقصودة لعملية التنمية التي أحدثتها في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التي أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للمجتمع المدروس.
- **إمكانيات الاتصال:** ونعني الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية، وكذلك الاتصال بين أفراد الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التي تدخل مع بعضها البعض في علاقات، أو تتكاثف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية
- **وضع النصائح والنظريات الوافدة:** حيث نهتم بالبحث عن مدى إقبال الأفراد على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها؟ وما مدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على تلبية الاحتياجات وتوفير الإمكانيات التي تحتاجها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتي تختلف ظروفها عن المجتمعات الصادرة منها تلك النماذج والنظريات؟ وبالتالي البحث في الحدود والموضوعات والمناهج التي يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط.
- **العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية:** للتنمية ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتساؤل هنا عن إمكانية إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق بين تلك الجوانب المختلفة.
- **مراحل أو أطوار عملية التنمية:** السؤال هنا عما إذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات بخصوص مثل هذه المراحل، وما هي الحدود التي يمكن أن تدور فيها تلك التعميمات، دون الإخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية. ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل إليه، ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التي تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل.[1]

[1]- محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص-ص 68-69.

سابعا: بعض التيارات النظرية الكبرى في علم اجتماع التنمية:

تنوعت آراء الباحثين والمهتمين بموضوع التنمية لكنها اختلفت كذلك في معالجتها له، مما ساهم في بروز عدة تيارات فكرية أهمها:

1- مدرسة التحديث: تقوم نظرية التحديث على إشكالية أساسية وهي:[1]

كيف نضمن نموا اقتصاديا سريعا وتراكما لرأس المال؟ وقد كان علماء الاقتصاد في طليعة المهتمين بالإجابة عن هذا السؤال، حيث أصدر عالم الاقتصاد الأمريكي: "والت ويتمان روسو" سنة 1959م مؤلفه "مراحل النمو الاقتصادي" بين فيه المراحل الكبرى للنمو الاقتصادي للمجتمعات، والتي قسمها إلى خمس مراحل:[2]

1. مرحلة المجتمع التقليدي (وهو مرادف للمجتمع الزراعي).
2. مرحلة تحقيق شروط ما قبل الإقلاع.
3. مرحلة الإقلاع.
4. مرحلة النضج.
5. مرحلة الاستهلاك الجماهيري المكثف.

تتميز مقاربة "روسو" بعقلانية شديدة التدقيق وذلك من خلال تحديدها لتدرج المراحل، وهو تدرج يعكس تقسيما للمجتمعات طبقا لموضعها على امتداد التطور الاقتصادي الكمي. ويعتبر الكاتب أن تاريخ المجتمعات يفرض مرورها بهذه المراحل على خط تاريخي يحتم السير نحو الامام.

على العموم يمكن إدراج التحاليل والتفسيرات والمقولات التي توضع تحت عنوان "نظرية التحديث" ضمن النظرية الشمولية والنمطية. إذ تتناول مختلف اقتصاديات العالم على أنها تخضع لتوجه واحد يسير في مسار واحد وله نفس المراحل. وعلى هذا الأساس تركز نظرية التحديث في تصنيفها للمجتمعات على "التصنيع" أي على الانتقال من مجتمع يعتمد رئيسيا على الإنتاج غير الصناعي، إلى مجتمع يكون النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الصناعة. وعلى هذا الأساس تنقسم المجتمعات إلى نوعين:

---

[1]- صفوان الطرابلسي، مقدمة في علم اجتماع التنمية، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

[2]- المرجع نفسه.

- **مجتمعات متخلفة أو تقليدية:** هي مجتمعات ثنائية التكوين أي يمكن أن نجد فيها بعض القطاعات الصناعية (الصناعات الخفيفة والاستخراجية والمنجمية...) ولكن يغلب على هذه المجتمعات الطابع التقليدي للإنتاج. والمجتمعات المتخلفة بالأساس مجتمعات زراعية، وحتى الزراعة فيها تقليدية غير مصنعة (غياب الآلات المتطورة) كما تغيب في هذه المجتمعات البنى المؤسساتية الحديثة وحتى إن وجدت فهي محكومة بالعلاقات التقليدية. أما السوق فهي محدودة قائمة على المبادلات ما قبل الرأسمالية بدل التعاملات المالية المؤسساتية.

- **مجتمعات متقدمة أو صناعية:** يقوم اقتصادها أساسا على الصناعات الثقيلة وعلى تصنيع القطاعات غير الصناعية كالفلاحة والخدمات. كما تلعب مؤسساتها دورا أساسيا في هيكلة السوق وتوسيعه وتسيير العلاقات الإنتاجية والاجتماعية.

2-مدرسة التبعية:[1]

يندرج هذا التيار ضمن الاتجاه الماركسي الجديد، الذي نشأ في بداية ستينات القرن العشرين في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية. وقد قدمت نظرية التبعية اطارا تحليليا جديدا لدراسة التخلف، دون أن تتخلى عن المرجعية الماركسية في التفكير. ورغم تخصص منطلقاته التحليلية في دراسة قضايا التنمية في أمريكا اللاتينية، فقد عرف هذا التيار انتشارا واسعا في سبعينات القرن العشرين في كثير من الدول. وقد اشتغل رواد هذه المدرسة على تحليل بنية العلاقات بين البنية الطبقية لمجتمعاتهم ومسارات تطورها والمكونات السياسية والثقافية للبنى الاجتماعية التي برزت في إطار تفاعل دول أمريكا اللاتينية مع دول المركز في أوروبا (اسبانيا والبرتغال) والولايات المتحدة.

وقد رفضت هذه المدرسة فكرة المحدثين القائلة إن تطوير الدول المتخلفة لا يكون الا عبر انتشار عوامل التحديث المستقاة من الغرب (المركز المتقدم) وتصديرها الى العالم الثالث (الأطراف المتخلفة). هنا يتبلور سؤالهم السوسيولوجي الأساسي: ما الذي يفسر وجود البلدان المتخلفة في وضع لا تنموي.

كما بنى رواد مدرسة التبعية نظرة مختلفة، مستقلة ومتكاملة انطلاقا من نقدهم لنظرية التحديث. وقد اهتموا بالعناصر التالية:

---

[1] – صفوان الطرابلسي، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

- **العنصر المنهجي:** نظرية التحديث نظرية نمطية تدعي العلمية وتنمط مسار النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة مسار التطور الغربي دون أن تربطه بالخصائص المادية والسياقات التاريخية والثقافية المختلفة لباقي البلدان وبالتالي يكون من الصعب القبول بنموذج تحديثي واحد يطبق على كل البلدان.
- **العنصر الإجرائي:** التنمية في البلدان المتخلفة تقدم في شكل مخططات وبرامج استراتيجية تصوغها الهيئات المختصة (وطنية أو دولية)، طبقا لشروط خارجية لا تتماثل مع حاجيات المجتمعات بل تمثل مصالح دول المركز. لذلك تتسم المخططات بغياب الواقعية واستحالة تطبيقها ونجاحها على الأرض.
- **العنصر الاجتماعي:** الطبقات الاجتماعية التي تنشأ في الاقتصاديات المتخلفة تكون عادة طبقات هشة التكوين، مما يجعل صناعات هذه البلدان تتميز بالهشاشة وعدم القدرة على التمدد والتأثير الإيجابي في باقي القطاعات الاقتصادية وخاصة الفلاحي منها. وتسجل هذه المجتمعات غيابا تاما للصناعات الثقيلة وذلك نظرا لضعف رأس المال، وضعف مبادرة الطبقة البرجوازية المرتبطة شرائحها العليا بمصالح خارجية، وضعف المهارات التقنية والقدرات المعرفية للشرائح والفئات العاملة.
- **العنصر النظري:** يتمثل في الطبيعة البنيوية للعلاقة بين المركز المتطور والأطراف المتخلفة. وبالفعل يتناول نظرية التبعية الاقتصاد العالمي بوصفه وحدة متكاملة ومترابطة، ولكن واقع المبادلات فيه غير متكافئ.

3-تيار التنمية المحلية:[1]

أشكال التحليل البنيوي فيما يتعلق بالتنمية المحلية يركز بشكل أساسي على تحليل العلاقات بين العناصر التنموية. فمع ازدياد دور الدولة والحكومات في بلورة الفعل التنموي وخاصة بعد مصاعب الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين وما أفرزته من مشكلات، أدت إلى تركيز سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيات التنمية في المراكز والعواصم، مما زاد في حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم والأقطار والمناطق والقطاعات. وبعد الحرب العالمية

[1] – صفوان الطرابلسي، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

الثانية خلقت سيطرة المنظمات الدولية على رسم المخططات التنموية الكبرى، نوعا من النمطية عرقل تفعيل هذه المشاريع والبرامج.

تهدف التنمية المحلية إلى تطوير البنية التحتية والمجتمع المحلي في سبيل تحقيق تنمية شاملة. فهي عملية بناء تنطلق من الأسفل حيث تكون تنمية الجماعات المحلية حسب خصوصية الإقليم واحتياجاته نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية كل مجتمع. وهذا يتطلب اللامركزية في التخطيط وتنفيذ المشاريع، بإعطاء حق المشاركة وتقاسم الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية، وتفعيل دور السلطات والجامعات المحلية ودمج جمعيات المجتمع المدني في عمليات التنمية، سواء في مرحلة التخطيط أو تنفيذها.

4-تيار التنمية البشرية :[1]

تتمحور نظرية التنمية البشرية حول سؤال أساسي: كيف نفكر في التنمية انطلاقا من إفادتها للفرد؟ يقوم هذا التصور على دحض الصورة التعميمية لقياس ظاهرة التنمية، أي قياسها من خلال مؤشرات عامة (مثل: الدخل الخام، تطور القطاع الصناعي، تطور القطاع الحديث...) ويسير نحو وضع مؤشرات دقيقة تؤكد حصول التنمية عبر توسيع الخيارات للأفراد، ومزيد من التمكين من عناصر السيطرة على المصير وتوزيعا عادلا للثروة.

ويتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاث ابعاد أساسية:

1. **البعد الأول:** الصحة التي يترجمها أمل الحياة عند الولادة بين حد أدنى وحد أقصى.
2. **البعد الثاني:** التعليم والذي ينقسم بدوره الى مؤشرين هما: متوسط مدة التمدرس العامة ومتوسط نسبة التمدرس الفعلية.
3. **البعد الثالث:** مستوى العيش الذي يترجمه الدخل الوطني الخام مقسما على الافراد.[2]3

[1]- صفوان الطرابلسي، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

- **قائمة المراجع:**

- **الكتب:**

- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- محمد محمود الجوهري، **علم التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015.
- مصطفى وسام درويش، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

- **المواقع الالكترونية:**

- صفوان الطرابلسي، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

علم اجتماع التربية

تمهيد

أولا: مفهوم علم اجتماع التربية

ثانيا: نشأة وتطور علم الاجتماع التربوي

ثالثا: الأبعاد الأساسية لعلم اجتماع التربية

رابعا: موضوعات علم اجتماع التربية

خامسا: مناهج البحث المستخدمة في علم اجتماع التربية

سادسا: الأطر النظرية لعلم اجتماع التربية

سابعا: علاقة علم الاجتماع التربوي بالعلوم الأخرى

قائمة المراجع

تمهيد:

تعتبر التربية ومؤسساتها ظاهرة اجتماعية لها ثوابتها ومتغيراتها. فسوسيولوجيا التربية تدرس كل الظواهر المتعلقة بمجال التربية والتعليم والمؤسسة الدراسية في علاقتها بالمجتمع، كون المدرسة تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر ما يقع في المجتمع من أحداث وتغيرات. الأمر الذي دفع بالمهتمين في هذا المجال إلى التركيز على كل الجوانب أو العناصر الداخلية والخارجية للمؤسسة التربوية. وسنحاول في هذا المقام تسليط الضوء بإيجاز على أهم المعطيات المرتبطة بهذا التخصص.

أولا: مفهوم علم اجتماع التربية:

علم الاجتماع التربوي وهو العلم الذي يدرس أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية ويدرس في الوقت نفسه، أثر الحياة الاجتماعية في العمل التربوي، أو هو العلم الاجتماعي الذي يدرس الظاهرة التربوية في مناحيها المتعددة، وفي إطار تفاعلها مع الواقع الاجتماعي. فهو علم قائم بذاته وتم استخلاصه من علم الاجتماع العام.[1]

وهو علم حديث النشأة يعمل على تطبيق المفاهيم والتصورات والمصطلحات الواردة في علم الاجتماع في الجانب التربوي، خاصة وأن العملية التربوية هي جزء مهم من المجتمع وتقع على عاتقها مسؤولية التنشئة الاجتماعية للفرد حتى يتكيف ويتطبع بحضارته ومن ثم يصبح قادرا على تسيير وقيادة التقدم الاجتماعي وخطط التنمية وتنفيذ مشروعاتها. من هنا أكد الاجتماعيون ضرورة تحليل الدور الذي يقوم به النظام التربوي في علاقته بأجزاء البناء الاجتماعي الديمغرافية أو الاقتصادية أو السياسية وعلاقته بالمجتمع.

وقد عرفه صلاح الدين شروخ على أنه: "العلم السلوكي الذي يدرس الإنسان في علاقته بإنسان آخر أي أنه إطار تربوي هدفه تكوين الخبرة أو المعرفة أو الثقافة، التعليم أو التدريس سواء كانت هذه العلاقة بين تلميذ وآخر أو بين تلميذ ومعلم أو بين التلاميذ أنفسهم. وكذلك بين كل من الإطارات التربوية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الكبير."[2]

---

[1]– فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص 215.

[2]–صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 6.

ويعرف أحمد أوزي سوسيولوجيا التربية بقوله: " يقوم علم الاجتماع التربوي بدراسة أشكال الأنشطة التربوية للمؤسسات، كأنشطة المدرسين والتلاميذ والإداريين داخل المؤسسات المدرسية. كما يقوم بوصف طبيعة العلاقات والأنشطة التي تتم بينهم. كما يهتم علم الاجتماع التربوي بدراسة العلاقات التي تتم بين المدرسة وبين المؤسسات الأخرى كالأسرة والمسجد والنادي. كما يهتم بالشروط الاقتصادية والطبيعية التي تعيش فيها هذه المؤسسات، وتؤثر في شروط وجودها وتعاملها.[1]

وعلى العموم تهتم سوسيولوجيا التربية بدراسة الأنظمة التربوية في علاقتها بالمجتمع، وتبيان دورها في التغير الاجتماعي، ولاسيما أن التربية تسعى إلى تحويل كائن غير اجتماعي ليصبح اجتماعيا.[2]

البحث في أيديولوجية التربية التي يحددها الإطار الاجتماعي والسياسي للمجتمع، كأن تقول أن النظام التربوي في مجتمع ما يعتمد مبادئ الإسلام أو الشيوعية أو المسيحية أو غيرها في اختيار الناهج الدراسية والمحتوى التعليمي.

بذلك نلاحظ كيف أن علم اجتماع التربية يحاول الإلمام بالظاهرة التربوية من كل الجوانب ويبحث في تأثيرها على الفرد، الجماعة والمجتمع.

ثانيا: نشأة وتطور علم الاجتماع التربوي:

يمتد علم اجتماع التربية في نشأته إلى منتصف القرن 19م، حيث بدأ ظهوره بكتابات غير منتظمة تتناول مسألة الأسس الاجتماعية للتربية بشكل واسع وعام، ويعبر إميل دوركايم من الرواد المؤسسين لهذا العلم من خلال اهتمامه بالتنشئة الاجتماعية التي تقدمها المدرسة والدور الذي تقوم به هذه الأخيرة غي المجتمع. ومن أهم كتبه نذكر: "التربية والأخلاق" [3] سنة 1903/1902م، كتاب" التربية وعلم الاجتماع"[4] سنة 1922م وكتاب" التطور البيداغوجي في فرنسا" سنة 1938م[5].فهو يرى أن المدرسة تساهم في التنشئة الاجتماعية عبر نقل ثقافة الأجداد إلى الأحفاد، وتعمل على إدماج الأفراد داخل المجتمع. فالمدرسة بمثابة مجتمع صغير يعمل على تكيف المتعلم مع مجتمعه عبر

[1]– أحمد أوزي، **المعجم الموسوعي لعلوم التربية**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2006، ص 167.

[2] - Mohamed Cherkaoui, **Sociologie de l'éducation**, 5 éd., PUF, Paris, 1999, P. 3.

[3]- Emile Durkheim, **L'éducation morale, 1902 – 1903**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1963.

[4] - Emile Durkheim, **Education et sociologie, 1922**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1966.

[5] - Emile Durkheim, **L'évolution pédagogique en France, 1938**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1969.

تزويده بمختلف القيم والعادات القوانين، فدورها هو التنشئة الاجتماعية من خلال التربية الأخلاقية وتطبيع المتعلم ليتكيف مع مجتمعه.

ويعتبر الكثير من المهتمين " جون ديوي" John Dewey المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع المدرسي من خلال مؤلفاته والتي من أشهرها "عقيدتي التربوية" سنة 1897م و"المدرسة والمجتمع" سنة 1899م و"الديمقراطية والتربية" سنة 1916م. وهناك الكثير من الباحثين الذين اهتموا بعلم اجتماع التربية وكانت لهم كتابات مباشرة أو غير مباشرة في الموضوع، أمثال: كارل ماركس وماكس فيبر وبول لابي وغيرهم. لكن هذه الكتابات رغم انتشارها إلا أنها تناولت الجوانب الاجتماعية للتربية بطريقة نظرية فكانت أقرب إلى الفلسفة منها إلى علم الاجتماع بمفاهيمه ومناهجه.

وفي عام 1933م تأسست أول جمعية في الو. م. أ. تحمل اسم "الجمعية الوطنية لدراسة علم الاجتماع التربوي" التي أصدرت العديد من الكتب والنشريات ونظمت الاجتماعات السنوية لفرع علم الاجتماع التربوي للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. ومع بداية الخمسينات ظهرت عوامل جديدة أدت إلى تغير النظرة إلى التربية كموضوع الدراسة ومن هذه العوامل:

أولا: تقدم الصناعة وتنوع مؤسسات المجتمع وما نشأ عن ذلك من مشكلات اجتماعية جديدة من جراء التقدم الصناعي الرأسمالي كمشكلات العمالة والسكان والهجرة ... إلخ. الأمر الذي أدى إلى ظهور علاقات جديدة بين التربية وهذه المؤسسات.

ثانيا: ظهور مشكلات جديدة داخل حقل التربية نفسه، نتيجة تطور الإدارة والتنظيم المدرسي، وقابلية التلميذ للتعليم، وتعليم الكبار ... إلخ.

ثالثا: تقدم مناهج ونظريات العلوم الاجتماعية وانتشار الاتجاه الوظيفي بنزعته العلمية ومناهجه الوصفية وهيمنته على كل مجالات.

رابعا: تطور النمو الديمغرافي وزيادة الإقبال على المدارس مما أدى إلى ظهور مشكلات جديدة مرتبطة بالاستقلال المادي، المالي والمعنوي لهذه المؤسسات.

وقد هيأت هذه العوامل مجتمعة الشروط الأساسية لتنمية الكتابات في هذا العلم، والانتقال بها من مجرد استعمال نتائج ومفاهيم علم الاجتماع لحل المشكلات التربوية إلى تطبيق مبادئ وطرائق

ومفاهيم علم الاجتماع لحل المشكلات التربوية واعتبار التربية ميدانا من ميادين علم الاجتماع. وبرزت بذلك أهمية التربية كمؤسسة مهمة في المجتمع، ومن تم ينبغي دراستها كموضوع لعلم الاجتماع ووفقا لمبادئه ومنهاجه وطرائقه. ومهدت هذه العوامل لتطور علم الاجتماع التربوي وبروز أعمال وكتابات أثارت الاهتمام مثل أعمال بيار بورديو Pierre Bourdieu وجون كلود باسرون Jean claude Passeron وريمون بودون Remon Boudon وبرنشتاين Bernstein وغيرهم. أما في دول العالم الثالث فقد تأخر ظهور هذا العلم بحكم الاستعمار ومخلفاته، حيث تمت دراسات اجتماعية ساهمت في الكشف عن مختلف أشكال القهر الاجتماعي والثقافي الذي تعرضت له تلك المجتمعات في حقبة الهيمنة الاستعمارية مما أدى إلى تعزيز تخلفها الثقافي والتربوي، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى كتاب فرانز فانون "معذبو الأرض".[1]

ثالثا: الأبعاد الأساسية لعلم اجتماع التربية:

تشتمل دراسة الظاهرة التربوية خمس أبعاد أساسية هي:[2]

1-الدراسة النظرية لعلم اجتماع التربية باعتبار التربية ظاهرة اجتماعية، فيحدد نشأتها وتطورها والعوامل المتحكمة فيها والعناصر المكونة لها بهدف الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم العملية التربوية ووظائفها المتعددة.

2-استفادة علم اجتماع التربية من مبادئ علم الاجتماع وقوانينه في دراسة الظاهرة التربوية في مجال الممارسة، حيث يتعلق الأمر بعملية الفهم والتعليم وما يرتبط بها من مشكلات ترتبط بمناهج وطرق التدريس والأبنية الإدارية ونظم الاتصال في المؤسسات التعليمية.

3-طبيعة الموضوعات التي يتناولها علم اجتماع التربية بالدراسة باعتبارها موضوعات اجتماعية تتعلق بالأقسام التربوية وما تشتمل عليه من تنظيمات ونظم وعمليات اجتماعية تتعلق بالعملية التربوية.

---

[1]- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم الاجتماع التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص-ص 87 – 90.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2002، ص – ص 93 – 96.

4-تحديد مداخل العملية التعليمية من إدارة واتصال ومناهج وطرق التدريس وتأثيرها على كل من شخصية الفرد، ثقافته ومن ثم المجتمع.

رابعا: موضوعات علم اجتماع التربية:

يتميز علم اجتماع التربية باهتماماته المتعددة ومجالاته المتباينة، وهي جميعا تستند إلى الأسلوب والمنهج العلمي. ويمكن تلخيص أبرز اهتماماته فيما يلي:

- دراسة الظاهرة التربوية من حيث طبيعتها وخصائصها التي تجعل منها موضوعا متمايزا لعلم اجتماع التربية.

- التعرف على الوقائع الثقافية والاجتماعية والشخصية المرتبطة بالظاهرة التربوية من حيث نشأتها وتطورها والمبادئ والدعائم العامة التي تحكمها واختلافاتها باختلاف الأزمات والمجتمعات.

- فهم طبيعة العلاقات التي تربط الظواهر التربوية ببعضها البعض وتربطها بغيرها من الظواهر الاجتماعية في المجتمع.

- الكشف عن أبعاد الوظائف الاجتماعية التي تؤديها الظواهر والنظم التربوية بالنسبة للجوانب الاجتماعية والثقافية والشخصية، وتطور هذه الوظائف واختلافها من مجتمع إلى أخر.

- تحديد المضمون الأيديولوجي للتربية وأثاره على العمليات التربوية وما يرتبط بها من معرفة وعمليات تعلم وتفاعل بين الجماعات الاجتماعية في التنظيمات الاجتماعية التربوية.

- الوصول إلى القوانين الاجتماعية العامة التي تحكم الظواهر التربوية وما يرتبط بها من وقائع اجتماعية وثقافية وشخصية.

- وصف الظاهرة التربوية والنظم المرتبطة بها وتفسير العوامل والقوى التي تؤثر على نشأتها وتطورها، بهدف فهم الظاهرة التربوية والتنبؤ بها، وبالتالي التحكم في العوامل والظروف التي تؤثر فيها. [1]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 103.

– علاقة النسق التربوي بالأنساق الأخرى في المجتمع ودوره في عملية التغير الاجتماعي والثقافي وعلاقة التربية بالطبقات الاجتماعية.

– فهم دور المدرس والمدرسة كأداة للتقدم الاجتماعي والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في المدارس.

– فهم دور القوى الاجتماعية وتأثيرها على الأفراد، وعلى المؤسسات والنظم التربوية بالمجتمع. [1]

وعليه نلاحظ كيف أن هذا العلم يركز على دراسة عملية التربية وأهدافها من حيث المناهج والطرق والقياس والتفاعل بين التلاميذ والمدرسين، ومدى تأثيرها على التنشئة الاجتماعية والشخصية وعملية الضبط الاجتماعي، ودراسة البناء الاجتماعي للأنساق التربوية في المجتمع وعلاقتها بالنظم الأخرى في التغير الاجتماعي ومدى تأثير المظاهر الديمغرافية والسكانية والبيئية في المجتمع على العملية التربوية والمشكلات التي قد تؤثر على كفاءة النظام التربوي في أدائه لوظائفه.

خامسا: مناهج البحث المستخدمة في علم اجتماع التربية:

تطورت المناهج البحثية والأدوات المستخدمة في جمع البيانات مع تطور الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليلات البحثية، فلم يعد علم الاجتماع التربية مقتصرا على البحوث الوصفية، بل تعد ذلك لمرحلة التشخيص والتحليل، وإيجاد التفسيرات اللازمة للعلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة والمتداخلة، حيث استخدم مناهج بحثية مختلفة كالمنهج التاريخي لدراسة وتحليل التطور التاريخي للوقائع الاجتماعية والتربوية، والمنهج الوصفي المستخدم لاستقصاء الظواهر الاجتماعية والتربوية في الوقت الحاضر، كما اعتمد المنهج المقارن لدراسة النظم التربوية في المجتمعات المختلفة وكذا المنهج الحقلي والأنثروبولوجي في الدراسات المتعمقة القائمة على الملاحظة المقصودة والمعايشة المستمرة لدراسة الظاهرة التربوية. ويأخذ الباحثون في علم اجتماع التربية في دراستهم بثلاثة مستويات من التحليل لمعالجة القضايا التربوية والتعليمية وهي:[1]

1–مستوى تحليل الوحدات الكبرى: الذي يفترض أن المجتمع عبارة عن مجموعة من النظم المتفاعلة والمتكاملة من الناحية الوظيفية تعمل في نسق متجانس، وتعتبر النظم التربوية والتعليمية جزء مكملا لبقية النظم الاجتماعية والسياسية وغيرها. ويقوم التحليل في الوحدات الكبرى على فحص وتشخيص

[1] – عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، **علم اجتماع التربية**، مكتبة الرشد، ط2، الرياض، 2009، ص – ص 79 – 82.

الجوانب الوظيفية والبنائية للنظم التربوية بصفة شمولية من حيث طبيعة البرامج الدراسية ونوعية الوسائل المستخدمة، أي دراسة وتحليل النظم التربوية وعلاقتها بالنظم الاجتماعية.

2-مستوى التحليل المتوسط المدى للنظم التربوية: الذي يقوم على تحليل ودراسة الوحدات والأدوار الاجتماعية الأقل شمولية في تركيبتها الوظيفية والبنائية داخل النظم التربوية والتعليمية مثل: تحليل وتشخيص الجماعات الاجتماعية والنظم المدرسية من حيث أدائها الوظيفي، كدور جمعية أولياء التلاميذ في توفير بعض مستلزمات الدراسة أو دور المستشار المدرسي في مساعدة التلميذ داخل المؤسسة...إلخ.

3-مستوى تحليل الوحدات الصغرى: برز هذا المستوى من التحليل عند بعض علماء اجتماع التربية، في اتخاذ الطالب كوحدة أساسية للتحليل لفهم العملية التربوية والتعليمية. حيث ركز على التفاعل المتبادل بين الطلاب والمدرسين على المستوى الفردي داخل حجرات الدراسة، انطلاقا من عزل القضايا الفردية والتربوية والجزائية عن محدداتها الاجتماعية الكبرى.

سادسا: الأطر النظرية لعلم اجتماع التربية

1-النظرية الوظيفية:

وفقا للتصور الوظيفي فإن المؤسسات الاجتماعية تعمل على قاعدة التمايز لكل جزء وظيفته الخاصة والتكامل الوظيفي فيما بينهما، بحيث تبرز بصورة آلية في عملية الاعتماد المتبادلة بين المؤسسات المختلفة للمجتمع لضمان استقراره واستمراره ووجوده. ومنه يمكن النظر في طبيعة المؤسسات التربوية كأنساق اجتماعية كلية تتكون من مجموعة وحدات متمايزة ومتكاملة، تعمل معا لتحقيق أهدافها التربوية من أجل البقاء والاستمرار.[1]

فالتحليل الوظيفي للنظام التعليمي يعتمد المبادئ التالية:

[1] - حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص-ص 122-123.

– اعتبار التربية نظاما اجتماعيا يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، مؤكدا على دور التربية في إدماج الفرد للقيم والمعتقدات والمعايير الاجتماعية الأساسية لمجتمعه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

– وجود القيم والأفكار والمعتقدات والمعايير الاجتماعية المشتركة بين الأفراد إلى جانب عملية التكامل الناتجة عن التخصص، يعمل على تحقيق النظام الاجتماعي L'ordre sociale.

– للنظام التربوي وظيفة هامة في تجانس المجتمع فيما يقوم به هذا النظام من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى جيل، حيث يشير دوركايم إلى: "أن المجتمع يستطيع البقاء فقط إذا وجد بين أعضاؤه درجة من التجانس. والنظام التربوي في المجتمع يدعم هذا التجانس، وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية تلك التمثلات التي تحتاجها الحياة الجمعية.[1] وهذا من شأنه أن يغرس قيم الانتماء والوطنية، ويعطي مثالا عن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يساعد المنهج التعليمي في غرس قيم ومعايير المشاركة في الأفراد على تباين خلفياتهم.

– التربية تعمل على مساعدة الفرد على إدراك ذاته وتنظيمها، لذلك فإنه لا يوجد نمط تربوي واحد لكل المجتمعات وإنما هناك أنماط تربوية مختلفة، لأن التربية عملية ديناميكية متغيرة على الدوام تختلف من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى.

– تقوم الأسرة بوظائف أقل وظائف المدرسة في الدول الصناعية المعقدة. فالمدرسة تكسب الأفراد المهارات اللازمة للحياة الجمعية، بإكسابهم المهارات النوعية الضرورية واللازمة للمهنة التي سوف يقومون بها في المستقبل وهذه الوظيفية ضرورية في المجتمع الصناعي.

– تأكد على ضرورة وأهمية المدرسة كممثل للدولة والقيم الأخلاقية بالمجتمع، مما يتطلب التأكيد على القيم والمبادئ الأساسية في المجتمع.[2]

وبذلك نلاحظ كيف أن هذه المقاربة تهتم باستقرار النظام الاجتماعي وتكامل عناصره وبنيانه، حيث تعتبر أن للتعليم العديد من الوظائف الهامة في المجتمع، فهو يمهد الأطفال ويعدهم للاندماج

[1] – السيد علي شتا، **علم اجتماع التربوي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997، ص –ص 127–128.
[2] – السيد علي شتا، مرجع سابق، ص –ص 128–130.

في المجتمع عن طريق المعرفة أولا، ثم عبر تلقينهم المبادئ والأعراف والعادات والتقاليد المحلية والقيم الأخلاقية والسياسية. فهي بذلك تساهم في تقويم الكثير من السلوكيات المنحرفة أو تفاديها.

2-نظرية التغير والصراع:

جاءت هذه النظرية بتصورات تختلف عن النظرية الوظيفية لتفسير السلوك الإنساني فلم يعد عنصر التشابه والتساند كافيا للتفسير والفهم، بل أصبح السلوك الاجتماعي يفسر على أساس التعارض في المصالح الذاتية بين الأفراد، والذي صار ينظر إليه كقوة دافعة للمحافظة على استمرارية المجتمع وتساهم في فهم التركيبة الاجتماعية للمجتمع. ومن أهم رواد هذا التوجه نذكر: بيار بورديو وبازيل برنشتاين وجون كلود باسرون وغيرهم. وتبحث هذه المقاربة في الجوانب السلبية للنظام التعليمي والتي قد تؤدي إلى تفكيك وتخريب المجتمع. في هذا الصدد يرى الباحثون أن للإيديولوجيات تأثير على التربية والتعليم في المجتمع، حيث أن الإطار الثقافي السائد قد يكون له دور في انتشار ظاهرة التمييز وعدم تكافؤ الفرص حسب العرق والجنس والمستوى المعيشي. خاصة إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار المعايير الموضوعية كدرجة الذكاء ومستوى الإنتاج والإبداع... وبالتالي يصبح النظام التربوي والمستوى التعليمي أحد آليات إعادة إنتاج اللامساواة في المجتمع. ومن ضمن ما يؤخذ على هذا الطرح أنه ركز على المعطيات المرتبطة بسياسة الانتقاء مما يصعب تعميمها على جميع الأنظمة الاجتماعية.

3-النظرية التفاعلية الرمزية:

تتبلور أفكار النظرية التفاعلية الرمزية حول دراسة الطرق التي يستطيع من خلالها الفرد أن يبني تصورا وفهما دقيقا عن ذاته وعن عالمه الاجتماعي المحيط به من خلال عملية التفاعل الرمزي. وبالتالي ساهمت النظرية في إثراء الدراسات الاجتماعية والتربوية لما قدمته من تصورات نظرية عن مفهوم الشخصية والذات وكيفية تأثير الآخرين في بناء مفهوم الشخص عن ذاته. ونلخص أهم مسلمات هذه النظرية حسب هربرت بلومر في:[1]

- ❖ أن جميع الكائنات الإنسانية تتجه وتتصرف نحو الأشياء على ضوء ما تطوي عليه من معاني ظاهرة.

[1] – عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، مرجع سابق، ص –ص 108 –109.

- ❖ أن هذه المعاني تتشكل نتيجة للتفاعل الاجتماعي في المواقف التي يوجد فيها الفرد.
- ❖ أن هذه المعاني تشكل وتتعدد من خلال عملية التفسير والتأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه في المواقف الاجتماعية.

وبذلك نلاحظ أن هذه النظرية تنطلق من مستوى الوحدات الصغرى كأفعال الأفراد وسلوكاتهم، لفهم الوحدات الكبرى أي النسق الاجتماعي. فأفعال الأفراد تصبح ثابتة لتشكل بنية من الأدوار التي ينظر إليها من حيث توقعات بعضهم تجاه البعض من حيث المعاني والرموز. وعليه تبدأ دراسة النظام التعليمي من الفصل الدراسي (مكان حدوث الفعل الاجتماعي). فالعلاقة في الفصل الدراسي والتلاميذ والمعلم هي علاقة حاسمة، لأنه يمكن التفاوض حول الحقيقة داخل القسم، إذ يدرك التلاميذ حقيقة كونهم ماهرين أو أغبياء أو كسالى، وفي ضوء هذه المقولات يتفاعل التلاميذ والمدرسين بعضهم مع بعض حيث يحققون في النهاية نجاحا أو فشلا تعليميا.[1]

4-النظرية المعرفية:

يعرف جورج غورفيتش G. Gurvitch علم اجتماع المعرفة على أنه: دراسة الترابطات التي يمكن قيامها بين الأنواع المختلفة للمعرفة من جهة والأطر الاجتماعية من جهة ثانية. فعلم اجتماع المعرفة يركز على الترابطات الوظيفية القائمة بين أنواع وأشكال المعرفة بحد ذاتها، ثم بينها وبين الأطر الاجتماعية، مما يكشف عن إن عصب المعرفة يكمن في وظائفها. أما علم الاجتماع المعرفة التربوي فيعرفه يونغ Young على أنه: المبادئ التي تقف خلف كيفية توزيع المعرفة التربوية وتنظيمها، وكيفية انتقائها وإعطائها قيمتها ومعرفة ثقافة الحس العام، وكيف يمكن ربطها بالمعرفة المقدمة في المدرسة واعتبارها المدخل الحقيقي للتعليم. وبناء على ذلك يهتم علم اجتماع التربية المعرفي بالبحث في الثقافات الفرعية داخل المجتمع، وعملية التنشئة الاجتماعية، وأثر ذلك على قيم الطفل واتجاهاته، ومستوى تحصيله الأكاديمي واللغوي ويهتم أيضا بالبحث في طبيعة العلاقة المتبادلة بين التعليم والتغير الاجتماعي، وتحليل المدرسة كمؤسسة تربوية في ذلك على استخدام الأسلوب السوسيولوجي الدقيق.[2]

---

[1]-حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص 180.

[2] – علي السيد الشخيبي، **علم الاجتماع التربية المعاصرة**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2002، ص 67.

ومن أهم مصطلحات النظرية المعرفية:[1]

1. **نظم المعرفة:** ويعني أن للمعرفة طابع جماعي، لأن إنتاج المعرفة ليس عملا فرديا وإنما هو عمل جماعي.
2. **توزيع المعرفة:** تأخذ المعرفة أشكالا هرمية تبعا لتدرجها في القيمة، لأن تميز بعض المعارف عن بعضها الآخر شرط ضروري لبعض الجماعات، لكي يكتسب المنتفعون منها أهمية وشرعية لمكانتهم الاجتماعية العالية.
3. **الموضوعية والنسبية:** إن المعيار الوحيد للمعرفة هو تحسين الأوضاع الإنسانية، فالمعرفة القائمة على السياقات الاجتماعية جاءت لحل مشكلة الإنسان.
4. **رأس المال الثقافي:** يعرفه بورديو على أنه الدور الذي تلعبه الثقافة المسيطرة أو السائدة في مجتمع ما، في إعادة إنتاج أو ترسيخ بنية التفاوت الطبقي السائد في ذلك المجتمع.

سابعا: علاقة علم الاجتماع التربوي بالعلوم الأخرى:

إن طبيعة الموضوع الذي يتناوله علم الاجتماع التربوي بالدراسة والتحليل (النظام التربوي) تفرض عليه العمل مع فروع المعرفة الأخرى التي تساهم في فهمه وبلورة نتائجه وسنحاول عرض أهم هذه العلوم فيما يأتي:

1-العلاقة بعلم الاجتماع:

هو فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بالجوانب التربوية للظاهرة الاجتماعية التي يتناولها علم الاجتماع، والذي يستمد منه الإطار النظري العام الذي يساعده على فهم أبعاد الظاهرة التربوية والأمور المتعلقة بها، مثل النشاط المدرسي، التنظيم الاجتماعي والجماعات الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية كالإدارة المدرسية وجماعة المدرسين والتلاميذ. كما يتناول التفاعل القائم بين المدرسة كمؤسسة اجتماعية والمحيط الاجتماعي.

[1] – عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1993، ص – ص 44-47.

– يستفيد علم الاجتماع من معطيات علم اجتماع التربية في تناوله للتربية وأنساقها الاجتماعية، وما تشمله من نظم تتعلق بالعملية التعليمية العامة وعملية التعلم خاصة، والتي تساعده على تحديد الخصائص والظروف العامة المرتبطة بها، والمؤثرة في محيط المجتمع وثقافاته.

– يعتمد علم اجتماع التربية على فهم علم الاجتماع لمظاهر التفاعل الاجتماعي في المجتمع وأبعاده والعوامل التي تؤثر فيه والقيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد في المجتمع، وذلك لتحديد مقتضيات صياغة الشخصية من خلال العملية التربوية. هذه العملية التي تتطلب خبرات ومهارات تفاعلية، فعملية التعلم هي بمثابة موقف اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات.[1]

– يستفيد علم اجتماع التربية من معظم المقاربات والنظريات التي اعتمدتها السوسيولوجيا العامة مثل: المادية التاريخية لكارل ماركس والبنيوية للويس ألتوسير والبنيوية الوظيفية لبارسونز وميرتون والنظرية النسقية وغيرها من النظريات.[2]

2–العلاقة بالتاريخ:

يحتاج علم اجتماع التربية إلى التاريخ للتعرف على الأبعاد التاريخية والظروف التي أحاطت بنشأة النظام التربوية في المجتمع وتحكم تطورها، وهنا يستفيد علم اجتماع التربية من معطيات التاريخ باعتباره سجل لمختلف مظاهر النشاط الإنساني بما فيها التربية.[3]

ويستطيع عالم اجتماع التربية أن يكشف لنا من خلال التاريخ عن العوامل والظروف الحضارية التي أدت وأحاطت بفلسفة تربوية في فترة زمنية، وأشكال النظام والتنظيمات التي ارتبطت بظهور تلك الفلسفات والأهداف التي وجهت تلك النظم، وبالتالي التعرف على الأصول التاريخية للنظم التربوية وظروف نشأتها وتطورها. كما يمكنه من تفسير التفاعل الحادث بين السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية وأثر هذا التفاعل عن العمليات التربوية، والإيديولوجيات التي توجه اختيارات المربيين بالنسبة لمضمون المناهج والمعرفة التربوية وطرق التدريس ودور المدرسة في عملية التعليم.[4]

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص –ص 119– 121.

[2]– جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، دار الألوكة، الجزء 1، السعودية، 2015، ص 109.

[3]– عبد السميع سيد أحمد، مرجع سابق، ص–ص 18 – 20.

[4]– عبد السميع سيد أحمد، المرجع نفسه، ص 21.

3-العلاقة بعلم الأخلاق:

الأخلاق علم معياري، يبحث فيما يجب أن يكون عليه السلوك الإنساني، ويهتم بالإجابة عن تساؤلات تدور حول موضوع الخير والحق والواجب، والصواب والخطأ وكذلك المشكلات التي تثيرها مثل الالتزام الأخلاقي ومعنى الفضائل.

- ولعلم علم اجتماع التربية علاقة وثيقة بعلم الأخلاق، " فعلم الأخلاق الوضعي" يعنى بالأخلاق الاجتماعية ويهتم بدراسة الظواهر الخلقية في المجتمع من أجل التعرف على طبائع الشعوب ومظاهر الخلق العام وأخلاقيات الطبقات والفئات الاجتماعية والمجتمع، ومعايير الخير والشر التي تحكم السلوك وغيرها من صور العادات والتقاليد، لذلك نجده يستفيد من دراسات علم اجتماع التربية للأنساق التربوية ومعطياتها بالنسبة لصياغة الشخصية، وتأثيرها على الأخلاق.

- ويستفيد علم اجتماع التربية بالجوانب التي يهتم بها علم الأخلاق، لمعرفة مدى مساهمة التربية في دعم هذه الجوانب وتشكيلها، بما يتفق وأخلاقيات المجتمع عامة، والتي تؤثر بدورها على العمليات التربوية في المجتمع.[1]

4-العلاقة بعلم النفس:

يهتم علم اجتماع التربية بالجوانب والقوى النفسية للكشف عن أثرها على نمو القوى والاستعدادات والقدرات نموا طبيعيا يفيد المجتمع والفرد. كما تكمن العلاقة بين علم اجتماع التربية وعلم النفس في كونه يهتم بفحص المشكلات التربوية التي تظهر داخل المؤسسات التربوية باستخدام وسائل ومفاهيم وحقائق سيكولوجية، إضافة إلى اعتماد نظريات علم النفس وطرقه في الدراسة مثل: دوافع السلوك، الظروف الفردية، التذكر، الذكاء، التوجه التربوي، عمليات التقييم المدرسي.

- تأتي أهمية علم النفس التربوي من خلال اهتمامه بمراحل النمو التربوي، وما يرتبط بها من مشكلات تتعلق بالتحصيل الدراسي والعملية التعليمية حيث يساعد هذا الفرع في توجيه عمليات التعليم

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص-ص 106-108.

لتحقيق هذا النمو للطالب، فهو إذن يساعد المدرس في نواحي النمو والعمليات الأساسية التي في إطارها يتشكل عمله مع التلميذ.[1]

– إن علم الاجتماع التربوي يعتمد على علم النفس كعلم مساعد في التعرف على تأثير العملية التربوية في المجتمع، وكذلك في تفسير وضبط ذلك التأثير والتنبؤ بالسلوك اللاحق.[2]

5–العلاقة بعلم الاقتصاد:

تلعب النظم التربوية في المجتمع الحديث دورا كبيرا في إعداد الأجيال اللازمة والكفاءات لأداء أدوارهم وتزويدهم بالمهارات والخبرات المتنوعة التي تعتمد عليها العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أن التربية تعد عاملا أساسيا في تكوين اتجاهات الأفراد وتزويدهم باتجاهات المجتمع والتي تؤثر على سلوكهم الاستهلاكي[3].

– إن نمط التفاعل والعلاقات في العملية الإنتاجية يتأثر إلى حد كبير بصور تدريب وتعليم الفرد على التفاعل الاجتماعي، ولذلك يهتم رجال الاقتصاد بتوجيه النظم التربوية بما يخدم العمليات الاقتصادية في المجتمع، ويلبي احتياجات النظام الاقتصادي.

– وجود فرع في علم الاقتصاد وهو " اقتصاديات التعليم " يهتم بالعديد من القضايا المرتبطة بالنظام التربوي منها: " تمويل التعليم ووسائل هذا التمويل، حيث يركز هذا الفرع بدراسة التكلفة والعائد عن الاستثمار في التعليم. ومقارنة ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى سواء المتعلقة بالعنصر البشري أو غير البشري. كذلك يهتم هذا الفرع بتحديد المحددات الخاصة بالطلب على التعليم، ودراسة الاحتياجات المادية اللازمة للعملية التعليمية من مدرسين ومباني وأدوات، كذلك تحديد الهيكل الأمثل للهرم التعليمي وتحديد عدد التلاميذ عند كل مستوى من مستويات التعليم، وأخيرا مدى مساهمة التعليم في تنمية العنصر البشري والتنمية الاقتصادية[4].

---

[1]– محمد توفيق السيد، **بحوث في علم النفس**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص–ص 17 – 20.

[2]– صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 14.

[3]– فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص – ص 95 – 96.

[4]– محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات التعليم**، في: "كتاب الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، العدد 67، سبتمبر 1993، ص 114.

6-العلاقة بعلم السياسة:

تبدو علاقة علم اجتماع التربية بعلم السياسة في أن التربية بمؤسساتها ونظمها وتنظيماتها تعمل في إطار سياسي له أهداف معينة وأبعاد سياسية محددة، لذلك فإن ما يقدمه علم السياسة من مفهومات وأبعاد سياسية يفيد عالم اجتماع التربية في التعرف على أبعاد التوجيهات الأيديولوجية التي توجه النظم التربوية في المجتمع، وأثرها على السياسات التعليمية في المجتمع، واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف المجتمع بما فيها صياغة المناهج والطرق التي تتبع في عملية التعلم، وذلك لأن التعليم هو الوسيلة المجتمع لإعداد المواطن، كما تجد أن علماء السياسة وهم يضعون تصوراتهم ونظرياتهم السياسية يدركون أهمية التعليم كعملية ترتبط بنظام الدولة وسياستها، ولذلك تجدهم يهتمون بنظم التعليم، وإيديولوجياتها، والسياسات التربوية، ونوع المعرفة التي تتضمنها المناهج الدراسية والتي تسهم بما تقدمه من معرفة وخبرات ومهارات في إعداد شخصية الفرد ودعم انتمائه إلى المجتمع، ولذلك تجد أن مفاهيم التعليم تختلف من مجتمع إلى أخر في ضوء اختلافات النظم السياسية لتلك المجتمعات.[1]

7-العلاقة بالأنثروبولوجيا:

تساهم الأنثروبولوجيا بنوعيها الثقافي والاجتماعي في فهم بنية وثقافة المجتمعات الأولية والمحلية، وهي بذلك يمكن أن تفيد علم اجتماع التربية في التعرف على الأشكال والأصول الثقافية للنظم التربوية في المجتمعات ومظاهرها وتطورها من أشكالها البسيطة إلى أشكالها المعقدة في المجتمعات الحديثة، والعوامل التي حكمت تطور هذه النظم والقوى والظروف المؤثرة على تشابه النظم التربوية وتباينها في النماذج الاجتماعية المتعددة.[2]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص- ص 114- 115.

[2]- فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 99.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- السيد علي شتا، **علم اجتماع التربوي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997.
- جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، دار الألوكة، الجزء 1، السعودية، 2015.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2002.
- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1993.
- عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، **علم اجتماع التربية**، مكتبة الرشد، ط2، الرياض، 2009.
- علي السيد الشخيبي، **علم الاجتماع التربية المعاصرة**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2002.
- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.
- محمد توفيق السيد، **بحوث في علم النفس**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

- القواميس والمعاجم:

- أحمد أوزي، **المعجم الموسوعي لعلوم التربية**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2006.

- المجلات والدوريات:

- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات التعليم**، في: "كتاب الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، العدد 67، سبتمبر 1993.

- Les livres :

- Mohamed Cherkaoui, **Sociologie de l'éducation**, 5 éd., PUF, Paris, 1999.
- Emile Durkheim, **L'éducation morale, 1902 – 1903**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1963.
- Emile Durkheim, **Education et sociologie, 1922,** PUF, nouv. Edition, Paris, 1966.
- Emile Durkheim, **L'évolution pédagogique en France, 1938**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1969.

علم اجتماع الإعلام والاتصال

تمهيد

أولا: مدخل مفاهيمي

ثانيا: عناصر عملية الاتصال

ثالثا: خصائص الإعلام والاتصال

رابعا: مفهوم علم الاجتماع الإعلامي

خامسا: أهمية وأهداف علم الاجتماع الإعلام والاتصال

سادسا: مناهج البحث في علم الاجتماع الإعلام والاتصال

سابعا: النظريات الاجتماعية المفسرة للإعلام والاتصال

ثامنا: علاقة علم اجتماع الإعلام بالعلوم الأخرى

قائمة المراجع

تمهيد:

يعتبر علم اجتماع الإعلام والاتصال حديث النشأة مقارنة بالتخصصات الأخرى في علم الاجتماع، حيث لم يظهر إلا مع نهاية أربعينيات وبداية خمسينيات القرن الماضي، بفضل مدرسة كولومبيا الأمريكية. وقد كان للتطور والانتشار الذي عرفته وسائل الإعلام الجماهري دور كبير في بروز دراسات وبحوث اهتمت بهذا الجانب، خاصة بعد ما تم التأكد من مدى تأثير العلاقة التفاعلية بين هذه الوسائل وبين أفراد المجتمع.

أولا: مدخل مفاهيمي:

1- مفهوم الإعلام:

يعني الحصول على معلومات حول قضية معينة ونشرها بهدف تشكيل درجة من الوعي بالتطورات المهمة لدى صانعي القرارات والإداريين وقطاعات الجمهور كافة. وكلمة الإعلام منبثقة من أعلمه بالشيء وتعني تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الموضوعية الصحيحة والواضحة، وبقدر ما تكون هاتان الصفتان متوفرتين بقدر ما يكون الإعلام سليما وقويا. فهو يهتم بالمعلومات السليمة الصادقة بهدف الإسهام في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور.[1]

الإعلام مفهوم عصري ينطبق خاصة على عملية الاتصال التي تستعمل الوسائل العصرية من الإذاعة والصحافة والتلفزيون. فالإعلام هو تزويد الناس بالأخبار والمعلومات والحقائق ويعرفه فيرناندو ثيو بأنه: نشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة الألفاظ أو الأصوات وبصفة عامة جميع الإشارات التي يفهمها الجمهور المتلقي.[2]

الإعلام يعني تقديم الأفكار والآراء والتوجيهات المختلفة الخاصة بالوقائع والأحداث، بحيث تكون النتيجة المتوقعة والمخطط لها مسبقا أن تعلم الجماهير مستقبلة الرسالة الإعلامية بكافة الحقائق

---

[1]- منال أبو الحسن، **أساسيات علم الاجتماع الإعلامي: النظريات والوظائف والتأثيرات**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007، ص 23.

[2]- عبد اللطيف حمزة، **الإعلام: تاريخية ومذاهبه**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، ص 101.

ومن كافة جوانبها، حتى يستطيعوا تكوين آراء أو أفكار يفترض أنها صائبة، يتصرفون على أساسها من أجل تحقيق التقدم والنمو لأنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه.[1]

2-مفهوم الاتصال:

نجد العديد من التعاريف التي اهتمت بتحديد معنى الاتصال نذكر منها ما يلي:[2]

تعريف **عبد الكريم درويش** بقوله أنه عملية يتم عن طريقها إيصال المعلومات أيا كان نوعها من أي عضو في الوحدة الإدارية إلى عضو أو أكثر ويقصد به تغير.

كما عرفه **تشارلز كولي** بقوله أن الاتصال هو ذلك الميكانزيم الذي من خلاله توجد العلاقة الإنسانية وتنمو وتتطور الرموز العقلية، بواسطة وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستمرارها عبر الزمان. وهي تتضمن تعبيرات الوجه والإيحاءات ونبرات الصوت والكلمات. ويعرفه عالم الاجتماع **كاتز**: بأنه تبادل المعلومات ونقل المعاني وبالتالي فهو محور التنظيمات ووجودها.

أما الاتصال بالنسبة **لجورج لندبرج** فهو: نوع من التفاعل يحدث بواسطة الرموز التي قد تكون حركات أو صور أو لغة أو شيء آخر يعمل كمنبه للسلوك، أي أن الاتصال هو نوع من التفاعل الذي يتم عبر الرموز. وتعرفه **رحيمة الطيب عيساني** بأنه: انتقال المعلومات والأفكار والاتجاهات من شخص أو جماعة من خلال الرموز، والاتصال هو أساس كل تفاعل اجتماعي فهو يمكننا من نقل معارفنا بين الأفراد.

ثانيا: عناصر عملية الاتصال

لقد ظهرت العديد من النماذج التي تطورت من الطبيعة الثنائية إلى الطبيعة الدائرية، والتي أبرزت أهم عناصر عملية الاتصال والمتمثلة في:[3]

---

[1]- غريب سيد أحمد، **علم اجتماع الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 95.

[2]- فضيل دليو، **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص -ص 17-18.

[3]- جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 1986، ص 36.

– **المصدر أو المرسل:** ويقصد به منشئ الرسالة، وقد يكون المصدر فردا أو مجموعة من الأفراد وقد يكون مؤسسة أو شركة، وكثيرا ما يستخدم المصدر بمعنى القائم بالاتصال، غير أن ما يجدر التنويه إليه هنا أن المصدر ليس بالضرورة هو القائم بالاتصال، فمقدم الأخبار بالتلفزيون قد يحصل على خبر معين من موقع الأحداث، ثم يتولى المحرر صياغته وتحريره، ويقدم إلى الجمهور.

– **الرسالة:** وهي المعنى أو الفكرة أو المحتوى الذي ينقله المصدر إلى المستقبل، وتتضمن المعاني والأفكار والآراء التي تتعلق بموضوعات معينة، يتم التعبير عنها رمزيا سواء باللغة المنطوقة أو غير المنطوقة، وتتوقف فاعلية الاتصال على الفهم المشترك للموضوع واللغة التي يقدم بها. إضافة إلى الحجم الإجمالي للمعلومات المتضمنة في الرسالة، ومستواها من حيث البساطة والتعقيد.

– **الوسيلة أو القناة:** وتعرف بأنها الأداة التي من خلالها أو بواسطتها يتم نقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل، وتختلف الوسيلة باختلاف مستوى الاتصال، فهي في الاتصال الجماهيري تكون الصحيفة أو المجلة أو الإذاعة أو التلفزيون، وفي الاتصال الجمعي تكون المحاضرة أو خطبة الجمعة أو المؤتمرات تكون الميكرفون، كما قد تكون مطبوعات أو شرائح أو أفلام فيديو، أما في الاتصال المباشر فإن الوسيلة لا تكون ميكانيكية (صناعية) وإنما تكون طبيعية أي وجها لوجه.
– **المتلقي أو المستقبل:** وهو الجمهور الذي يتلقى الرسالة الاتصالية أو الإعلامية ويتفاعل معها ويتأثر بها، وهو الهدف المقصود في عملية الاتصال.

– **رجع الصدى أو رد الفعل:** يتخذ رد الفعل اتجاها عكسيا في عملية الاتصال، وهو ينطلق من المستقبل إلى المرسل للتعبير عن موقف المتلقي من الرسالة ومدى فهمه لها واستجابته أو رفضه لمعناها. وقد أصبح رد الفعل مهما في تقويم عملية الاتصال، حيث يسعى الإعلاميون لمعرفة مدى وصول الرسالة للمتلقي ومدى فهمها واستيعابه لها.

– **التأثير:** التأثير مسالة نسبية ومتفاوتة بين شخص وآخر وجماعة وأخرى، وذلك بعد تلقي الرسالة الاتصالية وفهمها. وغالبا ما يكون تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية بطيئاً وليس فوريا، كما قد يكون تأثير بعض الرسائل مؤقتاً وليس دائماً، ومن ثم فإن التأثير هو الهدف النهائي الذي يسعى إليه المرسل وهو النتيجة التي يتوخى تحقيقها القائم بالاتصال. وتتم عملية التأثير على خطوتين، الأولى هي تغيير التفكير، والخطوة الثانية هي تغيير السلوك.

ثالثا: خصائص الإعلام والاتصال

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها الإعلام، وهي:[1]

– الإعلام نشاط اتصالي تنطبق عليه كافة أوجه ومقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية، وهي:

أ– مصدر المعلومات

ب– الرسالة الإعلامية

ج– الوسائل الإعلامية

– يتسم الإعلام بالدقة والصدق والصراحة وعرض الحقائق الثابتة والأخبار الصحيحة دون تحريف باعتباره البث المسموع أو المرئي أو المكتوب للأحداث الواقعية.

– يستهدف الإعلام الشرح والبسيط والتوضيح للحقائق والوقائع.

– تزداد أهمية الإعلام كلما ازداد المجتمع تعقيدا وارتفع المستوى التعليمي والثقافي والفكري للأفراد.

أما خصائص عملية الاتصال فيمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

– الاتصال عملية لا تتوقف. فلا يمكننا تصور الحياة دون اتصال بين أفراد المنزل الواحد أو مكان العمل أو المجتمع ككل فهي عملية تتصف بالاستمرارية.

– الاتصال هو عبارة عن نظام اجتماعي متكامل مكون من عناصر ثابتة: المرسل والمستقبل والوسيلة والمادة، وأي خلل في هذه العناصر يفقد عملية الاتصال دورها وقيمتها ونتائجها وآثارها.

– يهدف الاتصال إلى التشارك والتعلم وتبادل الخبرات والمساعدة وتبادل الأخبار كما هو مشاهد في الحياة اليومية من تبادل المعلومات وغيرها بين الأفراد.

– تستخدم في الاتصال كافة وسائل الاتصال الحديثة وغير الحديثة، بالإضافة إلى استخدام التعبير واللغة والجسد والرسم والإيماء الجسدي والإيحاء كوسائل للاتصال.

– الاتصال عملية لا تسير في خط مستقيم، فالمرسل قد يكون في اتصال آخر وبالتالي يصبح هو المستقبل والعكس صحيح.

---

[1]– عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص101.

[2]– عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص65.

– الاتصال غريزة فطرية عرفها الإنسان من أجل الحاجة للتعبير والطلب. وبتطور العلم أوجد العلماء طرقا مبتكرة لتواصل ذوي الاحتياجات الخاصة مع المحيط الخارجي عن طريق اختراع طريقة البراي للمكفوفين، ولغة الإشارة للصم وغيرها.

رابعا: مفهوم علم الاجتماع الإعلامي

هو فرع من فروع علم اجتماع يهتم بدراسة العملية الإعلامية باعتبارها اتصالا يقوم بين الأفراد والجماعات الاجتماعية الذين يمارسون من خلالها العديد من الأفعال الاجتماعية المحددة في إطار التنظيم الاجتماعي القائم على الوضع في الاعتبار مدى التغير الاجتماعي الذي يصيب مثل هذا الكيان في كلياته وفرعياته سلبا أو إيجابا بما تقتضيه الثقافة ومراعاة العلاقة الحتمية بين كل هذه الأمور والأوضاع الاجتماعية..."[1]

من جهة أخرى فإن علم الاجتماع الإعلام يهتم بالدراسة العلمية الوصفية التحليلية لوسائل الإعلام الجماهري من حيث وجودها في المجتمع الإنساني مؤثرة فيه ومتأثرة به، كما يركز في دراسته على اعتماد المقارنة في تقصي الاختلاف الموجود بين المجتمعات في علاقتها بهذه الوسائل.

أما علم اجتماع الاتصال فهو يهتم بدراسة عملية الاتصال باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات دور كبير في تماسك المجتمع، من خلال العلاقات الاجتماعية التي يعتبر أساسها. فالاتصال يمثل أحد ضروريات الحياة وبدونه لا يمكن بناء المجتمع. فهو يعمل على نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات والعواطف بين الأفراد والجماعات من خلال بناء رمزي أساسه اللغة، وهو ما يميزه عن الإعلام في كونه لا يحتاج دائما للإطار التقني فقد يستغني على الوسائل التقنية كالهاتف وغيرها.

خامسا: أهمية وأهداف علم الاجتماع الإعلام والاتصال:

تكمن أهمية علم الاجتماع الإعلام والاتصال في:[2]

1. أن دراسة الظاهرة الاتصالية تعد من الموضوعات الأساسية للدراسة في علم الاجتماع فالاتصال أحد الظواهر الاجتماعية التي أثرت تأثيرا كبيرا في التفكير والسلوك والمواقف والعمليات الاجتماعية.

---

[1]– انشراح الشال، **مدخل علم الاجتماع الإعلامي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1422هـ–2001م، ص34.

[2]– المرجع نفسه، ص–ص 45 – 50.

2. إن العمليات الاجتماعية كالتعاون والصراع والتنافس تتم عبر الفعل الاتصالي وهي عمليات تعتبر من موضوعات علم الاجتماع.

3. تظهر أهمية الظاهرة الاتصالية ووسائل الإعلام في ما يمكن أن تحدثه هذه الوسائل من تغيرات كبيرة في العادات والتقاليد الراسخة في المجتمعات الإنسانية.

4. تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي، وتعد وسائل الإعلام أكثر العوامل تأثيرا في التنشئة الاجتماعية.

5. إن التطور السريع لوسائل الإعلام أدى إلى طرح مواضيع بحوث متعددة وجديدة حول تطور هذه الوسائل وملكية هذه الوسائل واستخدامها.

وعليه تبرز أهداف هذا العلم في:

- ❖ الوصف الواقعي يعد أهم الأهداف المتمثل في التعرف على الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف مجموعة من الأفراد.
- ❖ يستهدف الوصف الواقعي للتعرف على عدد المستعملين للوسيلة الإعلامية وخصائصها ودرجة تفضيلهم لتلك الوسيلة.
- ❖ وصف الواقع الاجتماعي لموضوعه الأساسي المتمثل في العملية الإعلامية مدى تأثيرها في كافة المجالات وتقرير أبعاد هذا الواقع. وبصفة عامة يمكن القول أن علم اجتماع الإعلام يهدف إلى وصف وتحليل الحقائق الاجتماعية التي تشمل المجال الإعلامي.[1]

وكخلاصة يمكن القول أن هذا العلم يهدف إلى زيادة فهمنا للظواهر الاتصالية والإعلامية المحيطة بنا، لغرض الوصول إلى تعميمات تدعمها الأدلة العلمية الموضوعية، وعادة ما تصاغ في شكل نماذج تمكننا من فهمها والتنبؤ بنتائجها.

سادسا: مناهج البحث في علم الاجتماع الإعلام والاتصال:

تتعدد وتختلف المناهج المعتمدة في علم الاجتماع الاعلام والاتصال أهمها:

[1]- انشراح الشال، مرجع سابق، ص 52.

1- المناهج الكيفية :

تم استخدام المناهج الكيفية في سيسيولوجيا الاتصال والإعلام، ولاسيما بعد أن تزايد اهتمام المتخصصين في هذا المجال بالمناهج الكيفية، والسبب يرجع إلى أن المناهج الكيفية تستخدم جميع أنواع وطرق البحث الاجتماعي مثل: الملاحظة، والمقابلة، واستمارة البحث، وتحليل المضمون ودراسة الحالة وغيرها. وتراث علم الاجتماع عامة، وسيسيولوجيا الاتصال والإعلام خاصة يوضح لنا مدى استخدام المناهج الكيفية في دراسة مشكلة أو ظاهرة الاتصال البشري وأيضا الاتصال الجماهيري والإعلامي وذلك حسب المفهوم الحديث وتطور دراسة هذه المشكلة.[1]

2-المناهج الكمية :

يقصد بالمناهج الكمية تلك المناهج التي تعتمد على استخدام المؤشرات العددية والإحصائية لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها بصورة يسهل فهمها والتعرف على مشاكلها والعوامل المتداخلة بها. وفي مجال الدراسة والبحوث الإعلامية والاتصالية، نجد أن استخدام المناهج الكمية قد تزايد تحت تأثير مجموعة من الأسباب منها: [2]

– تزايد عدد وسائل الاتصال الجماهيري والإعلامي التي أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم مثل الراديو، والصحف، والتلفزيون، وإقبال الجماهير المتزايد عليها.

– انتشار توزيع وإنتاج صناعة الإعلام والاتصال، مما يتطلب استخدام الإحصاءات بصورة مميزة وأساسية.

– إن استخدام المناهج الكمية والإحصائية يساعدنا على التعرف على الكثير من المظاهر والمشاكل والعلاقات المفسرة لظاهرة الاتصال ووسائلها المختلفة، فمثلا التعرف على أكبر الصحف في العالم يقاس من حيث نسبة توزيعها وعدد قرائها، مقارنة بغيرها من الصحف. كما تمكن من التمييز بين حجم الجمهور الذي يستخدم وسيلة اتصالية دون الأخرى. كما أن دراسة أسباب إقبال وإحجام الجمهور على وسيلة ما، تقوم أساسا على استخدام الوسائل الكمية للإحصاءات العددية.

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 24.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 217.

وعموما فإن استخدام المناهج الكمية والإحصاءات ساعدت كثيرا في تطوير مراكز البحوث الاتصالية والإعلان.

سابعا: النظريات الاجتماعية المفسرة للإعلام والاتصال:

ساعد البحث المستمر في كل من الاتصال والإعلام إلى بروز العديد من النظريات في هذا المجال والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1-النظريات السيكولوجية المفسرة للإعلام والاتصال:

تندرج ضمن هذا التيار مجموعة من النظريات أهمها:

- **نظرية التعلم:** من أهم مبادئ هذه النظرية:

- إن التعليم كعملية تعتبر من العمليات التي تكشف عن طبيعة الاتصال الشخصي التي تم تحديدها بواسطة العديد من علماء الاتصال من أمثال: "برلو" و"هيل" و"سكينر" و "تولمان" وغيرهم، الذين ركزوا على كيفية إتمام عملية الاتصال عن طريق التعلم، والتي لا تتم إلا من خلال تحديد مكونات الاتصال وعناصره الأساسية والتي تتمثل في المصدر، والاستجابة، الوسيلة، والمستقبل للعملية الاتصالية ذاتها.

- كما سعى علماء نظرية التعلم لأن يوضحوا مضمون "المنبه" والاستجابة كنوع من المفاهيم الأساسية التي استخدمها رواد هذه النظرية، حيث يعرف المنبه أولا على أنه أي شيء يستطيع أن يدركه الفرد خلال حواسه، أما الاستجابة فهي باختصار رد فعل الذي يحدثه المنبه. وعموما لقد استخدم علماء الاتصال نظرية التعلم في الكشف عن الكثير من عمليات الاتصال سواء كان شخصي، أو كان داخل الفرد ذاته أو بين فردين أو أكثر، وغيره من أنماط الاتصال التي لا تتم إلا عن طريق أطراف.

- يحدد علماء الاتصال طبيعة السلوك الفردي أو الجماعي نتيجة لحدوث عملية الاتصال بين أطرافها "المنبه" و "الاستجابة" وذلك عن طريق تحديد أنواع مختلفة للاتصال والتي تعتبر بمثابة منبهات يتعرض لها الفرد بصورة مستمرة ويحدث رد فعل "استجابة" لها.

من هذا المنطلق، يركز علماء الاتصال على ضرورة استخدام نظرية التعلم، لفهم عملية الاتصال وشرح عناصرها الأساسية وعلى أهمية فهم السلوك البشري كشرط أساسي لتحليل ودراسة العملية

الاتصالية التي تزداد يوما بعد يوم تعقيدا وتطورا. وبالطبع إن الاتصال في حد ذاته يعتبر نوع من المنبهات التي تؤثر على السلوك الفردي.[1]

– **نظرية المعلومات:** كان للرياضيات دور كبير في تطوير نظرية المعلومات التي ظهرت على وجه الخصوص في تحليلات الكثير من علماء الاتصال الذين ظهروا مع منتصف القرن العشرين، ولاسيما ما يعرف بالنظرية الرياضية للاتصال عند كل من "شانون" و "ويفر"، التي لعبت دورا هاما في تطوير العديد من النظريات الأخرى في نفس المجال.

انطلقت الدراسات الحديثة حول نظرية المعلومات لتعيد دراسة العديد من نماذج الاتصال الكلاسيكي، والتي تمثلت على سبيل المثال في دراسة نموذج "لاسول" والذي حاول أن يحدد نموذجه الشفوي عن الاتصال ومكوناته الأساسية، والتي تشمل من المصدر؟ ما الوسيلة؟ إلى من؟ ما هو التأثير؟

واهتم أيضا كثير من الباحثين بدراسة المستقبل أو الجمهور سواء كانوا من مستمعي الإذاعة أو مشاهدي التلفزيون ومعرفة إلى أي حد أثرت هذه الوسائل على آرائهم ومعتقداتهم وتصوراتها من ناحية السلب أو الإيجاب بصورة عامة.[2]

– **نظرية الاتفاق "التوازن":** من الناحية السيكولوجية نجد أن مفهوم الاتفاق يشير دائما إلى أن الفرد يسعى لتحقيق التوازن في حياته وسلوكه واتصالاته عموما مع الآخرين، وأيضا مع ذاته الفردية. لذا يهتم علماء التحليل النفسي والسلوكي بمعرفة العمليات والمحاولات التي يبذلها الفرد والتي تؤثر على كل من حالات التوازن والاتفاق أو التنافر أو التعارض لديه، لأن مثل تلك العمليات تؤثر بالطبع على استجابته، والتي تعتبر كرد فعل لطبيعة الرسائل وما تقوم به وسائل الاتصال، وهذا هو جوهر عملية الاتصال. كما اهتم أصحاب هذه النظرية بالتركيز على دراسة طبيعية السلوك الفردي في مرحلة التوازن واللاتوازن، وهذا ما ظهر على سبيل المثال في تحليلات "ليون فيستنجر" ودراسته عن نظرية التنافر في المعرفة لدى الفرد وتفسيره عموما لعملية الاتصال.

---

[1]- جوديت لازار، **سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**، ترجمة: علي وطفة وهيثم سطايحي، دار الينابيع للنشر والطباعة، دمشق، 1994، ص–ص 135–145.

[2]-جوديت لازار، مرجع سابق، ص–ص 147–150.

عموما لقد اهتم الكثير من علماء الاتصال بتطبيق الكثير من النظريات السيكولوجية، والتي يستخدمها علماء النفس في دراسة كل من الطبيعة الفردية والجماعية ومعرفة أنماط السلوك ورد الفعل الفردي أو الجماعي نتيجة حصولهم على مصدر المعلومات التي تنقل إليهم سواء عن طريق الاتصال الذاتي أو عن طريق الاتصال الجماهيري.[1]

2-النظريات السوسيولوجية المفسرة للاتصال والإعلام:

ويندرج ضمن هذا التصنيف مجموعة من النظريات هي:

- **النظريات الوظيفية:** تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الرأسمالية، من أمثال: أوجست كونت، إيميل دوركايم وهربيرت سبنسر، والعديد من علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين مثل: تالكوت بارسونز وروبرت ميترون وغيرهم. وقد اهتمت بالنظم باعتبارها أنساق اجتماعية لها وظائف تساهم في المحافظة على المجتمع. وبما أن وسائل الاتصال والإعلام تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة في النظام الاجتماعي، فهي بذلك تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي للمجتمع، وبذلك أصبحت تشكل إحدى المكونات الأساسية في البناء الاجتماعي المعاصر. ومن أهم فروض هذه النظرية نذكر:[2]

- إن وسائل الإعلام والاتصال يجب أن تعكس بصورة أساسية الموجهات الأيديولوجية والثقافية العامة، التي تعتبر الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الرأسمالية.

- إن لوسائل الاتصال أهداف وظيفية منذ مراحل نشأتها الأولى. وتكمن أهميتها في تحديد العلاقات المتبادلة بين وسائل ونظم الاتصال الجماهيري وبين بقية النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى.

- طرحت هذه النظرية مجموعة من النماذج التي تعرف في دراسات الاتصال والإعلام بالنماذج الوظيفية أو نماذج التحليل الوظيفي التي تركز على تحليل خصائص والوظائف والأهداف العامة التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري، اعتمادا على التحليل النظري من ناحية وإجراء الدراسات الميدانية من ناحية أخرى.

---

[1]- جوديت لازار، مرجع سابق، ص -ص 151-155.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص-ص 90-108.

– اهتمت بالبحث في مدى تأثير وسائل الإعلام على ذوق الجمهور، حيث اعتبرتها مسؤولة على استقرار النظام ككل، فقد يكون لها تأثير إيجابي فيقال أنها "وظيفية"، وقد يكون لها تأثير سلبي فيقال أنها سببت " اختلال وظيفي".[1]

– **نظرية الصراع:** ترجع جذور هذه النظرية إلى طبيعة ظهور منظور الصراع الاجتماعي، حيث تعتبر الصراع أهم العمليات الاجتماعية. وقد ركزت على ضرورة تبني مفهوم الصراع كأساس للتغير الاجتماعي واعتباره الجوهر العام للحياة الاجتماعية، كما ركزت على تحليل نظم الاتصال الإعلامي باعتبارها احدى وسائل الإنتاج الفكري والثقافي التي تلعب أدوار أساسية في تشكيل الوعي لدى الجماهير. ومن المواضيع التي اهتمت بها نذكر: التنافس الموجود بين وسائل الإعلام من أجل تحقيق المصالح، الصراع والجدل القائم حول حقوق وسائل الإعلام في مواجهة حق احترام خصوصية الأفراد وحق وسائل الإعلام في حماية مصادرها مقابل حق الحكومات في حماية أسرارها في أوقات الأزمات...وغيرها من المواضيع المتعلقة بالنظم الإعلامية.[2]

– **النظرية النقدية:** جاءت تحليلات هذه المدرسة في دراسة وسائل الاتصال والإعلام في و. م. أ وأوروبا والاتحاد السوفياتي والتي ارتبطت بصورة خاصة بواقع هذه المجتمعات، باعتبار أن النظام الإعلامي ووسائل الاتصال ما هي إلا نظم فرعية ترتبط بالنظام الثقافي العام الذي يشكل الإطار العام المعرفي والإيديولوجي للمجتمع. ونظرا لأهمية وسائل الاتصال والإعلام سواء في هذه المجتمعات أو غيرها، أكد رواد هذه المدرسة على أهمية هذه الوسائل واعتبارها من أهم التنظيمات التي تقوم بصناعة المعلومات.[3]

ومن أهم فروض هذه النظرية نذكر:

– إن وظيفة وسائل الإعلام هي مساعدة أصحاب السلطة على فرض نفوذهم والعمل على دعم الوضع القائم، لذلك جاءت دراساتهم نقدية للأوضاع الإعلامية القائمة.

---

[1]– حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2005، ص – ص 128 – 129.

[2]– حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، المرجع نفسه، ص – ص 117 – 118.

[3]– عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص–ص 110–115.

– إن محتوى وسائل الإعلام يروج اهتمامات الجماعات المهيمنة في المجتمع، ويميل هذا المحتوى إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية.

– ضرورة تحليل المعاني الرمزية للمحتوى الذي تروجه المصالح الرأسمالية لجذب اهتمام الطبقة العاملة.

– فضح أسطورة حياد الدراسات الإعلامية الأمريكية التي يمولها كبار رجال الأعمال لخدمة الثقافات المهيمنة.[1]

وعموما فإنه يمكن القول أن هذا التيار قد كانت له مساهمته الفعالة في توضيح الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في بناء الثقافات وتدعيمها خاصة في المجتمعات الرأسمالية، وكيفية سيطرة الطبقات وأصحاب المصالح على وسائل الإعلام وتوجيهها بما يضمن استمرارها.

– **نظرية التفاعلية الرمزية:** تعتبر النظرية التفاعلية الرمزية من أهم النظريات السوسيو–سيكولوجية في مجال دراسة الاتصال والإعلام ويمكن تحديد العناصر الأساسية والأفكار العامة التي تتبناها هذه النظرية في:[2]

- ❖ تعبر التفاعلية الرمزية عن العملية التي يكون فيها الفرد في علاقة اتصال مع الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم، وهي تفاعلات تقوم على أساس رمزي بحت وتتخذ هذه الرموز أشكال وصور مختلفة.
- ❖ لا يمكن أن يحدث الاتصال دون الاتفاق على معان موحدة للرموز الموجودة في البيئة. ويترتب على هذا الاتفاق تشابه للاستجابات بين الأفراد، فيزداد التفاعل بينهم بزيادة خبراتهم الاتصالية المرتبطة بادراك هذه الرموز ومعانيها.
- ❖ يعتبر إدراك الرمز وتحديد المعنى هو العملية الاتصالية العقلية التي ينظر من خلالها الأفراد إلى الأشياء والأفراد في المواقف الاتصالية المختلفة. وفي هذا الإطار يتم الربط بين العمليات الرمزية وعمليات الاتصال الإنساني.

---

[1]– محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2004، ص – ص 147 – 148.

[2]– منال هلال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2012، ص 57.

- تهتم التفاعلية الرمزية بطبيعة اللغة والرموز في شرح عملية الاتصال في إطارها الاجتماعي، حيث تتحدد الاستجابات من خلال نظام الرموز والمعاني الذي يتبناه الفرد من مواقف واتجاهات مختلفة. وكلما تشابهت هذه الرموز كانت الاستجابات متشابهة في عملية التفاعل الرمزي ومنه تجسيد فعلي للاتصال الاجتماعي.
- الاتصال هو في حد ذاته تفاعل رمزي وهو بذلك يشكل سلوك رمزي ينتج بدرجات مختلفة لمعايير وقيم مشتركة بين عناصر العملية الاتصالية. ومن هنا تبرز أهمية النظرية التفاعلية الرمزية في دراسة الاتصال من خلال اهتمامها بفكرة تبادل التفاعل الاجتماعي واستخدام المعاني المشتركة كأساس للتفسير الفردي لما يحدث في المحيط. فقد أكد تشارلز كولي بأن فهم الأفراد للبيئة الخارجية وإدراكهم ما تحتويها، يعتمد على الاتصال بمختلف عناصره. فالاتصال هنا يقوم بدور المرشد من خلال توجيهه لمفهومات الذات والدور والمواقف، وكل ذلك عبارة عن اتصال في سياق تفاعلي رمزي.
- –التفاعلية الرمزية تركز محور اهتمامها حول نقطة أساسية تتمثل في أن الاتصال هو شرط أساسي لحدوث التفاعل الاجتماعي. فاتصال الفرد هو الذي يحدد طريقة تفاعله مع الآخر، فالاتصال هو مصدر للخبرة غير المباشرة ويبرز دوره في توجيه الفرد وتعريفه ببيئته وإدراك مجتمعه.

– **نظريات التوقع الاجتماعي:** تعد وسائل الاتصال والإعلام مصدرا مهما للتوقعات الاجتماعية النموذجية حول التنظيم الاجتماعي للجماعات معينة في المجتمع الحديث. أي أن مضمون هذه الوسائل يصف المعايير والأدوار والرتب والعقوبات لكل أنواع الجماعات المعروفة في الحياة الاجتماعية المعاصرة. ويستطيع الأطفال أن يتعلموا من هذه المصادر، نوع السلوك والدور المتوقع منهم وكذلك طبيعة الجزاء أو العقاب الذي سوف يلحق بهم. وعلى هذا الأساس فإن هذه النظرية تهتم بعوامل التطور الاجتماعي لوسائل الإعلام، والتي تنتج عن تصوير نماذج ثابتة لحياة الجماعة. وتحدد مثل هذه النماذج ما هو متوقع من الأفراد عندما ينتسبون إلى جماعة الأسرة أو العمل أو يذهبون إلى دور العبادة وغيرها. وبذلك تساعدهم على تحديد التوقعات المنتظرة منهم قبل أن يساهموا فعلا في نشاط الجماعة.[1]

[1]–حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص – ص 160 – 161.

ثامنا: علاقة علم اجتماع الإعلام بالعلوم الأخرى:

يهتم علم اجتماع الإعلام والاتصال بدراسة الظاهرة الإعلامية باعتبارها جزءا من البناء الاجتماعي، وفيما يلي توضيح مختصر لعلاقة علم اجتماع الإعلام والاتصال بأهم هذه العلوم:

1-علم الاجتماع:

ينظر علماء الاجتماع للإعلام والاتصال على أنه ظاهرة اجتماعية لها دورها في تماسك المجتمع وبناء العلاقات الاجتماعية، مما يؤكد أن المجتمع الإنساني يقوم على علاقات قوامها الاتصال، فهو ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية. وقد كان لإسهامات علم الاجتماع بصورة عامة وسوسيولوجيا الاتصال بصورة خاصة، دور كبير في تطوير هذا العلم كما يؤكد المتخصصون في مجال الاتصال. وهذا ما تبلور في العديد من النظريات التي عالجت العديد من القضايا المرتبطة بالاتصال واعتبرتها من أهم الظواهر الاجتماعية.

كما اعتبر الإعلام والاتصال نسق من الأنساق الاجتماعية الفرعية التي تتأثر وتؤثر في طبيعة البناء والنظم الاجتماعية الأخرى، لذلك اهتم علم الاجتماع بالوصف والتحليل لنظامها وأهدافها معتمدا في ذلك المنهج العلمي وتقنيات البحث السوسيولوجي.

2-الأنثروبولوجيا:

تهتم الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الأساس بدراسة العلاقات الاجتماعية وذلك عن طريق تحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات البدائية أو شبه البدائية، وإن كانت تنزع في مراحلها المعاصرة إلى التوسع بدراسة المجتمعات المتحضرة صغيرة الحجم كالقرى النموذجية أو المدن الصغيرة أو الأحياء المختلفة بالمدن الصناعية الكبرى. داخل هذا النطاق تسعى الأنثروبولوجيا للتعرف على أشكال الاتصال المختلفة بسيطة كانت أو مركبة، وخصائص كل منها داخل العشيرة أو القبيلة أو بين العشائر والقبائل الأخرى، وأثر ذلك في النظم الاجتماعية الداخلة في نطاق المجتمع. وكلها أمور يسعى علم اجتماع الإعلام والاتصال بدوره إلى التعرف عليها، بغية وضع المعيار التطوري للإعلام القائم على الاتصال وما يشتمل عليه من أبعاد مختلفة.[1]

[1]-جباره عطية جباره، **علم الاجتماع الإعلام**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 124.

3-علم النفس:

يركز علم النفس في اهتماماته على الفرد في تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها. لذلك نجده يستفيد من علم اجتماع لمعرفة العوامل التي تؤثر في الميكانزمات السيكولوجية التي تفسر هذه التفاعلات. كما أن علم الاجتماع يستفيد من دراسات علم النفس وموضوعاته لفهم الآثار السيكولوجية لأبعاد هذا التفاعل. فعلم اجتماع الإعلام باعتباره أحد فروع علم الاجتماع العام، يساهم في التعرف على أبعاد الوظيفة التربوية للإعلام وما يتطلبه ذلك من التركيز على التنشئة الاجتماعية والمساهمة في تكوين الشخصية وتلقين الثقافة. وبالتالي ضرورة التعرف على الدوافع والاستجابات والإدراك والتفكير، مما يساهم في الإلمام بأبعاد الاهتمامات المشار إليها بغية تحقيق التآلف السوسيو سيكولوجي في دراسة الإعلام.[1] من جهة أخرى فإن علم النفس يسعى من خلال تطبيق المنهج العلمي إلى فهم سلوكات الأفراد ومدى تأثرها بالإعلام والإعلاميين. وكذا المشاركة في حل المشكلات النفسية التي تظهر في ميدان الإعلام.

4-علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد يهتم بالجانب المادي من المجتمع والثقافة، باعتبار الظاهرة الاقتصادية جزء من الظواهر الاجتماعية. فهو يستفيد من نتائج البحوث الاجتماعية في إعداد الدراسات الاقتصادية، كونها تمده بالمعلومات التي يحتاجها من تركيبة سكانية وعادات وتقاليد سائدة في المجتمع. تظهر علاقة الإعلام بالاقتصاد في مختلف النواحي كالإنتاج الإعلامي والسينمائي وغيرها. من جانب آخر يجمع الباحثون على الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام في إدارة الأزمات وخاصة الاقتصادية والمالية، بتوفير المعلومات عن أسبابها وآثارها للجمهور بكل شفافية مما يساعد على احتوائها.

[2]- جباره عطية جباره، مرجع سابق، ص 124.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- انشراح الشال، **مدخل علم الاجتماع الإعلامي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1422هـ-2001.

- جوديت لازار، **سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**، ترجمة: علي وطفة وهيثم سطايحي، دار الينابيع للنشر والطباعة، دمشق، 1994.

- جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 1986.

- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2005.

- عبد اللطيف حمزة، **الإعلام: تاريخية ومذاهبه**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965.

- عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- غريب سيد أحمد، **علم اجتماع الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- فضيل دليو، **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2004.

- منال أبو الحسن، **أساسيات علم الاجتماع الإعلامي: النظريات والوظائف والتأثيرات**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007

- منال هلال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2012.

علم اجتماع الصحة

تمهيد

أولا: مفاهيم علم اجتماع الصحة

ثانيا: فروع علم الاجتماع الطبي

ثالثا: خصائص علم الاجتماع الصحي

رابعا: أهمية علم الاجتماع الصحي

خامسا: أهداف علم الاجتماع الصحي

سادسا: مجالات اهتمام علم اجتماع الصحة

سابعا: منهج البحث في علم الاجتماع الصحي

ثامنا: الصعوبات التي تواجه البحث في علم الاجتماع الصحي

قائمة المراجع

تمهيد:

يعتبر المرض والصحة إحدى أبرز المواضيع التي تهم حياة الفرد والمجتمع، مما يؤكد أهمية وجود علم يدرس هذه الظواهر من وجهة نظر اجتماعية، وباستخدام المناهج والنظريات السوسيولوجية. وعليه فقد ظهر علم الاجتماع الصحي ليلبي هذا الطلب، بفعل زيادة اهتمام المجتمع بمشكلات الرعاية الصحية وأسلوب أدائها والسياسة الصحية، أضف إلى ذلك تقدم المعرفة الطبية وتكنولوجيا الطب. كل ذلك يثير اهتمام المجتمعات بكيفية التنظيم الأمثل للقوى البشرية والمصادر الصحية المحدودة في المجتمع.

أولا: مفاهيم علم اجتماع الصحة

1-مفهوم الصحة:

عرف نيومان الصحة: إن الصحة عبارة عن حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن هذه تنتج عن تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها الجسم، بما أن تكيف الجسم عملية إيجابية تقوم بها قوة الجسم للمحافظة على توازنه.[1]

أما تعريف المنظمة العالمية للصحة OMS لهذا المفهوم فهو يعتبره:[2]

الصحة هي حالة الكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة وليست مجرد الخلو من المرض والعاهة وأن اكتمال صحة الإنسان تتحقق عن طريق اكتمال النواحي التالية:

1- اكتمال الناحية البدنية: وهي أن تؤدي جميع الأعضاء الجسمية في الإنسان بصورة طبيعية بالتوافق والانسجام مع أعضاء الجسم الأخرى ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت أعضاء الجسم سليمة.

2- اكتمال الناحية النفسية: وهي أن يعيش الإنسان بسلام مع نفسه ومتمتعا بالاستقرار الداخلي وقادرا على التوفيق بين رغباته وأهدافه.

[1]- أيمن مزاهرة وآخرون، **علم اجتماع الصحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 42.

[2] - Organisation mondiale de la Santé, consulté le : 15/11/2017.

3- اكتمال الناحية الاجتماعية: وهي قدرة الإنسان على تكوين علاقات اجتماعية مع الناس وأن يكون له دخل مناسب لتحقيق الحياة السليمة.

2-مفهوم علم الاجتماع الصحي:

هو فرع من فروع علم الاجتماع يدرس ما يدرسه علم الاجتماع في علاقته بالناحية الصحية والطبية في المجتمع أي أنه يدرس العلاقات الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية التي ترتبط أو تؤثر بالنواحي الطبية والصحية، كما يدرس القوانين التي تنظم العلاقات بين مهنة الطب والمجتمع ككل، والتركيب الاجتماعي لكل منهما وما حدث ويحدث في تطور هذه العلاقات. [1]

ويمثل علم الاجتماع الطبي حلقة الوصل بين علمي الاجتماع والطب. بمعنى أنه يدرس قضايا الصحة في ضوء علاقتها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية. ومن هنا يتحدد تعريف علم الاجتماع الطبي بأنه الدراسة السوسيولوجية لقضايا الصحة والمرض، وتناول المستشفى كنسق اجتماعي وثقافي، وفحص علاقة المريض بالقوى العاملة الطبية وبالمؤسسات العلاجية كما يحددها البناء الاجتماعي.[2]

وتجب الإشارة إلى وجود اختلافات في استخدام كل من مفهومي علم اجتماع الصحة وعلم اجتماع الطب، حيث يعتبر المفهوم الأول أكثر اتساعا وشمولا في تناوله لمختلف قضايا الصحة كما تناولها تعريف المنظمة العالمية للصحة، ولا يقتصر على جانب التطبيب فقط.

ثانيا: فروع علم الاجتماع الصحي:

ينقسم علم الاجتماع الطبي الذي هو فرع من فروع علم الاجتماع إلى فرعين هما:[3]

---

[1]-فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص 120.

[2]-عبد المجيد الشاعر وآخرون، **علم الاجتماع الطبي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2003، ص35.

[3]- أيمن مزاهرة وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

1-علم الاجتماع في الطب Sociology in Médecine

ويهتم هذا العلم بدراسة الشروط والظروف الاجتماعية للصحة والمرض. فهو يتميز بأنه بحث تطبيقي وتحليل للمشاكل الطبية أكثر من اهتمامه بالمشاكل الاجتماعية. وعادة ما يتم عمل علماء الاجتماع الطبي في هذا المجال داخل المدارس الطبية ومدارس التمريض ومدارس الصحة العامة. ويكون جهدهم مركزا على التعاون المباشر مع الأطباء وكل من يعمل في المجال الصحي لدراسة العوامل الاجتماعية وغيرها، المرتبطة بالاضطرابات الصحية كالعمر والجنس والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والوظيفة. ثم تحديد الطرق التي يمكن بها معالجة المشاكل الصحية. وعليه يصبح علم الاجتماع في الطب يمثل ميدانا للاهتمامات المشتركة لعلماء الاجتماع والطب.

2-علم اجتماع الطب Sociology of Médecine

يهتم هذا العلم بدراسة الطب كنظام باستخدام مناهج وأساليب علم الاجتماع، لدراسة العوامل الاجتماعية كالعلاقات والقيم والتنظيمات والأنماط المختلفة للسلوك الإنساني في المجال الطبي. كما يهتم ببحث وتحليل البيئة الطبية من منظور سوسيولوجي. فهو إذن يهتم بالحقائق الخاصة بالصحة والمرض وبالوظائف الاجتماعية للنظم الصحية وعلاقة أنساق توزيع العناية الصحية بغيرها من الأنساق الاجتماعية الأخرى.

أما الطب الاجتماعي فهو علم تطبيقي يرتكز أساس على علم الاجتماع ويهتم بالمشكلات الاجتماعية، وهو بذلك يستخدم مناهج العلوم الاجتماعية في حل هذه المشكلات.[1]

ثالثا: خصائص علم الاجتماع الصحي.

يمكن تحديد أهم خصائص علم الاجتماع الصحي في الآتي:

أولا: يركز علم الاجتماع الصحي على دراسة العلاقة بين الظروف الصحية والمرضية وبين الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة وتأثيراته المتداخلة وهو من هذا الجانب يتخذ أسلوب ومناهج ونظريات علم الاجتماع كمنطلق لتحديد العوامل الاجتماعية التي ترتبط بالصحة والمرض.[2]

---

[1]- أيمن مزاهرة آخرون، مرجع سابق، ص-ص 40-41.

[2]- الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي، **مقدمة في علم الاجتماع الطبي**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989، ص 313.

ثانيا: يهتم علم الاجتماع الصحي بالمفاهيم الاجتماعية للصحة والمرض من خلال تحليل عناصر الثقافة السائدة في المجتمع في شكل عادات وتقاليد وأعراف وقيم وقوانين وفنون وأساليب تداوي معينة وظروفها ومستواها وغيرها.

ثالثا: يؤكد علم الاجتماع الصحي على دراسة التأثير الاجتماعي الذي يمارسه الأفراد على بعضهم البعض سواء كانوا أفراد أم جماعات، باعتبار أن الفرد مؤثر ومتأثر وباعتبار أنه كائن اجتماعي بطبعه. فيربط علم الاجتماع الصحي بين الأدوار والمفاهيم الاجتماعية التي يكونها الأفراد وبين مواقفهم ومعتقداتهم حول الصحة والمرض وحول الوقاية والعلاج.[1] ومن هنا فإن الكثير من الأمراض التي تنتشر بشكل جماعي ترتبط في جذورها بعملية التأثير والتأثير كنوعية الغذاء وطرق تحضيره، أو كذلك نوعية السكن ونوعية اللباس وغيرها.

رابعا: يؤكد علم الاجتماع الصحي على أهمية الوظيفة الاجتماعية للمؤسسات الطبية كالمستشفيات والمصحات والعيادات حيث يمكن أن تكون هذه بمثابة مراكز إشعاع اجتماعي لتوعية الناس ومحاربة الكثير من العادات والتقاليد السيئة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض.[2]

خامسا: يستخدم علم الاجتماع الصحي في دراساته وأبحاثه المناهج العلمية المستخدمة في الدراسات والبحوث الاجتماعية بما يمكنه من الوصول إلى تفسير منهجي علمي للكثير من الظواهر والموضوعات المرتبطة بالصحة الاجتماعية.

رابعا: أهمية علم الاجتماع الصحي.

يعد علم الاجتماع الصحي من العلوم التي لها أهمية بالغة في مجالات الرعاية الخدمات الصحية في مستوياتها الوقائية والعلاجية وذلك لعدة اعتبارات منها:[3]

---

[1]- أندرو توادل وديريك جيل، **علم الاجتماع الطبي**، ترجمة: جمال السيد، في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 32، يوليو 1978، ص23.

[2]- إبراهيم خليفة، **علم الاجتماع في مجال الطب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص220.

[3]- محمود حسن، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، ط3، بيروت، 1982، ص 63.

1- إن الفرد في صحته ومرضه ينتمي إلى مجتمع معين ويتأثر بالثقافة السائدة في هذا المجتمع ومن هنا فإن النظر إلى هذا الفرد بشكل شمولي من نواحيه الجسمية والنفسية والاجتماعية يعطي بعدا إيجابيا للتعامل معه فيما يتعلق بحالته الصحية والمرضية.

2- يركز علم الاجتماع الصحي على دراسة ظاهرة الصحة والمرض بشكل عام وفي إطارها البيئي الاجتماعي فهو بهذا يحاول فهمها ويبحث في جذورها عبر الواقع الاجتماعي والجغرافي الذي لا يمكن تجاهله.

3- يهدف علم الاجتماع الصحي إلى القضاء على العوامل الاجتماعية المساعدة لانتشار المرض وتدني المستوى الصحي من خلال منهجه في الدراسة والتشخيص والعلاج.

4- مساهمة علم الاجتماع الصحي وبصورة إيجابية في مجال دراسة ورعاية المسنين إذ أن الشيخوخة بقدر ما هي عملية بيولوجية تتضمن الاستهلاك التدريجي لأعضاء جسم الكائن البيولوجي (لأعضاء الجسم) تؤثر فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية.

5- لعلم الاجتماع الصحي أهمية خاصة في دراسات الأمومة والطفولة وخاصة فيما يخص الزواج المبكر وما يتبعه من حمل مبكر وطول فترة الخصوبة والذي يعني في النهاية في أغلب الأحوال زيادة في المواليد الأمر الذي تترتب عليه مشكلات صحية واجتماعية.

6- إن علم الاجتماع الصحي يفيد في مجال رعاية المعاقين، حيث ظهرت تخصصات في علم الاجتماع تهتم بالمعاقين وتأهيلهم. ويهتم المختصون على توثيق الصلة بين المعاق ومجتمعه.[1]

7- يساهم علم الاجتماع الصحي في محاربة مشكلة الإدمان ورعاية وعلاج مدمني الخمر والمخدرات باعتبار أن هاتين الظاهرتين لهما صلة بالجوانب الصحية والاجتماعية.

8- يقوم عالم الاجتماع الصحي وأخصائي الخدمة الاجتماعية الصحية بدور مهم في المستشفى. إذ يقدمون المساعدة في فهم وحل مشكلات التكيف الاجتماعي والمشكلات الانفعالية التي تؤثر في تطور سلوك المريض وسير العلاج.

[1]- لطفي بركات أحمد، تربية المعوقين في الوطن العربي، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 1981، ص 63.

خامسا: أهداف علم الاجتماع الطبي

تعددت أهداف علم الاجتماع الطبي وقد هدفت جميعها إلى الاهتمام بالفرد من جميع جوانبه النفسية العقلية البدنية الاجتماعية ونظرا لهذا التنوع في الأهداف فقد تم تصنيفها إلى نوعان تمثلت في الأهداف العملية والأهداف العلمية والمنهجية وهي الآتي:[1]

1-الأهداف العملية: وتتلخص في الآتي:

- تحديد أسباب الأمراض ونتائجها ووسائل معالجتها والوقاية منها.
- دراسة البيئة الاجتماعية ودورها في ظهور الأمراض الاجتماعية النفسية.
- دراسة بناء المؤسسة الصحية ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية ونظامها يهدف تفعيلها، لأن تفعيل المؤسسة الصحية يساهم بشكل فعال في مواجهة الأمراض والتعرف على أسبابها ومعالجتها.
- فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية وتمييزها عن الأمراض النفسية والعصبية والأمراض الجسمية.

2-الأهداف المنهجية: تتمثل في:

- ❖ الاهتمام بزيادة عدد الباحثين والأساتذة في مجال علم الاجتماع الطبي وذلك بهدف تطوير وتنمية الأبحاث العلمية في هذا المجال وجعلها أكثر فاعلية في تفسير أغلب الظواهر الاجتماعية التي يهتم بها.
- ❖ تنمية نظريات ومناهج علم الاجتماع الطبي وبشكل خاص المنهج التحليلي المستخدم في الحصول على المعلومات الجديدة.
- ❖ فتح أقسام علمية تتخصص في علم الاجتماع الطبي تابعة لأقسام علم النفس وعلم الاجتماع لأن مثل هذه الأقسام من شأنها أن تزيد في تنمية علم الاجتماع الطبي وطب المجتمع أيضا.

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الطبي دراسة تحليلية في طب المجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص 31.

سادسا: مجالات اهتمام علم اجتماع الصحة

يمكن تحديد مجالات علم الاجتماع الصحي على النحو التالي:

1. الإسهام في دراسة التنظيمات الطبية حيث يهتم بالبحث في التنظيمات والنظم الطبية التي ينتمي إليها الأطباء وخاصة المستشفى. كما يركز على فهم وظيفة هذا النظام وكيفية تطوره بعد انتشار التعليم الطبي وتدريب الأطباء على خدمة المريض ورعايته.
2. التخطيط الصحي الشامل، حيث حاولت كثير من الدراسات الاجتماعية أن تصل إلى خطة شاملة في المجال الصحي، من أجل الوصول إلى خدمات رعاية صحية كاملة ذات نوعية عالية من الكفاءة. كما بينت ضرورة توزيع القوى البشرية التي تعمل في المجال الصحي، وتقديم الخدمات والتسهيلات الصحية وفق توزيع السكان في المجتمع. وقد بينت كذلك أهمية اشتراك المستفيدين من الخدمات الصحية في عملية اتخاذ القرارات التي توضع في الخطة الصحية الشاملة.
3. محاولة النهوض بالعناية الطبية وتوزيع هذه الخدمات على أكبر عدد من الأفراد وبخاصة في المجتمعات المتخلفة التي تعاني من نقص في هذه الخدمات. فقد طالب بعض الأطباء البارزين وشاركهم علماء الاجتماع بضرورة توفير العناية الطبية للمرضى وعائلاتهم ليس عن طريق المستشفيات فقط، لكن بالذهاب إلى الأماكن التي يتواجدون فيها.[1]
4. دراسة الجوانب الإنسانية للصحة كون المجال الطبي في حاجة ماسة إلى المعرفة الاجتماعية وذلك من أجل فهم الجوانب الإنسانية للصحة والمرض والتي يمكن فهمها عن طريق فهم العلاقات البيئية للأفراد (البيئة الطبيعية، الضوء، الرطوبة، الحرارة...) والبيئة البيولوجية والبيئة الاجتماعية) والتي تؤثر بدورها في الصحة والمرض بشكل عام.
5. دراسة الضبط الاجتماعي في المجال الصحي: لقد أكد بعض علماء الاجتماع الطبي على فكرة أن الطب نظام يمكن أن يعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للسلوك المنحرف. فهناك بعض الأفعال التي كانت تعتبر جريمة في نظر القانون لكن العلم أثبت أنها ناتجة عن أمراض يمكن ضبطها أو التحكم فيها من خلال العناية الطبية.

[1]– عبد المجيد الشاعر وآخرون، مرجع سابق، ص 43.

6. الاهتمام بالعناية الطبية. فالأبحاث الاجتماعية في مجال الطب، أكدت على وجوب دراسة الأطباء للمريض من الناحية الفسيولوجية وأوجبت عليهم فهم الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها كما اهتمت بتحليل العوامل الاجتماعية للمستشفيات وتأثيرها على العناية الطبية، كما ركزت على دراسة تطور مدخل الفريق الجماعي ودوره في توزيع خدمات العناية الصحية.[1]
7. الإسهام في دراسة الصحة والمرض: ويرى علماء الاجتماع أن هناك الكثير من السمات الديموغرافية مثل العمر والجنس الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في صحة الأفراد كما أن العوامل الثقافية أيضا تؤثر في الإحساس بالصحة.

سابعا: منهج البحث في علم الاجتماع الصحي

بما أن علم الاجتماع الصحي هو فرع من علم الاجتماع العام كما سبق ذكره، فإنه يعتمد نفس مناهج البحث العلمي الاجتماعي، غير أن هناك ملاحظات على الباحث أن يأخذها في اعتباره ترتبط بالموضوع والمكان والموقف الذي يتم فيه البحث. فمثلا على الباحث أن يراعي أنه غالبا ما يجري بحثه في مواقف المرض وبطبيعة الحال ليس من المطلوب منه، ولا من المفروض عليه ولا من المسموح له أن يتدخل في النواحي الطبية للعلاج.

كما يجب أن يراعي أنه لدراسة التركيب الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي وخاصة في مجال الاجتماع الصحي، فإن الملاحظة هي الوسيلة الأفضل لجمع البيانات. ويمكن أن تكون ملاحظة مباشرة للميدان أو ملاحظة بالمشاركة، حيث لا يكشف الباحث فيها عن شخصيته إلا لأقل عدد ممكن من الرؤساء أو ممن يضطر للحصول على موافقتهم على إجراء البحث. فمثلا إن عدم الكشف عن شخصية الباحث، قد يحد من حريته في الحركة أثناء البحث وخاصة في المجال الطبي، ولذلك قد تصلح هذه الوسيلة لإجراء البحث في عيادة طبيب أو عيادة خارجية حيث يكون الباحث معروف لدى كل من الطبيب والممرض ولكن غير معروف للمرضى.

فالملاحظة بالمشاركة هي في الواقع عملية تفاعل اجتماعي أو احتكاك والأدوار التي يفترضها الباحث أو يرسمها لنفسه وكيفية تشكيلها والقيام بها لا يمكن أن تتحدد بالكامل عن طريقه هو نفسه، وإنما تظهر نتيجة لعلاقات دينامية، أو من خلال احتكاك الباحث مع الأشخاص الذين

[1]- عبد المجيد الشاعر وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

سوف يشاركهم مواقفهم. المهم أن يحدد طريقه بدقة وبرؤية واضحة للموقف وبالمشاركة مع العاملين في الموقف الذي يريد أن يجعله موضوع بحثه.[1]

ثامنا: الصعوبات التي تواجه البحث في علم الاجتماع الصحي

علم الاجتماع الصحي كغيره من العلوم يعاني من عدد من المشاكل العلمية والمنهجية نذكر منها:[2]

1. وجود بعض المواضيع التي لها حساسية من حيث التناول بالدراسة والبحث كموضوع الآثار الاجتماعية التي تخلفها الأمراض المزمنة على المريض وأسرته، أو كذلك المواضيع المرتبطة بالأمراض العقلية وغيرها.
2. إن التخصص في علم الاجتماع الطبي بتطلب ضرورة التخصص في مادتي علم الاجتماع والطب، ونظرا لصعوبة تحقيق هذا الشرط فإنه من الطبيعي وجود عدد قليل من المتخصصين في علم الاجتماع الطبي.
3. قلة عدد المتخصصين فيه مما ينعكس على كمية ونوعية الأبحاث العلمية مقارنة باختصاصات أخرى مما يجعله غير قادر على تفسير المظاهر الطبية الجسمية والمظاهر السببية للأمراض الاجتماعية.
4. عدم وجود حدود واضحة بين علم الاجتماع الصحي وعلم الاجتماع من ناحية وبين اختصاص الطب وعلم الاجتماع الطبي من ناحية أخرى.

[1] فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة الشرق، القاهرة، دون تاريخ، ص-ص32-34.

[2] إحسان محمد الحسن: مرجع سابق، ص 2.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- إبراهيم خليفة، **علم الاجتماع في مجال الطب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

- الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي، **مقدمة في علم الاجتماع الطبي**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989.

- أيمن مزاهرة وآخرون، **علم اجتماع الصحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- عبد المجيد الشاعر وآخرون، **علم الاجتماع الطبي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2003.

- فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

- لطفي بركات أحمد، **تربية المعوقين في الوطن العربي**، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 1981.

- محمود حسن، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، ط3، بيروت، 1982.

- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الطبي دراسة تحليلية في طب المجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.

- المجلات والدوريات:

- أندرو توادل وديريك جيل، **علم الاجتماع الطبي**، ترجمة: جمال السيد، في: "المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية"، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 32، يوليو 1978.

- المواقع الالكترونية:

- Organisation mondiale de la Santé, https://www.who.int/fr consulté le: 15/11/2017.

علم اجتماع السكان

تمهيد

أولا: مفهوم علم اجتماع السكان وموضوعه

ثانيا: عوامل ظهور علم اجتماع السكان

ثالثا: موضوعات علم اجتماع السكان

رابعا: مناهج البحث الاجتماعي للسكان

خامسا: مصادر البيانات في علم اجتماع السكان

سادسا: نظريات علم اجتماع السكان

سابعا: علاقة علم اجتماع السكان بالعلوم الأخرى

قائمة المراجع

تمهيد:

علم اجتماع السكان هو أحد الفروع الأساسية في علم الاجتماع يهتم بدراسة الظاهرة السكانية وما تلعبه من دور هام في حياة الفرد والجماعة والمجتمع. والاهتمام بالظاهرة السكانية قديم حيث حظي بمكانة متميزة في التفكير الفلسفي القديم والحديث، كتأكيد لارتباطها بالبناء الاجتماعي والظواهر الاجتماعية الأخرى حيث لا توجد ظاهرة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية أو عمرانية إلا ولها اتصال مباشر أو غير مباشر بالجانب السكاني.

أولا: مفهوم علم اجتماع السكان وموضوعه:

هو علم يهتم بدراسة الظواهر السكانية سواء الخاصة ببناء السكان أو بتغيرها [...] فهو يدرسها من منظور سوسيولوجي وفي ضوء وجودها داخل البناء الاجتماعي، ومن حيث ارتباطها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى. [...] فهو لا يقف عند الاعتماد على الأرقام، بل يهدف إلى الوصول إلى فهم وتحليل أعمق للعلاقات التي تربط بين هذه الظواهر ويفسرها في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير وقيم وأدوار ومكانات وطبقات وأسرة وغيرها.[...] وبالتالي فإن فهم ظواهر السكان على نحو أفضل لن يتحقق إلا بإرجاعها إلى بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع.[1]

وفي تعريف آخر اعتبر علم اجتماع السكان العلم الذي يدرس الظواهر السكانية دون تجريد عن ارتباطها بغيرها من الظواهر، وإنما يبحث عن تفسير لهذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخرى على علاقة قوية بها، أي ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع. حيث يمثل السكان عنصر هاما في هذا البناء وبالتالي فإن فهم الظواهر السكانية (سواء الخاصة ببناء السكان أو بتغير السكان) هو موضوع اهتمامه. وهو يختلف عن الديموغرافيا في طريقة التحليل أو التناول كونه يدرسها من منظور سوسيولوجي وفي ضوء وجودها داخل بناء اجتماعي، ومن حيث ارتباطها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى. فعلم اجتماع السكان إذا يربط في دراسته بين موضوعات علم اجتماع وبين الظواهر السكانية موضع اهتمام الديموغرافيا، ولكن لا يقف عند حد الاعتماد على الأرقام بل يهدف

[1] – مصطفى خلف عبد الجواد، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2009، ص 14.

إلى الوصول إلى فهم وتحليل أعمق للعلاقات التي تربط بين هذه الظواهر، وتفسيرها في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير وقيم وأدوار ومكانات وطبقات وأسر وغيرها.[1]

ثانيا: عوامل ظهور علم اجتماع السكان:

إن الإحصائيات الخاصة بالظواهر السكانية تكتسب معناها في ضوء المجتمع وظروفه الثقافية، وذلك من خلال الحقبة التاريخية التي ينتسب إليها ومقارنة ذلك بأرقام مجتمعات أخرى مثل الدخل وطبيعة العمل والوضع الاجتماعي والمستوى الثقافي، وما يطرأ عليه من تغيرات ناتجة عن ارتفاع أو انخفاض معدلات المواليد والوفيات. وبالتالي تصبح الخصوبة والمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وازدياد السكان ونقصه ليست ظواهر بيولوجية فحسب، بل ظواهر اجتماعية يجب الاهتمام بها.[2] ومن الناحية التاريخية هناك أربع عوامل أساسية تفسر نشأة علم اجتماع السكان هي: [3]

1. الاهتمام بدراسة العمليات السكانية كظاهرة طبيعية ذات انتظامات متكررة تستحق الملاحظة والتأمل.
2. ظهور وتطور الوسائل الفنية لتسجيل الأحداث الحيوية والتقديرات السكانية واستخدامها للأغراض المدنية والإدارة، ولقد حدث ذلك في أوروبا في القرن التاسع عشر.
3. الاهتمامات الأولية – الخاصة والعامة – بدراسة وقياس وضبط الأوبئة الأمراض والوفيات، تلك الاهتمامات التي بدأت في أوروبا الغربية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر.
4. المحاولات التي بذلت لصياغة وتطبيق عدد التعميمات التي تدور حول العلاقة المتبادلة بين التغيرات السكانية والتغير الاجتماعي والسياسي، والتي بدأت بالدراسات التي قام بها مالتوس.

وبذلك نلاحظ كيف ان الاهتمام بالظاهرة السكانية قد ساير التطور العلمي والاقتصادي ومنه الاجتماعي للمجتمعات، حيث جاءت هذه الدراسات والاهتمامات لتلبية حاجة هذه المجتمعات للمعلومات السكانية الخاصة بها، أو تلك الخاصة بالمجتمعات الأخرى اتي هي بصدد التعامل معها

---

[1]– مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص – ص 5 –6.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **السكان والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السكاني**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2011، ص–ص 102 –103.

[3]– السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص – ص 93 –94.

خاصة في مجال الاقتصاد والتجارة. كما جاءت هذه الدراسات لتلبية حاجة أخرى مرتبط بالرغبة في تحسين الأوضاع الصحية للمجتمع، والذي يتطلب معرفة بأوضاع السكان داخل المجتمع.

ثالثا: موضوعات علم اجتماع السكان:

يهتم علم اجتماع السكان بعدة مواضيع أهمها:[1]

- دراسة ما يطرأ على السكان من تغير، وأثر ذلك على حجم وتوزيع وصفات السكان ومدى اختلافهم من مجتمع إلى آخر. فالزيادة السكانية يترتب عليها نتائج اجتماعية مختلفة فمثلا نلاحظ أن كبر حجم السكان وكثافتهم هي السبب الرئيسي في ظهور التخصص وتقسيم العمل.
- يهتم علم اجتماع السكان بالهجرة ويتبع عوامل الجذب والطرد ويبحث فيما يترتب عليها من نتائج كعدم الاستقرار في المجتمع واضطراب في القيم والمعايير، وسوء التكيف الاجتماعي والثقافي، فضلا عن المشكلات التي تنجم عن قلة الخدمات وعجزها عن الوفاء باحتياجات الأفراد والجماعات.
- يدرس علم اجتماع السكان الخصائص السكانية مثل تقسيم السكان من حيث السن أو الجنس، فبعض المجتمعات تتصف بارتفاع نسبة صغار السن في الوقت الذي تتصف فيه مجتمعات أخرى بارتفاع نسبة كبار السن.
- يهتم علم الاجتماع السكاني أيضا بالخصائص المرتبطة بالنوع والتعليم والمهنة والدخل ومعدلات الزواج والطلاق وارتباطها بالخصائص الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية والحالة الزواجية.
- يقدم علم الاجتماع السكاني الإطار الذي يسهل دراسة المجتمعات محليا كتوزيع السكان بين الريف والحضر. فهو يدفعنا إلى النظر إلى السكان كمركب ديناميكي من الجماعات الصغيرة.
- يدرس السلالات البشرية، فبعض المجتمعات يختلف مواطنوها في هذا الجانب: ففي الولايات المتحدة الامريكية يجمع مواطنوها بين الأجناس الثلاثة الأبيض والأسود والأصفر، بينما يجمع مواطنو جمهورية جنوب افريقيا بين الجنسين الأبيض والأسود وبذلك فإن علم اجتماع السكان يربط بين السكان والمجتمع.

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع وميادينه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص– ص 103 –105.

- يقوم علم الاجتماع السكاني بتحليل الظواهر السكانية استنادا إلى قضايا علم الاجتماع، ويبحث في التفاعل بين الظواهر السكانية والمتغيرات السسيولوجية باستخدام طرق ومناهج وأدوات البحث العلمي، وذلك بهدف الوصول إلى التعميم.

رابعا: مناهج البحث الاجتماعي للسكان:

يعتمد البحث الاجتماعي في مجال السكان مناهج البحث الاجتماعي وخاصة المنهج التجريبي والمنهج التاريخي ما يعينه على تحقيق أهدافه وفيما يلي عرض لاستخدامات هذه المناهج:[1]

- المنهج التجريبي باعتباره يدرس الظواهر الحاضرة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو الثابتة عن الظواهر. ويعتمد في ذلك على الملاحظة والقياس والتجربة، ويصيغ قوانينه في صورة رياضية. فهو يقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع، بديلا لطرق التعداد والتسجيل الحيوي ويجعله لا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للتجمعات السكانية، وإنما يمكنه من إجراء ملاحظات وقياسات للظواهر السكانية في المجتمع، والتوصل إلى العلاقات الثابتة بين الظواهر السكانية واختبار الفروض العلمية المتعلقة بتفسير تباينات هذه الظواهر في المجتمع.

- المنهج التاريخي باعتباره يدرس ظواهر الماضي، حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ لجمعها ومحاولة التحقق منها بإتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية. كما يمد دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بأسلوب منهجي يمكنه من تتبع التطور التاريخي للظواهر السكانية في الماضي، والتعرف على ديناميكياتها وعوامل تغيرها، ثم التوصل إلى العلاقات السببية بينها، والتي تمكن من صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل. وبالتالي تساعد على وضع الخطط والبرامج لتجنب مشكلات هذا التطور.

وبإمكان الاستعانة بأدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستبيان الذي يتجاوز العقبات الجغرافية في السفر والتنقل والنفقات والجهد اللازم، خاصة وأنه يمكن ارسال الاستخبار بالبريد أو من خلال الصحف والمجلات (أو كذلك مواقع البريد الإلكتروني). كما أن استخدام المقابلة الشخصية يساعد الباحث على التعرف على نوعية الأشخاص الذين يجب أن يحصل منهم على المعلومات، ويكسبه ودهم مما يسهل عليهم الإجابة عن التساؤلات، ويقضي على كل صور

[1] – علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 130.

الشك لديهم. ويسهل عليه التغلب على الإجابات المتناقضة ومراجعتها وكذا تصنيف وترميز البيانات فيما بعد، مما يزيد من درجة دقة وضبط وصدق البيانات الأمر الذي تفتقر إليه الأدوات الأخرى.

خامسا: مصادر البيانات في علم اجتماع السكان:

تعتمد الدراسات السكانية على مجموعة من المصادر الإحصائية المختلفة، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- مصادر البيانات الثابتة:[1] هي المصادر التي تدرس توزيع السكان وتركيبهم في فترة أو تاريخ محدد وتمثلها التعداد والمسح بالعينة:

- **التعداد السكاني:** يعد التعداد السكاني المصدر الرئيسي لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة. والتعداد هو العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل، ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في مجتمع أو جزء محدد منه وفي زمن معين. والتعداد الشامل للسكان ينبغي أن تتوفر به عدة خصائص هي العد الفردي، والشمول داخل منطقة جغرافية محددة والآنية، ثم أن يتم إجراؤه في فترات دورية محددة.

- **المسح بالعينة:** أصبح استخدام المسح بالعينة من العوامل المكملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان. وتستخدم على المستويين القومي والمحلي لهذا الغرض، كما هو الحال في التعدادات الإنجليزية أو الأمريكية. كما أصبحت أساسا لكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية. والعينة جزء من المجتمع تختلف عن المسح الشامل وتتميز عنه في كونها توفر جزءا من الجهد والنفقات، كذلك تكون البيانات التي تنتج عن العينة دقيقة. كما أن الكثير من الأخطاء التي قد تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات أو عد البعض مرتين أو أكثر يمكن التحكم فيها.

2-مصادر البيانات غير الثابتة:[2] وتتمثل في:

[1] - فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2002، ص 25.

[2] - فتحي محمد أبو عيانة، المرجع نفسه، ص-ص 31 -32.

– **الإحصاءات الحيوية:** تتمثل في مختلف البيانات المتحصل عليها إنطلاقا من التسجيل الحيوي الإجباري الذي تعتمده معظم دول العالم، والذي يشمل المواليد والوفيات والزواج والطلاق. وتعد إحصاءات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية، حيث يمكن من خلالها معرفة حركة النمو الطبيعي للسكان. وتختلف البيانات التي تسجل للمولود من بلد لآخر حسب مستواه الحضاري، ففي بعضها يوجد 50 عنصرا في السجل الحيوي للمواليد والوفيات والزواج والطلاق، والبعض الآخر ينخفض لديه هذا العدد إلى أربعة عناصر فقط. ولا شك أن الحالة الأولى تعطي ثروة إحصائية يمكن تحليلها بدرجة كبيرة.

– **سجلات الهجرة:** تعد بيانات الهجرة أقل قيمة من بيانات الإحصاءات الحيوية وذلك لعدة أسباب منها: تحديد مفهوم المهاجر الذي يختلف من مكان لآخر، إضافة إلى تصنيف الهجرة الذي قد يختلف هو الآخر فمنها ما يقوم على مدة الهجرة ومنها ما يقوم على المسافة التي يقطعها المهاجر. كما تزداد صعوبة الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية (في نفس البلد). كما تعاني هذه الأداة من افتقارها لبعض المعلومات مثل النشاط الاقتصادي والحالة المدنية والتعليمية التي لا تظهر في سجلات العبور. لذلك فإنها ليست دائما محل ثقة في البحث عن أسباب الهجرة ودوافعها، مما يجعل الباحث يتجه إلى مصادر إحصائية أخرى لدراسة هذه الظاهرة السكانية.

سادسا: نظريات علم اجتماع السكان:

يقصد بنظرية السكان التفسير اللفظي لأسباب الظواهر السكانية أو الديمغرافية ونتائجها، وتتضمن الجهود المبذولة للكشف عن المتغيرات المؤثرة في تطور السكان والعلاقات بينها من ناحية، وبين العوامل غير الديمغرافية من ناحية أخرى.[1] وفيما يلي عرض لأهم النظريات الاجتماعية في هذا المجال:

1-النظريات الطبيعية:

تقوم هذه النظريات على مبدأ أساسي مفاده أن كل من طبيعة الإنسان والعالم الذي يعيش فيه هما اللذان يتحكمان في نمو السكان. وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه إيجاد قانون لنمو السكان يتمكنون به من تفسير هذه الظاهرة. والملاحظ أن أغلب القوانين التي توصلوا إليها كانت تنكر كل

[1]– عبد الله محمد الخريجي ومحمد الجوهري، **علم السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 14.

تدخل للإنسان وللقيم والاتجاهات في هذا النمو وتعتبره أمرا طبيعيا. ويدخل ضمن هذه الفئة من أصحاب النظريات:

– **هربرت سبنسر H.Spencer (1820–1902):** عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون " مبادئ البيولوجيا " الذي نشره في عام 1901م. وتتلخص أهم أفكاره في:[1]

– أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء كبيرا والمؤونة الغذائية متوفرة، والتي تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.

– هناك تعارض بين التناسل والنضوج الذاتي، لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها. فإذا كانت الأجسام العضوية ذات قدرة ضعيفة جدا تجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها، فإنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى. وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءا كبيرا من قوتها ونشاطها الحيوي في إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها، فإنه لا يتبقى لها إلا القليل لبذله في مجال التوالد والإنجاب.

– يدعم سبنسر اعتقاده السابق بناء على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المنتسبات إلى الطبقات العليا والمشتغلات في المهن الفكرية. فبرغم أن تغذيتهن أفضل، إلا أن تناسلهن يكون ضعيفا بسبب الاجهاد الذهني وعجزهن عن ارضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي. وعليه قرر سبنسر أنه كلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه، ضعفت جهوده في الإنسال والخلف.

– في ضوء هذه القضايا تنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان وما يصاحبها من مشكلات أخرى ستختفي، ما دام الفرد يبحث عن الرقي ويبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك.

2–النظريات الاجتماعية:

ترجع هذه النظريات نمو السكان إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأفراد المجتمع، والتي تضم مجموعة من العوامل المختلفة التي تتحدد وفقا للبيئة الاجتماعية المحيطة. ومن رواد هذا الاتجاه نذكر:

[1]– عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص – ص 90 – 89.

– **ألكسندر كارسوندز A. Garr Saunders 1886م:** باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرض قضاياه النظرية في مؤلف له بعنوان " سكان العالم " وتتلخص آراءه النظرية فيما يلي:[1]

– يرى أنه يمكن أن نفرق بين أنواع مختلفة من كثافات السكان هي: الكثافة الفيزيقية والكثافة الإحصائية والكثافة الاقتصادية. وأن مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسبي مرتبط بموارد الثروة كالأراضي الزراعية والأنهار والمعادن والصناعات، ومدى قدرة الأفراد على استغلالها.

– يفترض أن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة التي يمكن استغلالها. فهو يحكم على عدد السكان بأنه قليل إذا كان لا يساعد على قيام المشروعات تستغل هذه الموارد ويعجز عن توفير المنتجات التي يحتاجها. والعكس يكون هذا العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده. ويصل المجتمع إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ انتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

– اعتبر مستوى دخل الفرد في المجتمع مقياسا للكثافة السكانية: إذا ارتفع فهو يدل عن قلة السكان والعكس. أما إذا استقر فذلك دليل عن الحجم الأمثل للسكان.

– **كنجز لي ديفز Kings ley Davis:** عالم اجتماع أمريكي له عدة مؤلفات ومقالات في مجال السكان، وعرض قضاياه النظرية في مقال له بعنوان " نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديموغرافي الحديث ". ويمكن أن نلخص قضاياه النظرية على النحو التالي:

– يرفض النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط كالعامل الاقتصادي مثلا أو العامل الثقافي، لأنها تحاول تبسيط الأمور والتهرب من التفسيرات المعقدة. وفيما يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يعترض على التفسيرات التي ترى أن هذه التغيرات تخضع لعامل اقتصادي بحت كقلة الموارد المتاحة، ويعترض كذلك على التفسيرات التي تعتمد على العامل الثقافي كتلك التي تحاول تفسير السلوك الانجابي بالرجوع إلى "النسق القيمي" السائد في المجتمع أو الثقافة التقليدية.

– لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إلى هذا الأخير على أنه يميل دائما نحو التوازن الاجتماعي، وأن هذا التوازن يتعرض دائما لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع أو من خارجه وتهدد توازنه، رغم وجود قوى اجتماعية تعمل دائما على إعادة التوازن من الداخل. ويقصد

[1] – عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، **السكان والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص – ص 46 – 96.

بالتوازن هنا هو التوازن بين عدد السكان ومتطلبات الحفاظ على البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافه الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمي إليها المجتمع.[1]

– في محاولتها للعودة إلى حالة التوازن (في حالة اختلاله)، فإن المجتمعات تكون لها استجابات متنوعة قد تتمثل في هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن كمحاولة لتحقيق الموازنة بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة، كما يمكن اعتبار برامج تنظيم الأسرة وتأجيل سن الزواج التي تحاول بعض المجتمعات تطبيقها استجابة لموازنة التغيرات التي طرأت على العلاقة بين حجم السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي.[2]

وقد اختلفت التفسيرات الخاصة بالظاهرة السكانية حسب التوجهات الفكرية والنظرية لأصحابها، مما أضفى تنوعا في النظرية السكانية.

3–النظريات البيولوجية:

يرجع أصحاب هذه النظريات انخفاض الخصوبة الذي عرفته الدول المتقدمة إلى انخفاض القدرة الفيزيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب، إلا أنهم اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه القدرة: فبينما يرجعها البعض إلى ارتفاع الكثافة السكانية مما يؤدي بطريقة طبيعية إلى تناقص الإنجاب، يرى البعض الآخر أن لتعقيد الحياة الاجتماعية دور في ذلك. وقد عاد الاتجاه البيولوجي إلى الظهور في القرن 20م على يد الباحث الإيطالي كورادو جيني **Corado Gini** 1884م، الذي اعتقد أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر على كثافة السكان وتنعكس عليها. وقد عرض قضاياه النظرية في مؤلفه تحت عنوان " أثر السكان في تطور المجتمع " الذي نشره عام 1912م. ويمكن تلخيص القضايا النظرية لجيني على النحو التالي:[3]

– يسلم بأن المجتمع يمر بمراحل ثلاث هي: النشأة والتكوين والتقدم والازدهار والاضمحلال والفناء. لكل من هذه المراحل خصائصها والنتائج المترتبة عليها التي تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجي والاقتصادية وغيرها.

[1]– عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، مرجع سابق، ص – ص 46 – 96.

[2]– علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 97.

[3]– يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديمغرافيا**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص – ص 32 –35.

أ-مرحلة النشأة والتكوين: تتميز المجتمعات في هذه المرحلة بمعدل خصوبة مرتفع يصاحبها عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين السكان (غياب الطبقات الاجتماعية) وهذا ما كان عليه الحال في مجتمعات مثل أثينا واسبرطة وحتى المجتمعات الحديثة النشأة والتي تكونت عن طريق الهجرة الدولية كأمريكا وأستراليا وكندا...إلخ.

ب- مرحلة التقدم والازدهار: في هذه المرحلة يحدث تناقصا في الخصوبة نتيجة إقبال نسبة صغيرة من السكان فقط على الإنجاب كون الجزء الآخر إما يكون قد مات أو لم يستطع الإنسال بعد الزواج. إضافة إلى أن نسبة الإنجاب بين الطبقات الصاعدة إلى أعلى السلم الاجتماعي تتجه عموما نحو الانخفاض. مما يؤثر على الخصوبة ويؤدي إلى تناقص عدد السكان. كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد بانتعاشه وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد.

ج-مرحلة الاضمحلال والفناء: وفي هذه المرحلة من تطور المجتمع يقل عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع حيث يتناقص عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر، هذا فضلا عن تأثير عامل النقص الشديد في معدل الخصوبة العام.

4-النظريات الاقتصادية:

يعتبر التفسير الاقتصادي للظواهر السكانية أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة، حيث يدور المحور الأساسي لهذه النظريات حول ارتباط كل من الزواج والإنجاب بالظروف الاقتصادية السائدة. وقد كان آدم سميث في بين ممثلي هذا الاتجاه، حين أكد وجود ارتباط إيجابي بين توفر فرص العمل من جهة، والإقبال على الزواج والإنجاب من جهة أخرى. ويعد كارل ماركس K.MARX (1818م-1883م) أحد أهم رواد هذا الاتجاه، حين اعتبر النظام الاشتراكي الحل الوحيد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمكن معالجة المشكلات المرتبطة بالسكان من خلال إعادة النظر في النظام الاجتماعي بسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج. وفيما يلي أهم آراءه:[1]

أ- يسلم ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره، استنادا إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي. ويفترض أن تزايد السكان مرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي. وأكد افتراضه

[1] - حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص - ص 110 -111.

هذا بنتائج دراسته لنظام الإنتاج الرأسمالي، حيث لاحظ وجود فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال.

ب- توقع ماركس عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الإنتاج الاشتراكي، نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس مال العمال. وبذلك يتحقق التوازن بين الزيادة في راس المال الثابت والمتغير، بحيث لا يوجد فائض سكاني ويقل الفقر والبؤس.

ج- استنتج أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان، وإنما لكل مجتمع ولكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع والإنتاج قانون خاص بها ينطبق عليها وحدها وفق الظروف التي يعيشها. ووجود قانون واحد للسكان لا يتحقق إلا في حالات النبات والحيوان شرط عدم تدخل الإنسان فيها.

د- تتلاشى مشكلة زيادة السكان مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي. مما يعني أن كل من مشكلتي الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطان بظاهرة تزايد السكان، لا ترتبطان بالعامل البيولوجي وإنما ترجعان إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل كامل أفراد المجتمع.

5-النظريات الثقافية الاجتماعية:

وتتمثل في مجموعة النظريات التي تعتمد على التفاعل الثقافي دون غيره في تفسير الظاهرة السكانية، كتلك التي تحاول تفسير السلوك الإنجابي ومن ثم نمو السكان بالرجوع إلى النسق القيمي السائد في المجتمع أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية. فمثلا اعتبر الإجهاض في بعض المجتمعات ولفترة طويلة الوسيلة الأساسية في التحكم في حجم السكان، بينما نلاحظ أنه في مجتمعات أخرى كالإسلامية محرم. وعليه نلاحظ كيف تتحكم العوامل الثقافية والدينية في الظاهرة السكانية.

سابعا: علاقة علم اجتماع السكان بالعلوم الأخرى:

يعتمد علم اجتماع السكان أكثر من أي تخصص آخر في علم الاجتماع، على مجموعة من العلوم التي يستمد منها المعلومات اللازمة لتفسير الظاهرة السكانية. وفيما يلي عرض لأهم هذه العلوم:

1-علاقة علم اجتماع السكان بعلم الاجتماع:

يجمع الكثير من العلماء على أن دراسة أحوال السكان وتفسيرها من الضروري تناولها من وجهة نظر اجتماعية. فالسكان هم جزء من البناء الاجتماعي الذي يتشكل منه المجتمع ويتأثر به ويؤثر فيه وفي ثقافته ووظائفه الاجتماعية. وعليه فإن علم اجتماع السكان هو أحد فروع علم الاجتماع الذي يتناول السكان ودراستهم كمجتمع.[1] كما أن الدراسة والبحث في علم الاجتماع في مختلف المجالات يعتمد بدرجة كبيرة على المعطيات الديمغرافية والمتغيرات السكانية. من جهته فإن علم اجتماع السكان يعتمد المنهج الاجتماعي في دراسته، وبذلك نلاحظ أن الاستفادة متبادلة بين العلمين في الوصول إلى تحقيق الهدف العلمي.

2-علاقة علم اجتماع السكاني بالتاريخ:

تبدو العلاقة واضحة بين علم الاجتماع السكاني وعلم التاريخ، حيث لا يمكن فهم تطور النمو السكاني وتغيراته المختلفة، إلا بالرجوع إلى علم التاريخ الذي يعرض لنا أحوال كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات وأسباب حركتهم عبر الزمن. حيث أن دراسة ماضي هذه المجتمعات هي الموضوع الأساسي للتاريخ، ومن ثم يمكن أن يعطي البحث السكاني البعد الزمني الذي كان ينقصه. كما أن البحث الاجتماعي السكاني قد كان له الفضل في توجيه اهتمام المؤرخين إلى الأسباب التي تتحكم في زيادة أو نقصان عدد السكان أو هجرتهم وعدم الاقتصار على دراسة السكان من الناحية السياسية أو العمرانية.

3-علاقة علم اجتماع السكان بعلم السكان(الديموغرافيا):

يختلف علم اجتماع السكان عن الديمغرافيا والدراسات السكانية. فالديمغرافيا تهتم بدراسة الخصوبة، المواليد، الوفيات، الهجرة بهدف التحليل الكمي للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات. أما علم اجتماع السكان فيدرس الظواهر والتغيرات السكانية في علاقتها بالبناء الاجتماعي. فهو يهتم بتحليل النتائج الاجتماعية المترتبة على معدلات المواليد والوفيات والهجرة وما يرتبط بها من دلالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحضر والمستويات التعليمية، أي بلورة نماذج التفاعل بين المتغيرات

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص – ص 106-107.

السكانية والاجتماعية.[1] لكن تبقي المعطيات الديمغرافية هي المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه في هذا التحليل.

4-علاقة علم اجتماع السكان بالعلوم الطبيعية:

يرتبط علم اجتماع السكان ببعض العلوم الطبيعية كعلم الأجنة وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الوراثة، فهو يعتمد على نظريات علم التاريخ الطبيعي في تفسير كثير من موضوعاته خاصة فيما يتعلق بمعرفة الشروط اللازمة لإمكان الحمل والإنجاب وفترة الخصوبة عند الرجل والمرأة ومعدلاتها في كل فترة عمرية، والظروف التي يمكن مراعاتها لتنظيم النسل. وموانع الحمل وآثارها الجانبية وكذلك معرفة دور المواليد من الذكور والإناث ودور الوفيات، وأسبابها البيولوجية، وأثر العمل على استكمال صحة المرأة، وغير ذلك مما يخص العلاقات البيولوجية بين الذكر والأنثى وأثرها على الزيادة الطبيعية للسكان (المواليد والوفيات).[2]

5-علاقة علم السكان بالصحة العامة:

تفيد الصحة العامة السكان في دراسة الخصوبة ووسائل منع الحمل وتتبع انتشارها بين السكان، ودراسة الأساليب المتبعة لتحسين الخدمات الصحية، والوقاية من الأمراض والعناية بالأطفال والحوامل ونشر الوعي الصحي، وتنظيم الأسرة.[3] حيث أنه لا يمكن انكار العلاقة الوطيدة الموجودة بين الخصوبة والصحة العامة والرفاهية الاجتماعية.

6-علاقة علم السكان بعلم الاقتصاد:

يعتمد علم اجتماع السكان في كثير من بحوثه على المتغيرات الاقتصادية كالدخل والثروة والأرباح والأجور في تفسير المتغيرات السكانية الخاصة بالخصوبة والوفيات والهجرة. كما أن نتائج البحوث السكانية تعتبر المصدر الأساسي لرجال الاقتصاد والمخططين في مدهم بالمعلومات اللازمة لوضع مختلف الاستراتيجيات الاجتماعية.

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص 108.

[2] - علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص 497.

[3] - حسان الساعاتي وعبد الحميد لطفي، مرجع سابق، ص 16.

- **قائمة المراجع:**

- **الكتب:**

- السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

- حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع وميادينه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **السكان والمجتمع**، دراسة في علم الاجتماع السكاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2011.

- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، **السكان والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

- عبد الله محمد الخريجي ومحمد الجوهري، **علم السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

- علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2002.

- مصطفى خلف عبد الجواد، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2009.

- يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديمغرافيا**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

علم اجتماع السياسي

تمهيد

أولا: مدخل مفاهيمي

ثانيا: العوامل المساهمة في نشأة وتحديث علم الاجتماع السياسي

ثالثا: أهداف علم الاجتماع السياسي

رابعا: مجال البحث في علم الاجتماع السياسي

خامسا: مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي

سادسا: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي

سابعا: علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى

– قائمة المراجع

تمهيد:

علم الاجتماع السياسي هو علم حديث لم يتبلور إلا في منتصف القرن العشرين، فهو فرع من فروع علم الاجتماع العام يهتم بدراسة الظواهر السياسية في ضوء المقاربة الاجتماعية بالتركيز على الدولة أو السلطة أو النظم السياسية. كما يعنى بدراسة علاقات السيطرة والخضوع وعمل الجماعات ومجموعات المصالح والمشاركة السياسية للأفراد، وغيرها من المواضيع السياسية التي لا يمكن فهمها إلا باعتماد مقاربة اجتماعية في دراستها.

أولا: مدخل مفاهيمي:

1-مفهوم السياسة:

لغة هي مشتقة من السَوس بمعنى الرياسة، وإذا رأسوه قيل سوسه وأساسوه، وساس الأمر سياسة: قام به. والسوس هو أيضا الطبع والخلق والسجية والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه.[1]

وجاء في معجم أكسفورد OXFORD أنها: "فن الحكم وعلمه، العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وإدارة دولة أو جزء منها، وتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى. ويعرفها برنارد كرك بأنها طريقة حكم مجتمعات منقسمة بعملية نقاش حر وبدون عنف غير مستوجب. ويحددها تالكوت بارسونز في القدرة على تعبئة موارد المجتمع لتحقيق أهداف يمكن تحقيق التزام عام شعبي بها.[2]

2-مفهوم علم الاجتماع السياسي:

تباينت الآراء حول تعريف هذا العلم وحدوده فمنهم من يعتبره فرعا من علم الاجتماع ومنهم من يعتبره علم مستقل وسنحاول إدراج أهم التوجهات في تعريف هذا العلم.

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، مجلد 3، الجزء 24، دار المعارف، القاهرة، د. ت.، ص 1925.

[2]- ستيفن د. نانسي ونايجل جاكسن، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة: محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص 29.

كفرع من علم الاجتماع:[1]

عرفه لويس كوزر بأنه: "ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمعات أو بين بعضها والبعض الآخر. وكذلك دراسة الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تغيرات في توزيع القوة.

واعتبره سارتوري بأنه علم هجين متداخل من المعرفة، وعرفه بأنه العلم الذي يدرس الروابط بين السياسة والمجتمع، وبين الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية، وبين السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع وعلم السياسة.

وعرفه غاستون بوتول بأنه فرع من علم الاجتماع العام يحلل الأنظمة كما يحلل سائر الظواهر السياسية في علاقتها بالنظم والظواهر الاجتماعية الأخرى. وهو يدرسها بوصفها إنجازات وتصرفات نوعية للمجتمعات البشرية وبالتالي يمكن ملاحظتها.

كعلم للدولة:[2]

يرى بعض المؤلفين أنه الفرع الذي يهتم بالدولة باعتبارها صنفا من التجمعات الإنسانية أو من المجتمعات، ويأخذ هذا الاتجاه السياسة بمفهومها الشائع فـ "معجم الأكاديمية الفرنسية" يعتبره: "معرفة كل ما له علاقة بفن الدولة وبتوجيه علاقاتها مع الدول الأخرى."

كعلم للسلطة:[3]

فعلم الاجتماع السياسي هو علم السلطة والحكم والقيادة في كل المجتمعات الإنسانية. ويرتبط هذا المفهوم بما دعا له ليون دوجي عن التمييز بين الحاكمين والمحكومين. فضمن كل فئة إنسانية من أصغرها إلى أكبرها ومن أسرعها زوالا إلى أكثرها استقرارا: هناك من يحكم ومن يحكم، من يصدر الأوامر ومن يمتثل لها، من يتخذ القرارات ومن يتلقاها للتنفيذ. فهذا التمايز يشكل الظاهرة السياسية الأساسية التي يجب دراستها بطريقة المقارنة على كل المستويات وفي كل المجتمعات.

---

[1]– عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، المكتبة الجامعية الأزاريطة، ط2، الاسكندرية، 2000، ص–ص 20 –22.

[2]– محمد فايز عبد أسعيد، **الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 29.

[3]– المرجع نفسه، ص 30.

ثانيا: العوامل المساهمة في نشأة وتحديث علم الاجتماع السياسي:[1]

من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في ظهور هذا العلم نذكر:

- ❖ تزايد عدد المهتمين بموضوعات وقضايا علم الاجتماع السياسي.
- ❖ الاهتمام المتزايد بالقضايا والظواهر السياسية من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار في الدول المتقدمة والنامية.
- ❖ تعدد مراكز البحث العلمي والمعاهد المتخصصة التي أعطت اهتماما ملحوظا لدراسة النظام السياسي وتقييم العديد من الظواهر والمشكلات السياسية التي تزايدت بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة.
- ❖ تطور المناهج والأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات والبحوث السياسية سواء النظرية منها أو التطبيقية.
- ❖ زيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي وخاصة عند دراسة الظواهر والنظم السياسية في عالمنا المعاصر.

ثالثا: أهداف علم الاجتماع السياسي:

علم الاجتماع السياسي باعتباره علم متكامل له أهداف يعمل على الوصول إليها، نذكر منها:

أولا: الوصول إلى مجموعة من التصورات العامة والأفكار المجردة التي بواسطتها يتم تحليل وتفسير الظواهر السياسية بصورة علمية محددة.

ثانيا: يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السيسيولوجيا التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراسة الظواهر والنظم السياسية وتحليلها تحليلا سيسيولوجيا.

ثالثا: يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة الظواهر والعمليات السياسية، وذلك من حيث بناءاتها ووظائفها في إطار المجتمع ونوعية الترابط الذي يحدث بين هذه النظم.

رابعا: يهتم هذا العلم بدراسة الرابطة المتبادلة بين النظام السياسي ومختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى كالأنظمة الدينية، التربوية، العائلية وغيرها من النظم الاجتماعية ومكوناتها المختلفة. [2]

---

[1]– عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة الكويت، 1981، ص 8.

[2]– مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 2007، ص – ص 27 – 28.

خامسا: يهدف علم إجماع السياسي إلى دراسة طبيعة التغيير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة عبر التاريخ مثل دراسة التغيير الذي طرأ على هيكل ووظائف الاحزاب السياسية، وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين وغيرها من المؤسسات والنظم السياسية.[1]

سادسا: يهتم بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الايديولوجيا السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية لمعرفة أطرها العامة ومدى تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام. ومن أهم هذه الايديولوجيات الشيوعية (البدائية) والماركسية، الرأسمالية الليبرالية، الفاشية ...إلخ.

سابعا: يهتم بدراسة قضايا ومشكلات التنمية السياسية باعتبارها جزءا هاما من التنمية الشاملة، ومنه يدرس الثقافة والتنشئة السياسية للمواطنين ومدى مشاركتهم في العمليات السياسية وفي صنع وتنفيذ القرار السياسي.

ثامنا: يهدف للتعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية التي توجد في مرحلة تاريخية معينة، وعلاقته بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يوجد في المجتمع، وذلك من خلال إجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية.

رابعا: مجال البحث في علم الاجتماع السياسي:

من الموضوعات التي تشكل محور الدراسة بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي نجد:[2]

– علم الاجتماع السياسي يسعى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على البناءات السياسية.

– عمل علم الاجتماع السياسي يدور حول وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائدة في البناء الاجتماعي.

– علم الاجتماع السياسي يعالج النظم السياسية الرسمية منها وغير الرسمية كأجزاء من النسق الاجتماعي، مثل الأحزاب السياسية أو النظم الدكتاتورية الاستبدادية وغيرها.

---

[1]– عاطف أحمد فؤاد، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص – ص 84 – 86.

[2]– المرجع نفسه، ص – ص 52 – 53.

– علم الاجتماع السياسي يركز على دراسته الصفوات ومجموع أعضائها وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين جماعات المصلحة والجماعات ذات النفوذ الرسمي بالإضافة إلى التركيز على دراسة تشكيل وجهة النظر السياسية.

– ارتبط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة على أنها آخر صورة تاريخية للمجتمع السياسي أي الدولة القومية، مما يحدد مجال هذا العلم. فكلمة الدولة تعني تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية أو من المجتمعات على وجه الخصوص.

– اتسع مجال علم الاجتماع السياسي ليهتم بموضوعات تبتعد عن موضوعه الأصلي " القوة " مثل الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة لسياسية وجماعات الضغط.

– علم الاجتماع السياسي هو علم القوة باعتبار القوة قائمة وموجودة في أي جماعة بشرية سواء كانت صغيرة أو كبيرة حيث تمثل القوة ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية.

خامسا: مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي:

يعتمد علم الاجتماع السياسي عدة مناهج أهمها:

1-المنهج التاريخي:

إن الظاهرة السياسية هي محصلة لمجموعة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها الصورة التي تظهر بها في وضعها الراهن، أي أنه توجد هناك رابطة بين الماضي والحاضر وبالتالي فإن دراسة الماضي تساعد على التعرف على الحاضر. فمثلا إن السلطة التشريعية ذات المبادئ الديمقراطية قد تكون وليدة السلطة التقليدية التي تعتمد على قوة التقاليد والأعراف الاجتماعية.

– إن دراسة الماضي تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بمستقبل الاحداث والوقائع الاجتماعية السياسية كالثورة أو الانقلاب أو الحرب أو الحركات الاجتماعية السياسية أو الانقسامات الفكرية والمذهبية ...الخ، التي ستنفع في المجتمع.

– إن المنهج التاريخي قديم قدم كتابات ارسطو الذي اعتقد بأن فهم أي شيء يتطلب فحص بدايات الأولى وتطوراته اللاحقة. فهو يسعى إلى تفسير النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها

ويزودنا بمعرفة حول اصولها وتطوراتها المتوقعة، كون الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض ولكنها مترابطة في سياق زمني محدد.[1]

2-المنهج المقارن:

وهو المنهج الذي يعتمده عالم الاجتماع السياسي في جمع معلومات وصفية وتحليلية حول مجتمعات سياسية مختلفة ومتباينة من ناحية درجة تقدمها الحضاري والاجتماعي ونضجها السياسي والقانوني. وبعد جمع هذه المعلومات يقوم بمقارنتها ثم يستخرج القوانين الاجتماعية الكونية منها.

– هذه القوانين تستند على أدلة وبراهين إحصائية أو مشاهدة موضوعية لها الأهمية في تفسير وتحديد طبيعة الأنظمة السياسية لهذه المجتمعات، وكذا لها الفضل في التنبؤ بالحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في هذه المجتمعات. فمثلا قد يقسم العالم الاجتماعي السياسي الدول إلى ثلاثة أنواع من حيث درجة ديمقراطيتها كالدول الديكتاتورية والدول الأوتوقراطية والدول الديمقراطية، وبعد هذا التقسيم يقوم بدراسة خصائص وميزات كل نوع منها ثم يستنتج القوانين الكونية والشمولية التي تحدد هياكلها البيروقراطية ووظائفها، ايديولوجياتها وأنماط علاقتها بالجماهير. ومثل هذه الدراسة تساعد على مقارنة هذه الانماط من الدول بتشخيص أوجه الشبه والاختلاف بينهما.[2]

3-المسح الاجتماعي:

يعتبر المسح الاجتماعي من أساليب البحث العلمي الحديثة نسبيا مقارنة بالمنهج التاريخي. ويمكن تعريف المسح الاجتماعي بأنه محاولة تحليل وتفسير الوضع الراهن للنظام السياسي أو الاجتماعي أو لجماعة معينة. وأهم الأغراض التي تستخدم فيها المسوح الاجتماعية نذكر:

أ–دراسة البيئة الاجتماعية والسياسية للجماعات مثل معرفة متوسط دخل الأفراد ومستوياتهم الاجتماعية والجماعات المؤثرة في العملية السياسية.

ب–دراسة أوجه النشاطات المختلفة لأفراد الجماعة مثل أين يذهبون في عطلتهم وأنواع الجرائد التي يطلعون إليها والأندية والأحزاب التي ينتمون إليها...إلخ

---

[1]– إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 25.

[2]– المرجع نفسه، ص 26.

ج–دراسة أراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم كما هو في حالة دراسات الرأي العام والتصويت في الانتخابات وأخيرا دراسة الخصائص السكانية للمجتمع مثل حجم الأسرة وتوزيع فئات العمر. [1]

تعتبر طريقة المسح الميداني الطريقة الحديثة التي يستعملها العالم الاجتماع السياسي في جمع معلوماته وبياناته الميدانية التي تساعده في بناء فرضياته ونظرياته بناءا دقيقا على الواقع الاجتماعي السائد. كما تساعده على الضبط والقياس والتأكد من صحة ما يحصل عليه من البيانات التي تفسر الظواهر والعلاقات الاجتماعية والسياسية لأنها تعتمد على مبدأ التجريب والتحليل الاحصائي والاستنتاج الموضوعي للحقائق والمتغيرات التي يهتم بها الباحث الميداني.

سادسا: الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي:

تغير وتطور الفكر السياسي بتطور المجتمعات والحضارات، وسنحاول في ما يلي عرض أهم التيارات الفكرية التي ميزت هذه المراحل:

1–الفكر السياسي الاجتماعي الاغريقي:

كان للإغريق الفضل الكبير في نشأة علم السياسة وقد مثل كل من " أفلاطون" و" أرسطو" الاتجاهات الأساسية في هذا العلم.

– **أفلاطون:** طرح " أفلاطون" نموذجة للدولة المثالية في كتابة " الجمهورية" وتضمنت تحليلاته عن التطبيقات الاجتماعية معادلة اجتماعية واقتصادية ونفسية، حيث ربط بين الحاجة والطبقة والنفس."[2] ويمكن تلخيص أفكاره في النقاط التالية:[3]

1–تقسم النفس إلى ثلاثة أجزاء: النفس العاقلة ومركزها الرأس، النفس العضوية ومركزها القلب والنفس الشهوانية ومركزها البطن.

2–قسم الناس إلى ثلاثة طبقات:

[1] – مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 232.

[2]– بيتر بوركارد وآخرون، **أطلس الفلسفة**، ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، ط3، بيروت، 2012، ص 45.

[3] - Olivier Nay, **Histoire des idées politiques**, Armand collin, Paris, 2016.

– طبقة الحكماء: تغلب عندهم النفس العاقلة ويمثلون رأس المجتمع وعقله. تتكون هذه الطبقة من الحكماء الذين ينبغي أن تتوفر لديهم الحكمة والشجاعة والعدالة، وبالتالي فهم مؤهلون لممارسة الحكم ويرمز لهذه الطبقة بالذهب.

– طبقة الجند: تغلب عندهم النفس العضوية، يمثلون قلب المجتمع. ويتميزون بالنزعة القوية والشجاعة وعدم الخوف من الموت. وظيفتهم الدفاع عن الدولة وحمايتها داخليا وخارجيا ويرمز لهذه الطبقة بالفضة.

– طبقة العمال والمنتجين: تغلب عندهم النفس الشهوانية ويمثلون بطن المجتمع. يتولون المهمة الانتاجية (الزراعة، حرف، تجارة ...الخ) تحتل هذه الطبقة مكانة دنيا في التنظيم الاجتماعي ويرمز لها بالحديد والنحاس.

3–من أهم أفكاره فكرة أرستقراطية المثقفين، حيث لا تعطي السلطة السياسية للأغنى أو الأقوى، لكن للأكثر تعليما ومعرفة. [...] لذلك نادى بإيجاد نظام للتعليم العام تعطى فيه الفرصة لكافة أبناء الشعب وطبقاته، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الجنس. [...] كما أشار إلى العلاقة بين الفرد والدولة حيث يجب على رئيس الدولة أن يضحي بنفسه من أجل الجماعة، لأن الجماعة أهم من الفرد، ما دعا إلى اعتباره من أوائل زعماء الاشتراكية والمبشرين بها."[1]

– **أرسطو:** " خلاف لأفلاطون يستند أرسطو التجريبي في جزء كبير من معلوماته إلى دراساته المقارنة [...] ينسب إليه تحليله 158 شكلا من الأشكال الدستورية."[2] وحكم على الدساتير العديدة التي أحصاها من وجهة نظر أخلاقية، فميز بين التي تهدف لتحقيق العدالة والمصلحة العامة، وتلك التي لا تسعى إلا لتحقيق مصلحة الحكام الشخصية. فالأولى هي دساتير عادلة والأخرى جائزة لأنها تبدي طابعا استبداديا في حين أن المدنية ليست إلا جماعة من رجال أحرار.[3]

[1]– مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص 36.

[2]– بيتر بوركارد وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

[3]– فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص –ص 168 –169.

2-الفكر السياسي الاجتماعي المسيحي توما الاكويني نموذجا (1225-1274):[1]

يصنف الفكر السياسي المسيحي في إطار النظرية السياسية الأخلاقية، حيث أكد على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق. وتنطوي أفكار توما الإكويني على أهم الأفكار السياسية التي أدت في العصور الوسطى، حول العلاقة بين السلطتين الروحية ممثلة في البابا، والزمنية ممثلة في السلوك والحكام. حيث أكد الإكويني على أهمية القانون في تنظيم شؤون المجتمع، في تبرير شرعية وجود السلطة السياسية، ومنه فلا وجود لسلطة سياسية بدون قانون.

– اعتبر القانون جزء من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض وقسم القانون إلى أربعة أقسام:

القانون الأزلي: هو الحكمة الإلهية التي تنظم الخليقة كلها، ويسمو هذا القانون على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان، مع أنه ليس غريبا عن إدراكه أو مضادا لفهمه

القانون الطبيعي: هو انعكاس للحكمة الإلهية في المخلوقات، يتجلى في رغبة الإنسان في فعل الخير والحياة الطبيعية، وقدرته على الإدراك.

القانون الإلهي: أو القانون المقدس هو الوحي والتبليغ الذي جاء عن طريق الكتب المقدسة ويقوم رجال الدين بنشره بين الناس.

القانون الإنساني: بما أن تطبيق القوانين الثلاثة الأولى تطبيقا كاملا على البشر كان متعذرا، وضع الإكويني قانونا خصيصا ليلائمهم، عرفه بأنه شريعة تستهدف الخير العام، أملاها العقل وصاغها من يرعى شؤون الجماعة ثم أشهرت. [2]

3-الفكر السياسي الاجتماعي الاسلامي (ابن خلدون نموذجا):

يعتبر ابن خلدون أحد أبرز العلماء المسلمين وقد كان له الفضل في دراسة المجتمع دراسة علمية ممنهجة مما جعل الكثير يعتبره المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع قبل أوغست كونت. فقد أدخل

[1]– مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص –ص 37 – 39.

[2] - E. Cattin, L. Jaffro, A. Petit, **Figures du théologico-politique**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, 1999.

مبدأ العلمية في دراسته للظواهر الاجتماعية والسياسية والتاريخية. ويمكن تحديد أهم أفكاره في النقاط التالية:[1]

– السياسة موضوع علم نظري مقسم إلى ثلاث أقسام: الأول موضوعه تحديد العلاقة بين السلطان والرعية، الثاني يحدد تصرف الحكومة تجاه أفرادها، ويختص الثالث بنظام الخلافة وضرورياتها وأساسها من الدين والعقل.

– الاجتماع الإنساني ضروري فالإنسان مدني بطبعه، وهذا الاجتماع لا يتحقق بالإكراه الذي تقوم عليه الدولة لتحقيق المصلحة العامة.

– ربط بين السياسة والأخلاق التي تكسب الدولة قوة وزوالها يؤدي إلى ضعف وانهيار الدولة، حيث ربط بين الظلم وخراب الدول.

– قدم أربع أصناف للسياسة: أولا سياسة دينية مستمدة من الشرع ومنزلة من الله نافعة في الدنيا والآخرة. ثانيا سياسة عقلية تتمثل في القوانين المفروضة هدفها جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار. ثالثا سياسة طبيعية وترتكز على مبدأ الغرض والشهوة. رابعا سياسة المدينة أي المدينة الفاضلة وهي نادرة الوقوع يتكلمون عنها من جهة الفرض والتقدير.

– يرى أن الدولة تقوم على أربع دعائم هي: العصبية، الفضيلة، الدين وضف الدولة السابقة لتقوم الدولة الجديدة على أنقاضها. والعصبية هي أساس القوة وأساس التغلب الذي هو أساس الرئاسة.

– شبه الدولة بالكائن الحي يعيش وينمو ثم يضعف ويموت. وعمر الدولة يقابل عمر ثلاث أجيال: الجيل الأول يتغلب ويقيم دعائم السلطان، أما الجيل الثاني فيتحول بالدولة من حال البداوة إلى حال الترف والحضارة فتضعف العصبية، والجيل الثالث ينسى عهد البداوة والعصبية ويبحث عن من يدافع عليه بين الموالي، وتظل كذلك حتى الانهيار.

[1]– صبري محمد خليل خيري، **النظرية السياسية عند ابن خلدون: قراءة منهجية**، في:
https://drsabrikhalil.wordpress.com/2016/10/05

4-فكر الاجتماع السياسي في عصري النهضة والتنوير:

يضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أهمهم:

- **نيكولا ميكافيلي (1469-1527) والنزعة الإنسانية الطبيعية:** يرى ميكيافيلي أن الطبيعة الإنسانية في جوهرها أنانية، لذلك يؤكد على أن النظم والمؤسسات القديمة التي صحبتها ضروب الولاء والتقوى يجب القضاء عليها عن طريق القوة السافرة،[1] وإقامة حكم ملكي مطلق يقوم على القسوة ومهابة الملك. يقول ميكيافيلي: " لا يتردد الناس في الاساءة إلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوبا، بقدر ترددهم في الاساءة إلى من يخافونه. إذ إن الحب يرتبط بسلسلة من الالتزام الذي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس، (عندما يخدم تحطيمها مصالحهم)، بينما يرتكز الخوف على الخشية من العقاب."[2]

هدف ميكايفيلي من خلال كتابه " الأمير" إلى عرض طرائف الحكم والممارسات السياسية التي يمكن أن يعتمدها الحاكم حتى يبقى أطول فترة ممكنة في الحكم. كما يظهر كيفية الايقاع بخصوم الحاكم أو الأمير وتصنيفهم بطريقة ذكية تعتمد أساليب الفكر والدهاء والمراوغة التي تؤمن للحاكم التفرد بالحكم وإدارة شؤون الدولة حسب رغباته وادارته وطموحاته.[3] تحت مبدأ "الغاية تبرز الوسيلة"، والظروف التي لا تعرف القانون.

- **توماس هوبز (1579-1588):** "جاءت أفكار هوبز في مؤلفة " الطاغوت" Le Léviathan الذي يعده الدارسين لأعماله بأنه قدم حلا لبناء نظام اجتماعي يتحول بالأفراد من الحالة الطبيعية اللانظامية إلى المجتمع المدني والدولة الحديثة".[4]

يفترض هوبز أن هناك قيمة " أساسية هي قيمة الحفاظ على الذات، حيث يجتهد كل عضو للحفاظ على حركته الحيوية أي أن يتحاشى الموت. وبما أن حفظ البقاء الخاص بكل فرد هو القيمة

---

[1]- جمال محمد أبو شنب، **أصول الاجتماع السياسي (النشأة – القضايا – التطبيقات)**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص -ص 85، 68.

[2]- نيقولا مكيافيلي، **الأمير**، ترجمة: كمال فؤاد، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 116.

[3]- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص -ص 96 -97.

[4]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص44.

الأعلى، فإن كل فرد سيتصرف بشكل أناني، وبالتالي لا وجود إطلاقا لأي مقياس يتعالى على هذه القيمة. فالكل يقرر بنفسه ما يراه خيرا له." [1] وهذا هو أساس قيام الدولة بالنسبة لهوبز.

لمنع الناس من الاقتتال فيما بينهم في سبيل تحقيق مصالحهم: يرى هوبز أن " الأمان يمكن الحصول عليه فقط عندما لا يبقى القانون قانون الكل ضد الكل، بل حين يعهد إلى بعض القوانين أو حين يتم التحول عن بعض القانون الفردية. هذا ما يتم إنجازه على قاعدة عقد يربط كل المتعاقدين. وهكذا تكون نشأة الدولة المؤسسة التي توازي إرادتها بفضل موافقة الجميع، إرادة الجميع."[2]

– **جون لوك (1632–1704):** "كان جون لوك يختلف في تصوره عن توماس هوبز فهو يرى أن حالة الفطرة الأولى أو الحالة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان تتميز بالسعادة والحرية والمساواة."[3] لأن الطبيعة البشرية خيرة بالفطرة، تنزع نحو الخير.

– " في الحالة الطبيعية وقبل توافق الناس على الدولة سادت حرية كاملة ومساواة مطلقة بين الجميع [...] وهكذا يمنع القانون الطبيعي الإضرار بالحياة والصحة والحرية وبالملكية ناهيك عن القضاء عليها. كما يرى أن الإنسان وفقا للقانون الطبيعي من حقه أن يمتلك من الأرض بقدر ما يستطيع أن يستصلح: " فلكل الحق في الملكية، ملكيته الشخصية ولما يكسبه بعمله من الطبيعة، بحيث يضيف إليها وإلى ذاته شيئا."[4]

– إن طريقة القانون الطبيعي تساعد الأغنياء على الاستيلاء على الأراضي لأنهم أقدر على استصلاحها والعمل فيها وقد لا يبقى الفقراء شيئا، لهذا نشأت حسب رأيه حاجة الناس إلى دولة وسلطة سياسية تقوم بالحرص على التوزيع العادل للثورة بموجب عقد اجتماعي ضامن بينها وبين الناس، و"يلتزم الحاكم أو السلطان باعتباره طرفا في العقد، بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه."[5]

– **جان جاك روسو (1712–1778):** طرح جان جاك روسو فلسفته الاجتماعية والسياسية في كتابه " العقد الاجتماعي " سنة 1762م، ويرى روسو أن العقد الاجتماعي يقوم على أساس تنازل

---

[1]– بيتر بوركارد وآخرون، مرجع سابق، ص 117.

[2]– المرجع نفسه، ص – ص 117 –121.

[3]– نداء صادق الشريفي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 142.

[4]– بيتر بوركارد وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

[5]– مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 45.

الأفراد عن حقوقهم للجماعة، فينشأ شخص عام تكون له السيادة. والسيادة تكون للشعب وليس لفرد محدد أو أفراد معينين. فالعقد الاجتماعي حسبه يعطي السلطة المطلقة للمجتمع السياسي على كل الشعب والتي تتولاها الإرادة العامة. كما أن الالتزام الاجتماعي للسلطة لا يمكن أن يكون على أساس القوة لأن ذلك يعني إنكار الحق كلية.[1]

– يرى أن الناس يجب أن يخضعوا لسلطة عامة وهذه السلطة ليست خارجة عن إرادتهم لأنها موجودة بتفويض منهم وبموجب عقد اجتماعي يخضعوا له. وعليه يكون العقد الاجتماعي هو: الكفيل بضمان حرية الافراد والمساواة فيما بينهم، ويكون " التخلي عن الحرية الطبيعية قد سهل الوصول إلى الحرية المدنية."[2] الممثلة في الدولة.

– الدولة ليست سلطة مطلقة " فالسلطة ليست سلطة فرد بل سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة هم الأفراد الذين يشكلون كيانا واحدا يمثل السيادات الفردية. والحكومة هنا ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة، وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها."[3] و" يستطيع الشعب أن يغيرها (الحكومة) لأنهم ليسوا سادة الشعب بل مجرد موظفين يعملون في خدمة الشعب وتنفيذ قوانينه."[4]

– **مونتيسكيو (1689–1755):** قدم مونتيسكيو فلسفته الاجتماعية السياسية في كتابه " روح القاونين " سنة 1748م، الذي ميز فيه بين أشكال ثلاثة في الحكم، بحيث يكون كل شكل قائما على مبدأ معين: **الطغيان:** ويقوم على مبدأ الخوف، **الملكية:** وتقوم على الشرف و**الجمهورية:** التي قد تكون ديمقراطية أو أرستقراطية وهي تقوم على الفضيلة."[5]

– كما دعى مونتيسكيو إلى ضرورة الفصل بين سلطات ثلاث في الدولة:

سلطة تشريعية: هدفها مراقبة السلطة التنفيذية وتتكون من مجلسين، مجلس أعيان Corps des nobles يراقب، ومجلس أدنى يشرع.

---

[1]– بيتر بوركارد وآخرون، مرجع سابق، ص 133.

[2]– المرجع نفسه، ص 134.

[3]– نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص 144.

[4]– بيتر بوركارد وآخرون، مرجع سابق، ص 134.

[5]– المرجع نفسه، ص 132.

سلطة قضائية: ويجب أن تفصل كليا عن السلطة التنفيذية.

سلطة التنفيذية: تملك حق النقد تجاه التشريعية. وهذا ما من شأنه على حسب مونتيسكيو أن يمنع الطغيان والملكية، ويكون أساس قيام الجمهورية التي تقوم على الفضيلة.

سابعا: علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى:

بحكم المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي فإنه يستعين بمجموعة من العلوم الأخرى سنحاول عرضها فيما يلي:

1-علاقته بعلم الاجتماع:

علم الاجتماع السياسي هو فرع من علم الاجتماع العام وهدفه إقامة منظومة معارف عامة أو مجردة من الوقائع السياسية سواء أخذت شكل مؤسسة أو غير مؤسسة، أي أنه يقوم بتحليلاته على قواعد منهجية بهدف اكتشاف القوانين الطبيعية المتعلقة بالوقائع الاجتماعية. وهذا ما يتفق مع الآراء التي تقول " أن كل من علم الاجتماع وعلم السياسة رغم اختصاص كل منهما بمواضيع معينة إلا أنهما يعالجان موضوعا مشتركا هو مشكلة السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي."[1]

فعلم السياسة يهتم أساسا بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها، أما علماء الاجتماع فيهتمون أساسا بالإشراف والسيطرة الاجتماعية. كما يهتم علم الاجتماع بالروابط الاجتماعية أكثر وتأكيده على البنى الشكلية وتحديد المراكز القانونية، أما علم الاجتماع السياسي فهو يتمركز أساسا في مجال الترابطات القائمة بين المجتمع والنظام السياسي بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية.

2-علاقته بعلم السياسة:

رغم كون علم الاجتماع السياسي على الصعيد الأكاديمي والعلمي والمؤسساتي لم يتبلور إلا في منتصف القرن العشرين، إلا أنه يتداخل كثيرا مع العلوم السياسية إلى درجة يصعب التفريق بينهما، لاشتراكهما في كثير من المواضيع الاجتماعية والسياسية مثل: الدولة، جماعات الضغط،

[1]- نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص -ص 26 – 27.

الحزب، النخبة، الدستور، الرأي العام، المنظمات الاجتماعية والسياسية...إلخ.[1] وقد يعكس مصطلح علم السياسة الاهتمام بعزل الظواهر السياسية بعيدا عن تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى. أما علم الاجتماع السياسي فيهتم بوضع الظواهر السياسية في مكانها الملائم داخل نطاق الظواهر الاجتماعية. وهناك من حدد العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة في:[2]

أولا: علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية. فعلم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف يؤثر في المجتمع في حين أن علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر في الدولة.

ثانيا: علم الاجتماع السياسي يؤكد الحقائق بموضوعاتها وماديتها وتجردها من الشوائب الثقافية والتأثيرية أما علم السياسة فعكس ذلك موضوعه الأفكار والمعتقدات والآراء السياسية العامة والخاصة.

ثالثا: علم الاجتماع السياسي علم وصفي أو قائم على أساس العلة والمعلول وعلم السياسة قاعدي يساعده على الوصول إلى الحقائق التي تتعلق بفن السياسة. فعلم الاجتماع السياسي هو جسر نظري يربط بين علم السياسة بنظرياته ومذاهبه وعلم الاجتماع بمنهجه ومذاهب دراسته.

رابعا: علم الاجتماع يهتم بدراسة كافة جوانب المجتمع بينما علم السياسة يكرس معظم اهتماماته لدراسة القوة المتجسدة من التنظيمات الرسمية فالأول يولي اهتماما كبيرا بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم، بينما الثاني يهتم بالعمليات الداخلية كالتي تحدث داخل الحكومة. وقد عبر سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset عن ذلك بقوله: " يهتم علم السياسة بالإدارة العامة أي كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة، أما علم الاجتماع السياسي فيعنى بالبيروقراطية وعلى الأخص مشكلاتها الداخلية."[3]

---

[1] - Jean-Louis Cot, Jean Pierre Mounier, **Pour une sociologie politique**, Tome 1, Point Seuil, 1974, P.-P. 11 – 25..

[2] – نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص –ص 32 – 33.

[3] – فيليب برو، مرجع سابق، ص – ص 160 – 162.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- جمال محمد أبو شنب، **أصول الاجتماع السياسي (النشأة القضايا-التطبيقات)**، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2001.

- ستيفن د. نانسي ونايجل جاكسن، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة: محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016.

- عاطف أحمد فؤاد، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.
- عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، ط2، الاسكندرية، 2000.

- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- محمد فايز عبد أسعيد، **الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007.
- نداء صادق الشريفي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- نيقولا مكيافيلي، **الأمير**، ترجمة: كمال فؤاد، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

- القواميس والمعاجم:

- ابن منظور، **لسان العرب**، مجلد 3، الجزء 24، دار المعارف، القاهرة، دون سنة.
- بيتر بوركارد وآخرون، **أطلس الفلسفة**، ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، ط3، بيروت، 2012.

- Les Livres :

- Cattin E., L. Jaffro, A. Petit, **Figures du théologico-politique**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, 1999.

- Cot Jean-Louis, Jean Pierre Mounier, **Pour une sociologie politique**, Tome 1, Point Seuil, 1974.

- Nay Olivier, **Histoire des idées politiques**, Armand collin, Paris, 2016.

- المواقع الإلكترونية:

- صبري محمد خليل خيري، **النظرية السياسية عند ابن خلدون: قراءة منهجية**، في:

https://drsabrikhalil.wordpress.com/2016/10/05

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع العامة:

- الكتب:

1- إبراهيم خليفة، **علم الاجتماع في مجال الطب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

2- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

3- إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

4- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

5- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الطبي دراسة تحليلية في طب المجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.

6- السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

7- السيد علي شتا، **علم اجتماع التربوي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997.

8- الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي، **مقدمة في علم الاجتماع الطبي**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989.

9- انشراح الشال، **مدخل علم الاجتماع الإعلامي**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1422هـ- 2001.

10- أيمن مزاهرة وآخرون، **علم اجتماع الصحة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

11- جمال محمد أبو شنب، **أصول الاجتماع السياسي (النشأة القضايا-التطبيقات)**، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2001.

12- جمال معتوق، **مدخل الى علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014.

13- جميل حمداوي، **ميادين علم الاجتماع**، دار الألوكة، الجزء 1، السعودية، 2015.

14- جوديت لازار، **سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري**، ترجمة : علي وطفة وهيثم سطايحي، دار الينابيع للنشر والطباعة، دمشق، 1994.

15- جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر العربي، ط3، القاهرة، 1986.

16- حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفي، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

17- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2005.

18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع : دراسة في علم اجتماع التربية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2002.

19- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **السكان والمجتمع**، دراسة في علم الاجتماع السكاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2011.

20- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع وميادينه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

21- حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

22- رمسيس بنهام، **الوجيز في علم الإجرام منشأة المعارف**، ط1، الاسكندرية، دون سنة.

23- ستيفن د. نانسي ونايجل جاكسن، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة : محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016.

24- صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

25- طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008.

26- عاطف أحمد فؤاد، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.

27- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، **السكان والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

28- عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

29- عبد الرحمن العيسوي، **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1992.

30- عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1993.

31- عبد اللطيف حمزة، **الإعلام : تاريخية ومذاهبه**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965.

32- عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، **علم اجتماع التربية**، مكتبة الرشد، ط2، الرياض، 2009.

33- عبد الله محمد الخريجي ومحمد الجوهري، **علم السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

34- عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

35- عبد المجيد الشاعر وآخرون، **علم الاجتماع الطبي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2003.

36- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، ط2، الاسكندرية، 2000.

37- علي السيد الشخيبي، **علم الاجتماع التربية المعاصرة**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2002.

38- علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

39- غباري محمد سـلامة محمد، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضـد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة، 2005.

40- غريب سيد أحمد، **علم اجتماع الاتصال والإعلام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

41- غني ناصر حسن القريشي، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2011.

42- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع التربوي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

43- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2002.

44- فضيل دليو، **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

45- فوزية رمضان أيوب، **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

46- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

47- لطفي بركات أحمد، **تربية المعوقين في الوطن العربي**، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 1981.

48- محمد توفيق السيد، **بحوث في علم النفس**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

49- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015.

50- محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 2004.

51- محمد فايز عبد أسـعيد، **الأسـس النظرية لعلم الاجتماع السـياسـي**، دار الطليعة للطباعة والنشـر، بيروت، 1983.

52- محمد محمود الجوهري، **علم التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2015.

53- محمود حسن، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، دار النهضة العربية، ط3، بيروت، 1982.

54- مصـطفى خلف عبد الجواد، **علم اجتماع السـكان**، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2009.

55- مصـطفى وسـام درويش، **اسـتراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصـادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

56- منال أبو الحسن، **أساسيات علم الاجتماع الإعلامي : النظريات والوظائف والتأثيرات**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007

57- منال هلال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، دار المسيرة، ط1، عمان، 2012.

58- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007.

59- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، دار الشروق، ط1، جدة، 1993.

60- نداء صادق الشريفي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

61- نيقولا مكيافيلي، **الأمير**، ترجمة : كمال فؤاد، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

62- يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديمغرافيا**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

- القواميس والمعاجم:

63- ابن منظور، **لسان العرب**، مجلد 3، الجزء 24، دار المعارف، القاهرة، دون سنة.

64- أحمد أوزي، **المعجم الموسوعي لعلوم التربية**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2006.

65- بيتر بوركارد وآخرون، **أطلس الفلسفة**، ترجمة : جورج كتورة، المكتبة الشرقية، ط3، بيروت، 2012.

- المجلات والدوريات:

66- أندرو توادل وديريك جيل، **علم الاجتماع الطبي**، ترجمة: جمال السيد، في: "المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية"، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 32، يوليو 1978.

67- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات التعليم**، في: "كتاب الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، العدد 67، سبتمبر 1993.

- الرسائل والأطروحات:

68- عليلي عبد الصمد، **الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافتهم**، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2012-2013.

69- نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعدها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

- Les livres :

70- Cairo Robert, **Introduction aux sciences criminelles : Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel**, 6eme éd., L'Harmattan, Paris, 2008.

71- Cattin E., L. Jaffro, A. Petit, **Figures du théologico-politique**, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, 1999.

72- Cherkaoui Mohamed, **Sociologie de l'éducation**, 5 éd., PUF, Paris, 1999.

73- Cot Jean-Louis, Jean Pierre Mounier, **Pour une sociologie politique**, Tome 1, Point Seuil, 1974.

74- Cusson Maurice, **La Criminologie**, 3 éd., Hachette, Paris, 2000.

75- Dantec Mai – sous, **D'un crime immotivé : L'énigme et le passage**, Publications de l'université de Rouen, Rouen, 1999.

76- Debuyst Christian, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, **Histoire des savoirs sur le crime et la peine**, Larcier, Bruxelles, 2008.

77- Durkheim Emile, **Education et sociologie, 1922,** PUF, nouv. Edition, Paris, 1966.

78- Durkheim Emile, **L'éducation morale, 1902 – 1903**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1963.

79- Durkheim Emile, **Le suicide**, PUF, Paris, 1960.

80- Durkheim Emile، **L'évolution pédagogique en France, 1938**, PUF, nouv. Edition, Paris, 1969.
81- Grapin Pierre, **L'anthropologie criminelle**, PUF, Paris, 1973.
82- Lawrence A. Pervin, Olivier P. John, **La personnalité : De la théorie à la recherche**, De Boeck and larcier, Bruxelles, 2005.
83- Nay Olivier, **Histoire des idées politiques**, Armand collin, Paris, 2016.
84- Pinel Philippe, **Traité médico philosophique sur l'aliénation mentale ou la manie**, l'Harmattan, Paris, 2006.
85- Poulain – colombier J., **Le mouvement psychanalytique, psychanalyse et anthropologie**, volume 2, L'Harmattan, Paris, 1999.

- **Les publications et revues scientifiques:**
86- Kaluszynski Martine, **Quand est née la criminologie ? Ou la criminologie avant les archives**, in : "Revue Hypermédia", 1 jan. 2005, P. 08. Consulté le 15/02/2019.

- Les conférences :
87- ABBASSI Salah Eddine, **La criminologie : Objet, objectifs et moyens**, Conférence le 26-11-2013, Gai Moulin, Paris, 2013.

- المواقع الالكترونية:

88- صـــبري محمد خليل خيري، **النظرية الســـياســـية عند ابن خلدون: قراءة منهجية**، في: https://drsabrikhalil.wordpress.com/2016/10/05/5

89- صـــفوان الطرابلســـي، **مقدمة في علم اجتماع التنمية**، في: "الحوار المتمدن"، العدد 4694، 2015/01/19. في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337

90- Organisation mondiale de la Santé, https://www.who.int/fr consulté le : 15/11/2017.